إلياس العماري

تحولات الجماعات الإسلامية

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين أنموذجا



الطبعة الثانية

إلياس العماري

تحولات الجماعات الإسلامية

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين

أنموذجا

الإيداع القانوني: 2017MO02501

ردمك: 978-9954-28-789-7

الطبعة الأولى/ 2018

مطبعة بريستيجيا برانت، الصخيرات. تمارة

منشورات الفاصلة

26 شارع موسى بن نصير

طنجة المغرب

الهاتف: 38 34 12 66 06 (212+) الفاكس: [illegible]

البريد الإلكتروني virguleeditions@gmail.com

فهرس

شكر لابد منه

لم تكـن لـدي في بداية الأمـر فكـرة الكتابـة عـن جماعـة «الإخـوان المسـلمين» بالمطلـق، ذلـك أننـي كنـت أكتـب فقـط بعـض النصـوص الفكريـة العامـة انطلاقـا مـن متابعتـي الخاصـة لتطـورات السـاحة السياسـية منـذ بدايـة تسـعينيات القـرن المـاضي، حيـث كان الـصراع الإيديولوجـي عـلى أشـده بـين التيـارات التقدميـة وتيـارات اسـتعملت الديـن الإسـلامي كمرجعيـة فكريـة للمواجهـة، بلغـت حـد الاصطـدام الدمـوي وإزهـاق الأرواح.

لقـد فـرض علينـا هـذا الـصراع بـين الطرفـين الـذي مـا زال مسـتمرا إلى يـوم النـاس هـذا، نحـن جيـل الهزيمـة أو مـا بعـد الهزيمـة، قـراءة كل النصـوص والأبحـاث التـي تناولـت موضـوع الإسـلام السـياسي، ابتـداءا مـن عـصر النبـوة إلى ظهـور أولى خلايـا الجهاديـين في الميـدان، مـرورا بـكل التنظيـمات الفكريـة والسياسـية والإيديولوجيـة للجماعات الإسـلامية.

وبحكـم الحاجـة الضروريـة إلى زاد فكـري لمقارعـة الحجـة بالحجـة، لجـأت إلى البحـث في الموضـوع بصـورة جديـة، ثـم إلى الكتابـة فيـه بوعـي مؤكـد قصـد التعبـير عـن المواقـف العامـة التـي انتهيـت إليهـا، علـما بأننـي كنـت دومـا أطلِـع الرفـاق والأصدقـاء عـلى مـا أدونـه مـن أفـكار ومـا أقاربـه مـن نصـوص.

وأسـتطيع أن أوكـد هنـا مـا كان لتوظيـف الحـركات الإسـلامية مـن طـرف أمريـكا في صراعهـا مـع النمـوذج السـوفياتي مـن أثـر في صياغـة خريطـة عالميـة جديـدة لعمـوم تلـك الحـركات، وهـو مـا جعلنـي، بالـذات، أبحـث عـن الـدور الـذي لعبتـه أمريـكا نفسـها في

الانقلابات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد سقوط جدار برلين.

والحقيقة أنه في خضم النقاش الحاد الذي كان يطغى على لقاءاتنا، لم يكن بعض الأصدقاء يترددون في مطالبتي بالكتابة حول الموضوع قصد استجلاء ما كنت أعبر عنه وأخوض فيه معهم، وفي مقدمة هؤلاء من كانت لي معهم خلال سنتي 2004 و2005 تجربة مشتركة لها طابع المشروع الفكري، وخاصة منهم الدكتور إدريس الكنبوري. ومنذ تلك الفترة، حرصت على تدوين الملاحظات التي تَعِنّ لي وتسجيل كل ما أقرأه وأسمعه، خصوصا في الفترات المتأخرة، عن موقع الإسلاميين داخل ما سمي بـ«الربيع العربي».

وهكذا انطلقت، عندما قررت البحث في الموضوع، في عملية التنقيب عن النصوص الأساسية، فوجدت الدعم والمساندة من طرف الباحث منتصر حمادة الذي شجعني بدوره على الكتابة من زاوية فكرية، فزودني ببعض المراجع المهمة التي أفادتني أيضا في مساهماتي في بعض الحوارات والنقاشات داخل وخارج المغرب، خصوصا في مصر.

لقد شغلني هاجس الكتابة عن الدين منذ الصغر لأنني تربيت في عائلة كان فيها الأب والجد فقيهين مذكوريْن في منطقتهما، ثم لأن الناس أيضا كانوا يتكلمون عن الدين بالتعبير الأمازيغي، ولهذا تمكنت تلقائيا من فهم كثير من الأشياء منذ حداثة سني.

ويطيب لي هنا أن أخص بالذكر الأستاذ الفاضل أحمد عبادي الذي جمعتني به صداقة قوية أثناء عملنا سويا داخل (الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري)، ذلك أن فضله على هذا العمل كبير بدون شك، فقد صحح لي بعض المفاهيم المستعملة في أدبيات الحركات الإسلامية في كثير من جلسات النقاش الطويلة التي جمعتنا لفترات من الزمن. كما أن الفضل يعود أيضا للباحث عبد الصمد تمورو الذي زودني ببعض المراجع وساعدني على تدقيق بعض المفاهيم الفلسفية.

ولا يفوتني أن أذكر أن متابعتي للندوات وللأنشطة التي كانت تنظمها (جمعية ثويزا) بطنجة سمحت لي أيضا بمحاورة مفكرين مجدين خبروا الموضوع، من أمثال المرحومين محمد أركون وصادق جلال العظم وطيب تيزيني، إضافة إلى مفكرين مغاربة دفعوني إلى إعادة التفكير بروية أكبر من خلال كتبهم أو من خلال نقد ما كنت

أطْلِعُهم عليه، ومن هؤلاء أستاذي وصديقي عبد الإله بلقزيز، فضلا عن أساتذة آخرين لا يتسع المجال لذكرهم جميعا.

ولا أستطيع أن أختم دون أن أشكر من قام بمراجعة الكتاب، وأعني به صديقي ورفيقي عبد القادر الشاوي، خصوصا على المجهود الذي بذله لإخراجه إلى حيز الوجود.

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة والباحثين والأصدقاء والرفاق الذين قرأت لهم وتعرفت عليهم في مختلف الندوات والملتقيات داخل المغرب وخارجه. كما أشكر على وجه الخصوص من كان دافعا للقائي في مصر مع القائد الفكري والسياسي لحركة «حماس»، الدكتور أحمد يوسف الذي حدثني عن كتاب ثروة الخرباوي «سر المعبد"، الذي أفادني كثيرا في فهم جماعة (الإخوان المسلمين)، وأرى أن أي باحث في تاريخ وواقع الجماعة لا بد أن يكون قد قرأ هذا الكتاب.

أود في الختام الإشارة إلى أن تأليف هذا الكتاب استغرق سنوات من البحث، وتطلب إجراء مجموعة من اللقاءات والجلسات والاستشارات، مع باحثين وكتاب وإعلاميين داخل المغرب وخارجه، من المشرق والغرب، وجلهم يتابعون بالدراسة والأبحاث موضوع الجماعات الإسلامية.

لقد استفدت كثيرا من هذه الاستشارات، سواء في منهجية الكتاب أو في المراجع المعتمدة، ورغم أنني أواكب منذ سنوات أغلب ما تنشره المكتبات في المنطقة حول هذا الموضوع، ومع ذلك، وجدت مقترحات جديدة ومقاربات متنوعة في هذه اللقاءات والمناقشات، ومنها الرؤية التي جاءت في الفصل الأخير من الكتاب التي تتطرق لموضوع ما بعد الإسلاموية.

لهؤلاء جميعا أتوجه بالشكر على ما قدموه من نصح واستشارة وخبرة، وما كان لهذا الكتاب أن يخرج بهذا الشكل إلا بفضل دعمهم وتشجيعهم.

إلياس العماري

تقديم

الدكتور إدريس الكنبوري

عندما طُلب مني كتابة تقديم لكتاب الصديق الأستاذ إلياس العماري، الذي هو بين يدي القارئ الآن، تهيبت. فالكاتب رجل سياسة، وهو ما فتئ منذ سنوات عدة يثير من حوله الجدل يمينا ويسارا، جدل لا يخلو من نكهة أحيانا كثيرة، ولذلك فإن تقديم كتاب يؤلفه هو بقلمه لا يمكن إلا أن يكون «تقديما سياسيا».

غير أن التهيب سرعان ما تحول إلى حماس. فأن ينتقل رجل سياسة من المنبر إلى المكتب الذي يتطلب نوعا من التدبر الفكري والهدوء أمر يستحق التنويه فعلا، لأننا لم نعتد في المغرب على أن رجل السياسة يحاول أن يتخذ مسافة بينه وبين نفسه وأن يكرس جزءا من نشاطه اليومي للتأليف، خاصة في موضوعات معقدة وذات راهنية تتشابك فيها الخيوط ويتداخل فيها الإيديولوجي بالسياسي، ويكون من الصعب فيها الحفاظ على الموقف الشخصي بعيدا.

فأن يكتب رجل السياسة في موضوعات فكرية أمر نادر الحديث وسط النخبة السياسية المغربية التي نجحت في قطع الجسور ما بين الفكر والسياسة، خلافا للرعيل الأول من السياسيين المغاربة الذين كانوا رجال فكر بامتياز، وأصحاب قلم فهموا أن السياسة تسير على أكتاف الفكر، وأن العمل السياسي بدون رؤية ثقافية هو بمثابة سباحة في الفضاء بلا هدف، وقد أوضح عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر في كتابه

الذائع «رجل الفكر ورجل السياسة» أن هناك مسافة بين الإثنين، ولكن هذه المسافة ليست دائما واسعة ويمكن لرجل السياسة أن يجعل الفجوة قصيرة بينهما إذا عزز رؤيته السياسية بالخلفية الثقافية المطلوبة.

خلال تأليفه لكتابه شرفني الأستاذ إلياس العماري، بكل تواضع، بإلقاء نظرة عليه وإبداء الملاحظات التي تعن لي، وقد فعلت ذلك بكل أريحية وقدرت فيه ذلك. ومرة أخرى، قليلون هم من يسمحون للآخرين بالتدخل في ما يكتبون. وقد ثمنت إقباله على الكتابة في موضوع طالما انشغل به، ذلك أنني منذ عرفته وهو يسعى إلى الخوض في قضايا فكرية وثقافية، ولقد جمعتني به في مرات عدة مناقشات طريفة في قضايا نشترك في الاهتمام بها، وكم أعجبت بقدرته على تفهم الاختلاف في وجهات النظر واحترام أفكار الآخرين، وهي خصلة نادرة.

يكشف إلياس العماري من خلال هذا الكتاب أنه ليس رجل سياسة فحسب، بل رجل فكر لديه تصور معين عن مشروعه السياسي، يمكن الاتفاق أو الاختلاف معه، وهذا أمر طبيعي في كل عمل، ولكن الأهم أنه تحلى بالجرأة والشجاعة الفكرية لفتح موضوع قلما تم التطرق إليه في الأدبيات السياسية في العالم العربي وفي المغرب بشكل خاص.

ويذكرنا هذا النوع من الكتابة برجال السياسة الأوروبيين الذين لا يتورعون عن الخوض في القضايا المصيرية الكبرى التي تهمهم وتهم الرأي العام فيما هم يمارسون العمل السياسي بشكل مباشر، لأن هذه هي التقاليد التي ترسخت في البيئات الأوروبية بينما هي غائبة في ثقافتنا.

يشكل كتاب «**تحولات الجماعات الإسلامية: التنظيم العالمي للإخوان المسلمين أنموذجا**» مساهمة طيبة في فهم الظاهرة الإسلامية بشكل عام، والتنظيم العالمي للإخوان المسلمين بشكل خاص. فلعقود طويلة ظل هذا التنظيم طي السرية والكتمان لدى الجماعات الإسلامية في العالم العربي، بل كان الكثيرون يرفضون الاعتراف بوجوده ويعتبرون الحديث عنه نوعا من المؤامرة المدبرة ضد تيار الإسلام السياسي، إلى أن تم الكشف عن جزء كبير من تاريخ هذا التنظيم وهياكله من لدن أولئك الذين كانوا حتى

الأمس القريب يرفضون الإقرار به، والكتاب غني بالمعلومات في هذا المجال بحيث يخرج القارئ منه وقد ازداد فهما للتنظيم، وخلف تلك المعلومات الغنية جهد بذله الكاتب يحمد عليه.

والكتاب يأتي في وقته المناسب، ذلك أنه منذ مرحلة الربيع العربي وحركات الإسلام السياسي تجتاز اختبارا صعبا يمس هويتها الإيديولوجية والسياسية، ويسائل مشروعاتها المجتمعية وأنماطها الفكرية، ويطرح أمامها مشكلة التكيف مع محيط مضطرب أصبح العنف المتلبس بالدين طابعه العام المهيمن، ولا يمكن فهم ما تمر به المنطقة العربية والتصدي للعنف الديني أن يحصلا من دون العودة إلى الطبقات الجيولوجية الأولى التي تراكمت عبر العقود لتنتج لنا في الأخير ظاهرة العنف الديني، ومن هنا فإن الكتاب محاولة جادة للغوص في «أركيولوجيا المعرفة» بتعبير ميشيل فوكو، فهو أيضا حفريات في الجماعات الإسلامية المعاصرة.

هل وفق المؤلف في الفصل الضروري بين القناعات السياسية والتزامات البحث العلمي؟ سؤال قد يصادفه القارئ عند نهاية القراءة، وقد يجيب عنه بطريقته، ولكني أعتقد أن الأستاذ إلياس العماري لا يبحث من خلال كتابه عن «تأييد» أطروحته، بقدر ما يسعى إلى أن يحصل «فهم» تلك الأطروحة من طرف القراء، فأهم شيء يهم أي كاتب هو أن يفهم القارئ أطروحته على وجهها، ويبقى له بعد ذلك حق الاختلاف.

وقد أثارني فعلا أن المؤلف ختم كتابه بدعوة إلى فتح قنوات الحوار بين الجميع، حيث قال: «لا بد من فتح قنوات الحوار بين مختلف الفرقاء السياسيين داخل الأنظمة الإقليمية، فقد تبين أن فتح قنوات الحوار يساهم في تقريب وجهات النظر، بشرط أن يتم ذلك تحت سقف المصلحة الوطنية»، وتلك ميزة هذا الكتاب.

مقدمة

لقد حظي البحث في تاريخ الجماعات الإسلامية باهتمام الكثيرين على اختلاف مللهم ونحلهم، سواء من داخل المنظومة العربية الإسلامية، أو من خارجها. ولهذا انطلقت في بحث هذا الموضوع، اعتمادا على الخلفية الفكرية التي تحكمه من إشكالية عامة ترتبط بعلاقة الدين بالسياسة، علما بأن هذه العلاقة/الإشكال لا تخص النموذج الإسلامي وحده بطبيعة الحال.

إن البحث في تحولات الجماعات الإسلامية، يختلط في التاريخ اختلاطا واضحا بالفكر وبقضاياه العامة. وأعتقد أن نموذج التنظيم العالمي للإخوان المسلمين يجسد هذا الاختلاط في مختلف تجلياته، ذلك أن المرجعية الفكرية الأساسية لهذا التنظيم، والتي وضع قواعدها الأساسية حسن البنا وسيد قطب، لها جذور عميقة في التراث الإسلامي القديم الذي يعود إلى عصر النبوة والخلافة، وما تفرع عن ذلك من مذاهب فقهية ومدارس عقدية. كما أن هذا النموذج لم يبق حبيس «معالم في الطريق» الفكرية التي تم انتقاؤها بعناية لتكون، باستعارة صورة هيجل عن نابليون، قادرة على ركوب حصان التاريخ ليتحرك في مساحات جغرافية محددة، بل إن التنظيم العالمي للإخوان المسلمين يعتبر، في اعتقادي، نموذجا ملموسا لترجمة الأفكار أو الإيديولوجيا وتطبيقها على أرض الواقع من خلال تفريغها في تنظيمات سياسية واجتماعية تسعى إلى التأثير في التاريخ وفي حركة المجتمع من خلال الممارسة السياسية.

إن البحث في تاريخ الجماعات الإسلامية، كما يظهر من العنوان الذي اخترته لهذا الكتاب لا يجب أن يعتني، في تقديري، بالمنظور الستاتيكي الذي يرمي عادة إلى البحث

عن الخيط الثابت الذي يربط جميع التنظيمات على المستوى الفكري والتاريخي، بل يجب القيام، وهذا هو القصد وما أطمح إليه، بتتبع التحولات الفكرية والتاريخية لهذه التنظيمات بشكل واضح قصد الكشف عن تفاصيل العلاقة بين فكر (الإخوان المسلمين) وممارساتهم، سواء داخل البيت المصري الذي نشأت فيه الجماعة، أو خارجه حيث انتشرت فروعها العالمية.

لقد اخترت التركيز في هذا الكتاب على «التحولات»، وهو الذي أملى علي اعتماد هندسة متحركة على امتداد صفحاته، فلم أحاصر نفسي بقيود مناهج البحث الأكاديمي الصارمة، ولم أمتثل لضرورات السرد الكرونولوجي للأحداث لأقدم للقارئ سلسلة متواصلة لتطور التنظيم في الزمان والمكان؛ كما لم أنقب بالتفصيل عن جينيالوجية المفاهيم الأساسية للإخوان في تاريخ الفكر والمذاهب الإسلامية التي ترجع إلى عصري النبوة والخلافة؛ ولم أبذل جهدا كبيرا بغية استعراض جميع تفاصيل التنظيمات السياسية التي تصنف، عادة، في دائرة فروع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين. في اعتقادي أن كثيرا من البحوث الأكاديمية الفكرية والتاريخية تناولت تلك المواضيع من زوايا مختلفة، ولهذا فضلت أن أتابع أكثر بالتحليل بعض التحولات التي عرفها التنظيم على المستوى الفكري كما على المستوى السياسي والتاريخي.

حاولت، إذن، اقتفاء أثر بعض فروع التنظيم لرصد تفاعلها مع المركز ونواته الصلبة في مصر، وكذلك في علاقتها مع شبكة الاستثمارات المالية الخارجية، مرورا بانعكاسات تفجيرات 11 شتنبر بأمريكا على التنظيم نفسه، وما جنته من ثمار ما سمي بـ«الربيع العربي»، فضلا عن تمجيدها للنموذج الإخواني التركي الأردوغاني، وانتهاء بما يسمى بـ"ما بعد الاسلام السياسي"... ويهمني أن أؤكد أنني حاولت قدر المستطاع، من خلال رصدي لتحولات هذا التنظيم، أن أتجرد من قناعاتي السياسية والإيديولوجية، وأن أستحضر كل ما قرأته عن الجماعات الإسلامية، فكرا وتاريخا، لأختبر ذلك في علاقة بما عايشته، عن قرب، من تجارب ملموسة، ومن احتكاك مباشر مع شخصيات فكرية وسياسية من مختلف المشارب.

أملي أن يكون الكتاب مساهمة متواضعة في النقاش الفكري والسياسي الدائر

حـول الحـركات الاسـلامية، وأتمنـى أن يحظـى بالنقـد البنـاء الـذي سيسـاهم في تصحيـح مـا يكـون قـد شـابه مـن نقـص أو أخطـاء، وفي إغنـاء هـذا المجهـود وتطويـره فيـما سـيأتي مـن بحـوث.

مدخل

شكلت فترة العشرينات من القرن الماضي محطة فاصلة ومنعطفا حاسما في التاريخ العربي والإسلامي الحديث، لأنها محطة سيكون أثرها كبيرا على الأوضاع في الوطن العربي والعالم الإسلامي في العقود اللاحقة. ففي العام 1924 تم الإعلان عن إزالة الخلافة العثمانية وعودة تركيا إلى حدودها الحالية كواحدة من الدول الوطنية في العالم الإسلامي، وفي العام 1928 جرى تأسيس جماعة الإخوان المسلمين.

نشأت الجماعة في البداية كتنظيم خاضع للظروف السياسية الوطنية داخل مصر، لكن حضورها وامتدادها سيتسع ليشمل سائر المنطقة العربية والإسلامية فيما بعد، وهذا ما جعل منها جماعة إسلامية كبيرة خارج الحدود العربية واتسع نطاقها ليشمل العالم الغربي، عبر التنظيم العالمي للإخوان المسلمين.

إن هدف هذا الكتاب هو الوقوف عند مشروع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين مع الإشارة إلى أن هذه القراءة تهم العشر سنوات الأخيرة، ولأجل ذلك لن يتوقف الكتاب عند الأسباب التي ساعدت الجماعات الإسلامية على الظهور، لأن هناك مجموعة من الكتب والإصدارات الأخرى التي سبق لها القيام بهذا الأمر، ولذلك وقع الاختيار على قراءة أداء التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، الذي يعتبر الحاضنة الرئيسية لأغلب الجماعات الإسلامية، التي تسعى من خلال مشروعها إلى تأسيس «دولة الخلافة»، في المنطقة.

إن هذا التنظيم أصبح اليوم مكونا من مجموعة من الجماعات والأحزاب، ليس

ـنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقط، أي المنطقة التي تأسست وانطلقت منها ـركة الإسلامية الأولى، والتي أسسها حسن البنا، وإنما أصبح تنظيما لديه فروع إخوانية ـرج هذه الدول العربية والإسلامية.

ويتحدد إطار هذا البحث في حالتي مصر والمغرب، وبناء على ذلك أخذت في ـوذج الأول جماعة الإخوان المسلمين وحليفها السياسي حزب الحرية والعدالة بالنسبة ـضع المصري، وحركة التوحيد والإصلاح مع حليفها السياسي حزب العدالة والتنمية، ـى اعتبار أن هذه الحركة تعتبر فرع التنظيم في المغرب، ويتضمن هذا الفصل وقفة ـع فروع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين في أوروبا.

أما سبب التوقف عند النموذجين المصري والمغربي، فلأنه لا يمكن الحديث عن ـظيم العالمي للإخوان المسلمين من دون الحديث عن نواة هذا المشروع، أي جماعة ـوان التي تأسست في مصر، كما أن متابعة واقع الجماعات المنضوية تحت لواء ـظيم، يصعب حصر أداء كل هذه التنظيمات في الكتاب، لأن لكل فرع ظروف تأسيس ـلاقات مختلفة مع الدول والأنظمة، لذلك تم اختيار التوقف عند الحالتين المصرية ـلغربية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الفرع المغربي تمكن من الوصول إلى السلطة ـسبب مايسمى بـ«الربيع العربي»، فأصبح حزب العدالة والتنمية وذراعه الدعوي ـوحيد والإصلاح يقودان الحكومة المغربية منذ الانتخابات التشريعية لنوفمبر 2011.

إن هذه المقاربة لا تقلل من أهمية فروع أخرى للتنظيم في تنفيذ مشروعه ـدولي العام، وخاصة الفرع الأردني، غير أن هناك دراسات سبق لها أن تناولت هذا ـجانب، الأمر الذي يعفيني من ذلك، دون أن يعني ذلك أنني أتبنى على أي نحو ما ـد تكون توصلت إليه من خلاصات ومواقف.

أما الدوافع التي تقف وراء تأليف هذا الكتاب، فإنها مرتبطة بقراءة فحوى ـشعار العام الذي ترفعه الجماعات الإسلامية في مواجهة المجتمعات والأنظمة والدول ـسلمة، أي الإسلام هو الحل، وهو شعار صدامي ويؤسس للمواجهة والتفرقة في ـجتمعات لم تكن منقسمة حول موقفها من الإسلام.

ومن جهة أخرى، إن المنطقة تعيش منذ يناير 2011 على وقع ما سمي بـ«الربيع العربي»، وهو الحدث الذي كشف عن مجموعة من الجماعات والأحزاب الإسلامية، وقد تطورت هذه الأحداث وبدأ الرأي العام يتابع الخلافات والانقسامات حتى بين هذه الجماعات الإخوانية وباقي الجماعات الإسلامية.

والكتاب لا يتوقف عند أصل الإخوان المسلمين أو واقعهم ومصيرهم، لأن هدفه الأول هو موضوع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وحول هذا الموضوع لا توجد في المكتبات العامة مؤلفات ودراسات متنوعة مثلما نجدها حول المواضيع الأخرى المرتبطة بالجماعة، كما أن أغلب الكتب التي تطرقت لجماعة «الإخوان المسلمين»، قبل أو بعد «الربيع العربي» لم تتحدث، على أهميتها، عن التنظيم العالمي، وأذكر منها:

- حسام تمام، **سنوات ما قبل الثورة**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 2010 (والطبعة الثانية 2013).

- المستشار محمد الدمرداش العقالي، **الإسلام السياسي: من عام الجماعة إلى حكم الجماعة**، دار سما للنشر والتوزيع، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2014.

- وليد محمد سالم، **المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية المعاصرة**، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2014.

- جلال الورغي، **الإسلاميون في الدولة: تجربة حركة النهضة التونسية في سياق الدولة الحديثة**، منشورات ضفاف (بيروت)، المركز المغاربي للبحوث والتنمية، دار الأمان (الرباط)، الطبعة الأولى 2014.

- عبد الغني عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2013.

- ناثان ج. براون، **المشاركة لا المغالبة: الحركات الإسلامية والسياسة في العالم العربي**، ترجمة سعد محيو، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، مركز كارينغي للسلام

الـدولي، بـيروت، الطبعـة الأولى، 2012.

فهـذه الكتـب تعـد مسـاهمة مهمـة في الإجابـة عـن بعـض الأسـئلة المرتبطـة بجماعـة الإخـوان المسـلمين والتنظيـم العالمـي للإخـوان المسـلمين، وذلك في إطـار التطورات الاسـتراتيجية التـي تمـر بهـا منطقـة الـشرق الأوسـط والمغـرب الكبـير خـلال العقـد الأخـير.

الفصل الأول

خريطة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين

هناك خلاف كبير حول حقيقة «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين»، بين نفي الفاعلين الإسلاميين وجود تنظيم حديدي ومهيكل، وبين إثبات المنافسين السياسيين لوجود هذا التنظيم، من خلال سرد العديد من الوقائع والمحطات التي تؤكد حقيقة وجود تنظيم يتضمن مجموعة من الروافد في الدول العربية والإسلامية، وفي القارة الأوروبية وشمال أمريكا.

لقد تمحورت رؤية الإعلام المصري الرسمي والخاص على وجه أكبر في علاقة بـ«التنظيم العالمي لجماعة الإخوان»، حول وجود تنظيم أخطبوطي يعيد إلى الأذهان حالات التنظيمات الماسونية، ويربط هذا التنظيم المترابط الأطراف، جماعة الإخوان المسلمين المصرية برديفاتها في العالمين العربي والإسلامي، من جماعات وأحزاب وجمعيات موقعها القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية.

وبالغت الرواية الإعلامية المصرية بضمها الرئيس الأمريكي أوباما وبعض أفراد عائلته لهذا التنظيم الذي «صار يقارع اللوبي الصهيوني المتنفذ في أروقة السياسة الأمريكية». وهذه الرواية تعبر حسب الباحث محمد مسعد العربي عن «هاجس مؤامراتي يحاول أن يفسّر مواقف وتعقيدات الموقف الدولي تجاه ما يحدث في مصر برده إلى مؤامرة إسلاموية مزعومة، هدفها النيل من مشروع الاستقلال الوطني الذي يعبّر عنه نظام الفترة الانتقالية والجيش المصري. كما تؤكّد هذه الرواية المتراكمة عبر تقارير صحفية وإعلامية، أن حكم مرسي والإخوان كان يهدف إلى انتهاك استقلال مصر ووضعها في إطار خلافة أمميّة إسلاميّة يحكمها الإخوان، ويعملون على هندستها من خلال تنظيمهم الدولي».

ينظم (التنظيم العالمي للإخوان المسلمين) لقاءات تضم أغلب الأعضاء المنتمين إليه، ومن المؤكد أن تنظيم هذه اللقاءات في منطقة الشرق الأوسط أو في آسيا، حتى لو كان بعض أعضاء التنظيم يرفضون الحديث عن وجود تنظيم بهيكلة مسطرة، وبأهداف متفق عليها، تصبُّ كلها في تأكيد ما يذهب إليه نقاد المشروع الإخواني بخصوص وجود التنظيم العالمي، وأن الاجتماعات قائمة على الانتماء الأيديولوجي أو التنظيمي أو هما معا.

إن الفرع التونسي الذي يقوده حزب «النهضة» الإخواني، يؤكد أنه لم يعد مرتبطا بجماعة «الإخوان المسلمين»، وأنه ليس مرتبطا بـ«التنظيم العالمي للإخوان المسلمين»، لكنّه لم يعلن ذلك رسميا أمام الرأي العام التونسي. إذ لا زال رئيسه، راشد الغنوشي، نائبا لرئيس «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين» الذي يعتبر ذراعا من أذرع «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين»، وقد صدرت تهنئة عن حزب «النهضة»، موجهة إلى حزب «نداء تونس»، بعد الانتخابات التشريعية الذي جرت في تونس في 26 أكتوبر 2014 تثني بها هذه القيادة الإخوانية على التجربة الانتخابية التونسية، في حين ما زال أعضاء الحزب يتحدثون عن هذه الانتخابات في مواقع التواصل الاجتماعي، بلغة «غزوة أحد» و«صلح الحديبية»، في خلط جلّي بين «المعارك الانتخابية والغزوات الدينية، والخصوم السياسيين والأعداء الكفّار».

في الفرع المغربي، تنفي قيادة حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية» بشكل مستمر أي علاقة لهما بـ«التنظيم العالمي للإخوان المسلمين»، ولكن هذا النفي يتعارض مع طبيعة الوثائق الدينية التي كانت تشتغل بها حركة «التوحيد والإصلاح» وتؤسس عليها مواقفها من الدولة والنظام والمجتمع. وانتظر الرأي العام العربي صدور اعتراف عن أحد القياديين الإخوان، من خلال رأي مطول نشره في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي، يتوقف فيه عند بعض المشاكل التنظيمية التي يمر منها التنظيم العالمي للإخوان المسلمين. يتعلق الأمر برأي حرره أحمد منصور، الإعلامي المصري في فضائية «الجزيرة» القطرية، وصدر في نهاية شهر مارس 2015، طالب فيه بأن يتم «تفعيل التنظيم العالمي للإخوان المسلمين بقيادات تعيش العصر، وتعرف واجباتها ومسؤولياتها أمام الله أولا، ثم أمام الناس والتاريخ، وإما أن يتم حله وتسريح من فيه

بعد محاسبتهم على ما أخذوا وما قدموا طوال السنوات الماضية، لأن الأموال التي تجمع من جيوب الإخوان ليست هبة ولا منة لأحد، ولا تصرف بغير حساب، وإنما هي لأبوابها المشروعة».

إن المقالة المطولة تعد بمثابة اعتراف بما كانت تنفيه زعامات التنظيم منذ عقود، خاصة أنها جاءت على لسان قيادي وازن في الجماعة، وفاعل في فضائية عربية متحالفة مع التنظيم، أي فضائية «الجزيرة» القطرية، بكل الأدوار السياسية والدينية التي قامت وتقوم بها الفضائية في مساندة فكرة «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين».

يرى بسام العموش، أحد قياديي الإخوان في الأردن، وكان عضوا في التنظيم العالمي سابقا، أن «هناك مبالغة في دور وطبيعة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، إذ إنه لا يزيد عن كونه هيئة تنسيق وحوار بين أفراد من جماعات الإخوان، ولا يملك صفة إلزامية على الدول المختلفة، كما أنه يعاني من سيطرة الإخوان المصريين»، بل يرى العموش، الذي فصل من التنظيم عام 1997، أن جماعة الإخوان «في حاجة لإعادة بناء والتخلي عن سياستها التي تجعل منها خليطا من الأفكار والرؤى المتضاربة تجاه كثير من القضايا الرئيسية التي تهم الإخوان المسلمين، فهي تعاني من ازمة في رؤيتها السياسية وعدم فهم المتغيرات العالمية» مثلما جاء في «الشتات الإخواني: رحلة قلق بلا نهاية».

«التنظيم العالمي للإخوان المسلمين»: الإطار التأسيسي

إن انتشار أفكار التنظيم العالمي للإخوان، حول العالم الإسلامي يعني أننا أمام «نموذج لحركة فكرية سياسية تستبطن نموذج الجماعة الأم، لتحقيق جماعة أمميّة تقود الأمّة الإسلامية، ويعتبر «المشروع الإسلامي» هو الرابط الأساسي في أيديولوجيا هذه الحركة، وهو مصطلح مطّاطي ودعَوي بالأساس، ويستند تأسيسه إلى أعمال مؤسّسي الحركة الإسلامية الأوائل، ويشير إلى دلائل متعددة منها تأسيس دول وحكومات إسلامية، وأسلمة السلوك والنشاط الاجتماعي بإقامة الشريعة، وأسلمة العلوم الاجتماعية في بعض الأحيان، وأسلمة الاقتصاد وصولا إلى إقامة أمميّة إسلاميّة تستعيد دولة الخلافة.

وتعرّض هذا المشروع إلى تخريجاتٍ وتأويلات فرضها انخراط الجماعات الإسلامية في العملية السياسية على نحو أطاح بالفكرة الإسلامية الأولى، وأدّى إلى تآكل أيديولوجيا الإسلام السياسي، ولم تشهد الجماعات الإسلامية مراجعات فكرية جامعة وتامة مما جعلها حبيسة كلاسيكياتها التي وضعها حسن البنّا، وسيد قطب، وأبو الأعلى المودودي، ولذلك أرى أنّ مفهوم الشبكة هو الأسلم في التعامل مع الوجود الدولي لجماعة الإخوان» على حد قول محمد مسعد العربي.

هناك وثيقة تطلعنا على ظروف وملابسات تأسيس التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وتكاد تكون الوثيقة جامعة وملخصة لهذه الظروف، بحيث يمكن اعتبار الوقائع التي تابعها الرأي العام في المنطقة العربية، والخارج، حول التنظيم، بمثابة تطبيق لأولى المحطات التي حررت في هذه الوثيقة المعنونة بـ«التنظيم العالمي للإخوان: النشأة، التحولات والتنظيم».

حرص حسن البنا، المرشد الأول والمؤسس للجماعة على تأكيد «عالمية الفكرة والدعوة»، منذ أول رسائله: «إلى أي شيء ندعو الناس؟» [رسائل الإمام الشهيد]، كما حرص أول قانون للنظام السياسي للإخوان «اللائحة الداخلية»، على تأكيد عالمية دعوة الجماعة.

وحسب ما جاء في الجزء الثالث من الموسوعة التي كتبها مؤرخ الجماعة المعتمد جمعة أمين، فـ»الإخوان استهدفوا بدعوتهم المصريين، ثم توسعوا بالدعوة فشملت الأقطار العربية الشقيقة، ثم تعدت دعوتهم حدود العرب إلى كل مكان في العالم، ينتمي إلى الإسلام أو يستشرف إليه ويبحث عنه». ف(الإخوان) باعتبارها أكبر الفرق الإسلامية السنية كانت، منذ البداية، عالمية في نشر الدعوة، بل وسعى الإمام البنا لهذه الغاية مبكرا». ولهذا حدّد هدفه من تأسيس الجماعة الإسلاميّة ب»السعي نحو تأسيس الحكومة الإسلامية، فالخلافة الإسلامية، فأستاذية العالم»، مشيرا في نفس الوقت إلى أنّ الأخيرة تعني قيادة المسلمين للعالم الحديث، على نحو يستعيد التفوّق الإسلامي في القرون الوسطى، من خلال نشر الإسلام وهداية العالم؛ معتبرا أيضا أن هذه هي الخطوة الرئيسة لاستعادة الخلافة، وهو المسعى الأممي، ويمكن الاطلاع على الرؤية

الأممية للجماعة من خلال موقف الإمام البنا من القومية والوطنية الذي يحدده في كون: «الإسلام والحالة هذه لا يعترف بالحدود الجغرافية، ولا بالفوارق الجنسية الدموية، ويعتبر المسلمين جميعا أمّة واحدة، ويعتبر الوطن الإسلامي وطنا واحدا مهما تباعدت أقطاره وتناءت حدوده، والإخوان المسلمون يقدّسون هذه الوحدة، ويؤمنون بهذه الجامعة، ويعملون لجمع كلمة المسلمين وإعزاز أخوّة الإسلام، وينادون بأنّ وطنهم هو كل شبر أرض فيه مسلم يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله».

أما عن التسمية بهذا الاسم، فيقول عبد الحكيم عابدين: «وكانت هذه التسمية نفسها عجيبة من عجائب حسن البنا؛ إذ إنه رفض اقتراحنا تسميته «قسم شؤون العالم الإسلامي»، ورفض كذلك تسميته «قسم الشؤون السياسية الإسلامية العالمية»، وقال: سنسميه بأقل الأسماء تعبيرا عن المضمون، «قسم الاتصال بالعالم الإسلامي». ورغم أن الواقع العملي لهذا القسم يختلف اختلافا كبيرا مع اسمه، فلم يكن الاتصال فقط هو محور اهتمام هذا القسم، بل إنه كان يساعد على التخطيط والتنفيذ لكل حركات التحرر في العالم الإسلامي. وقد أنشئ قسم الاتصال بالعالم الإسلامي في أوائل عام 1944؛ وتولى رئاسته عند تأسيسه عبد الحفيظ سالم الصيفي، وفي بداية عمله تقرر إرسال بعثة لبعض الأقطار الشقيقة.

ولما كان القسم في بدايته فقد انتدب مكتب الإرشاد كلا من عبد الحكيم عابدين وعبد الرحمن الساعاتي لزيارة الأقطار العربية الشقيقة بالشام؛ وذلك لسابق خبرتهما في ذلك، لا سيما عبد الرحمن الساعاتي الذي زار الشام وفلسطين قبل ذلك.

ومن الأهداف التي أنشئ من أجلها قسم الاتصال بالعالم الإسلامي كما جاء باللائحة الخاصة بالقسم:

1- العمل على ربط الأقطار الإسلامية بعضها ببعض، وتوحيد السياسة العامة لها، ويتم ذلك بعدة طرق منها: توحيد مناهج الثقافة الإسلامية، وتوحيد القوانين والتشريعات الاقتصادية والصناعية والقضائية، ورفع الحواجز الجمركية، وتسهيل إجراءات الدخول والإقامة بين هذه الأقطار، وتبادل البعثات الفنية والعسكرية وبعثات المدرسين وغيرها، وتقوية روابط التعرف والإخاء بين الشعوب، وإزالة عوامل الفرقة والانقسام بينها.

2- أما الغرض الثاني فسوف يكون على مرحلتين:

أ - المرحلة الأولى: العمل على تحرير الأقطار الإسلامية من كل سلطان أجنبي، وهذا لا يعني عند الإخوان المسلمين المقاومة المسلحة فقط، بل يعني معها إيثار العادات والمظاهر الإسلامية في كل شيء، البعد عن كل مظهر غير إسلامي، والتحدث باللغة العربية الفصحى ما أمكن ذلك، والاعتصام بالوحدة العربية والإسلامية، وإظهار محاسن الإسلام والاعتزاز بتعاليمه وحملها إلى الناس جميعا، وإذكاء الروح الوطنية، والعناية بالثقافة القومية والمقومات الاجتماعية لكل قطر من هذه الأقطار.

ب - أما المرحلة الثانية فهي: إقامة دولة إسلامية، وذلك عن طريق إقامة حكومة إسلامية في كل هذه البلاد، وربط هذه الحكومات بوضع سياسي يحقق وحدتها، ويتفق عليه رؤساؤها وممثلوها الحقيقيون، ومعلوم أن إقامة «دولة الخلافة» هو القاسم المشترك للجماعات الإسلامية، إلى درجة أن الحديث عن الحركة الإسلامية، في مصر أو غيرها، يدور على فكرة «دولة الخلافة».

3- إنشاء شعب للإخوان المسلمين، تحقق هذه الوسائل في مختلف بلاد العالم العربي الإسلامي.. إلى غير ذلك من الأهداف التي أوضحتها لائحة القسم، بحيث يصبح «التنظيم في المنظور الحركي، القاعدة المحورية لقوة الجماعات والأحزاب الإسلامية: لقد أصبح الولاء للتنظيم أقوى من الولاء للفكرة حتى بالنسبة للذين بشروا بها وأسسوا في ضوئها هذه الجماعات والأحزاب.

وخلافا لما يتصوره البعض لا تكمن قيمة التنظيم في شكله أو في جوانبه التقنية، وإنما في مجموع المفاهيم والقيم والعادات التي تسيجه، وتحوله إلى قوة خفية تنقله من هيكل إلى نمط حياة. ويكفي الاطلاع على تعريفات حسن البنا لمفهوم الجماعة التي تتطابق عنده مع حركة الإخوان، حتى ندرك أنه لا يتحدث عن مجرد حزب يهدف إلى الوصول إلى السلطة، وإنما كان يسعى إلى إقامة دولة داخل الدولة، ومجتمع مصغر مهمته ابتلاع المجتمع الأصلي» كما أشار إلى ذلك الباحث أحمد دعدوش.

كانت مؤلفات حسن البنا تنتقد الوطنية والقومية، مقابل الدعوة إلى الدعام

عن الأخوة الإسلامية كإطار للمرجعية السياسية، حيث يميز البنا ـ حسب ما جاء في كتاب «الفكر السياسي للإمام حسن البنا» - بين الاستخدام السياسي للمفهوم في إطار الحركة الوطنية ضد الاستعمار ولتحقيق الاستقلال، وهو جانب إيجابي، مقابل المضمون العلماني للوطنية الذي يقيم علاقة الولاء بين الفرد والدولة على أساس الانتماء لرقعة من الأرض تشكل إقليم الدولة، في حين لا يقيم أي اعتبار للعقيدة كأساس لهذا الولاء، بحجة الحفاظ على «الوحدة الوطنية» بين المسلمين وغير المسلمين. حيث يرفض البنا هذا المضمون العلماني للوطنية لأنه يتصل بالبنية الأساسية لمفهوم الدولة كما تصورها البنا، بل ونجده لا يتردد في دحضه والتحذير من مخاطره. فالعقيدة في نظره، هي التي ترسم حدود الوطن والوطنية وليست التخوم الأرضية أو الحدود الجغرافية، ويضيف في موقع آخر، بل إن «العقيدة الإسلامية تعتبر الأرض كلها وطنا واحدا» مثلما يذكر كتاب: الفكر السياسي للإمام حسن البنا.

ويذكر مؤلف الكتاب إبراهيم البيومي غانم أن البنا ينتقد القومية، حيث يميز بين إيجابيات القومية وسلبياتها كمبدأ، بين «الجميل المعجب، الفاضل النبيل»، وبين «الذميم السيء» منها، وقد وصفه بـ»قومية الجاهلية»، ويراد بها «إحياء عادات جاهلية درست والتحلل من عقيدة الإسلام ورباطه، بدعوى القومية والاعتزاز بالجنس كما فعلت بعض الدول بتحطيم مظاهر الإسلام والعروبة حتى الأسماء وحروف الكتابة»، وهو يشير بذلك إلى ما حدث في تركيا الكمالية.

هناك شخصية تنظيمية معروفة لدى الجماعة ساهمت في تغذية هذا الشعور بالتضخم التنظيمي وكرست الاستعلاء الديني، ويتعلق الأمر بسعيد حوّى، ورغم أنه من القلائل الذين كتبوا في مجال الفكر الحركي لدى الإخوان، إلا أن «من كتبه في هذا المجال كتابان: «المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين»، و«دروس في العمل الإسلامي». في الأول يتحدث عن مجموع مواصفات جماعة المسلمين، ويحاول، كما يذهب إلى ذلك عبد الله فهد النفيسي (وهو إسلامي كويتي) أن «يثبت أن هذه المواصفات موجودة في جماعة الإخوان المسلمين، ولماذا يصر عليها، ولماذا يُصر على الجماعة بالذات، ونظريات الإخوان في التكوين والعمل اليومي، والنظام، والتنظيم، والشروط التي يحتاجها التنظيم الإسلامي، وضرورة الانتماء للإخوان المسلمين، وماذا يعني هذا الانتماء.

وفي الكتاب الثاني يتحدث عن ضرورة البحث عن الصيغ التنظيمية من أجل حركة إسلامية واحدة، وضرورة المركزية والتجمع، وتقييم المرحلة التي تمر منها الأمة الإسلامية.

ولكن المشكلة الرئيسية في كتابات سعيد حوّى، حسب الإسلامي الكويتي عبد الله النفيسي ليست في طروحاته العامة أو تشخيصاته للمسائل التي يطرح، بل في حزبيته البارزة في نهايات الطرح أو التشخيص، وهذه من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها التنظيمات العقائدية والسياسية في المجتمعات المتخلفة. يبحث حوّى عن مواصفات «جماعات المسلمين» ويحددها في سبع نقاط، منها:

- «الأدلة كلها تدل على أن هذه الجماعة [الإخوان] هي أقرب الجماعات على الإطلاق لأن تكون جماعة المسلمين».

- «لا زالت دعوة الإخوان المسلمين وحدها هي الجسم الذي على أساسه يمكن أن يتم التجمع الإسلامي في العالم».

- «المسلمون ليس أمامهم إلا فكر الأستاذ البنا إذا ما أرادوا الانطلاق الصحيح».

- «مما مرّ ندرك أن السير مع الإخوان شيء لا بد منه للمسلم المعاصر، وبهذا لا يسع مسلما أن يتخلف عن هذه الدعوة».

- إذا كانت الجماعة هذا شأنها فلا يجوز لمسلم الخروج منها، قال عليه السلام: «من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه»، وعلى كل مسلم ألا ينتسب إلى جهة ليست من الجماعة [الإخوان] لأن الطاعة لا تجوز إلاّ لأولي الأمر من المسلمين، وتُحرم على غيرهم».

«التنظيم العالمي للإخوان المسلمين»: الأفق التنظيمي

تعود أول محاولة لإيجاد فرع خارجي لجمعية الإخوان إلى عام 1933، حين نجح حسن البنا في تشكيل شعبة للإخوان في جيبوتي، وقد اتخذ المؤتمر الثالث للجماعة (1935) قرارا بتعميم الدعوة في الخارج بمختلف الوسائل، حيث بدأت مرحلة التوسع والانتشار، والبناء الهيكلي والتنظيمي للجماعة محليا ودوليا.

ويمكن القول إن تعميم الدعوة في الخارج كان نظريا هنا في هذه الوثيقة، غير أنه بعد 12 سنة، سوف يصبح هذا الحديث مسألة واقعية، وهو ما تؤكده قراءة واقع المرحلة الثانية، أي مرحلة «التوسع والانتشار» بوضوح.

إن الوضع في مصر والبلاد الإسلامية، مختلف عن الظروف التي يشتغل عليها الذين يشتغلون بكتب ابن تيميه وسيد قطب، كما أنه بحسب المستشار محمد الدمرداش العقالي «لا يمكن تطبيق هذه الأفكار على إطلاقها بالتأكيد، لأن فكرة «المفاصلة» لا مكان لها في بلادٍ، الأغلب الأعمُّ فيها مسلمون، ولا مكان فيها لغير قبول التنوع والتعدد في إطار الإسلام الشامل، أو المواطنة التي تعطي الجميع حقوقا متساوية في إطار الوطن، الذي لا يُميز بين مكوناته على أساس الدين، أو العرق، أو الطبقة الاجتماعية، أو اللون، والجنس فيما يُعرف بالدولة الحديثة».

مفهوم «الدولة الحديثة» لا مكان له في الوثائق الأولى للجماعة، في مرحلة التأسيس أو المرحلة اللاحقة، بما في ذلك مرحلة انتشار الدعوة في الخارج، أو التفكير في تأسيس تنظيم دولي إخواني، ينطلق من أن «الوقع التثقيفي للجماعات باعتباره الفهم الصحيح للدين، وأن غيره هو الفهم القاصر للدين وأنه التمثيل الوسطي المعتدل. يختفي الفارق بين جماعة من المسلمين وجماعة المسلمين. فحين تُستدعى نصوص الولاء والبراء، ونصوص الجماعة في أحاديث الرسول (صلعم) أو في القرآن فالعقل ينصرف إلى التنظيم لا إلى كل المؤمنين. وعندما تأتي فكرة البيعة والمرشد أو الأمير يصبح المشهد مكتملا، ولذلك ستجد أهم الكتب المتداولة «الطريق إلى جماعة المسلمين»، وهو كتاب لحسين بن محسن بن علي بن جابر، الناشر دار الوفاء، أو كتاب «المتساقطون على طريق الدعوة، وهو كتاب لفتحي يكن، معبرا عن هذا التصور الذي لا يُصرح به ولكنه يعاش

ويتنفس» كما أكد على ذلك الإخواني القطري السابق جاسم سلطان.

ولهذا تتميز مرحلة التوسع والانتشار بتوسع الإخوان في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي، عقب المؤتمر العام (1945) في إنشاء الفروع وتأسيسها خارج مصر:

- الفرع السوري. تأسس 44/1945
- الفرع الفلسطيني (القدس). تأسس 1946
- الفرع السوداني. تأسس 1946
- فرع شرق أفريقيا (أسمرة / إريتريا). تأسس 1946
- فرع المغرب الأقصى (تطوان). تأسس 1946
- فرع الكويت (أول فرع في منطقة الخليج). تأسس 1947
- فرع العراق، ممثلا في «جمعية الإخوة الإسلامية». تأسس 1947
- فرع لبنان. تأسس 1949

كما تأسست شعب إخوانية في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي في كل من إندونيسيا، باكستان، سريلانكا، إيران، أفغانستان، تركيا.

بالنسبة لفروع التنظيم بمنطقة الخليج، فقد سعت الجماعة إلى «فتح فروع بمنطقة الخليج بالسيطرة على مواقع مؤثرة بالعملية التعليمية وجمعيات الإغاثة الإسلامية بالكويت والإمارات والبحرين، وإن ظل وجودهم قويا في قطر بدعم من أحد أفراد الأسرة الحاكمة، ولا زال الأمر كذلك إلى اليوم بعد ما سمي بـ«الربيع العربي».

وخلال هذه الفترة تأسس المكتب التنفيذي للإخوان في البلاد العربية، واتخذ من بيروت مقرا له. ويقول الدكتور عبد الله أبو عزة الإخواني الفلسطيني (المنشق)

في مذكراته عن الحركة الإسلامية في الدول العربية «أن المكتب كان يمثل القيادة العامة العليا للإخوان المسلمين في البلاد العربية وكان يتشكل من رئيس، ونائب رئيس، وأمين للسر، وأمين مالي، وأعضاء، والأشخاص الذين يشغلون هذه المناصب من رؤساء تنظيمات الإخوان. وقد حدثت مخالفات مبكرة منذ إنشاء هذا المكتب حول طبيعة دوره هل يكون دوره قياديا، وقراراته ملزمة للمكاتب الإقليمية للتنظيم، وكان يؤيد هذا الاتجاه الأردنيون والكويتيون، بينما كان يرى البعض الآخر، ومنهم السودانيون، وبقية أعضاء التنظيمات أن يكون المكتب مجرد إطار تنسيقي، يسعى لتنفيذ ومتابعة ما يتفق عليه. ومعلوم دور ومساهمة دول الخليج وبالذات السعودية في تمويل أنشطة البعثات التعليمية في أوروبا وأمريكا».

أما مرحلة البناء التنظيمي، فقد شكلت فيها جماعة الإخوان المسلمين تنظيميا قسم الاتصال بالعالم الخارجي، وتم تقسيمه إلى ثلاث لجان:

(1) لجنة الشرق الأدنى، وتضم البلاد العربية والشعوب الإسلامية في أفريقيا.

(2) لجنة الشرق الأقصى، وتشمل دول شرق آسيا ووسطها.

(3) لجنة الإسلام في أوروبا، وهذه اللجنة، هي التي نرى تجلياتها وتطبيقاتها في الواقع الأوروبي اليوم، كما سنتطرق إلى ذلك بالتفصيل في المحور الثالث من هذا الفصل.

على إثر حادث المنشية عام 1954 وما تلاه مما يصفه الإخوان بـ«المحنة الثانية»، عرف المسار التاريخي للتنظيم العالمي خلال ما يقرب من عشرين عاما، محطة هامة، وتكمن في تأسيس المركز الإسلامي في ميونيخ بألمانيا، وهي المحطة التي يطلق عليها «مرحلة سعيد رمضان»، وسعيد رمضان، هو زوج ابنة حسن البنا. هاجر من مصر إلى السعودية، بعد 1954، تنقل في بلدان الخليج، ثم استقر المقام به في ميونيخ، حيث أسس بتمويل ضخم للغاية المركز الإسلامي بميونيخ والذي يمكن اعتباره بداية الميلاد الحقيقي للتنظيم العالمي، لأنه من هذا المركز الضخم حيثما تخرج الكثير من الكوادر المنتمين إلى دول عربية وإفريقية وآسيوية.

وطوال فترة الخمسينيات وحتى بداية السبعينيات يمكن اعتبار سعيد رمضان

هـو المهنـدس الأول والمنظـم الأسـاسي للتنظيـم العالمـي للإخـوان. ويعتـبر سـعيد رمضـان مـن الشـخصيات التـي تأثـرت بالعمـل السـياسي الإسـلامي، وأثـرت فيـه، وتـرك بصـمات واضحـة منـذ التحـق بـه، وهـو في المرحلـة الجامعيـة، غـير أن المصـادر عـن فـترة طفولتـه ومرحلـة الثانـوي تـكاد تكـون غـير معروفـة أو غـير متوفـرة.

ويقـول عنـه الدكتـور حسـان حتحـوت: «إن مـما أذكـره أنـه كان سـعيد رمضـان وهـو في نظـري مـن خطبـاء القـرن العشريـن منـذ كان طالبـا، فقـد جـاء مـن طنطـا لـكي يدخـل كليـة الحقـوق، فـكان خطيبـا مفوهـا، وكـثر الطلبـة عليـه وأصبـح يلقـي الخطـب والمحـاضرات، فذهبـت إلى البنـا وقلـت لـه سـعيد رمضـان يسـتقر في بيتـه حتـى يأخـذ الليسـانس والماجسـتير والدكتـوراه ثـم يخـلي بينـه وبـين النـاس، وكانـت الجملـة التـي قلتهـا لـه: «إن مفكـرا واحـدا خـير للدعـوة مـن ألـف جنـدي».

التحـق بكليـة الحقـوق جامعـة الملـك فـؤاد، وبـرز بهـا بعـد التحاقـه بجماعـة الإخـوان المسـلمين. يقـول الأسـتاذ جمعـة أمـين عبدالعزيـز عـن فـترة دراسـته: «في عـام 1942م تشـكلت جمعيـة الثقافـة بكليـة الحقـوق، ومـا إن حصـل عـلى ليسـانس الحقـوق مـن جامعـة القاهـرة في 1946 عـن عمـر يناهـز العشريـن، حتـى اختـاره حسـن البنـا ليكـون سـكرتيره الشـخصي وهـو مـا يـزال شـابا يافعـا، توسـما لصفاتـه وإعجابـا بحماسـه وإخلاصـه، ثـم تـولى إدارة «مجلـة الشـهاب» الشـهرية التـي أصدرهـا الإمـام الشـهيد في غـرة المحـرم 1367هــ الموافـق 14 مـن نوفمـبر 1947م، كـما أرسـله الإمـام البنـا في مهمـة إلى فلسـطين بهـدف إنشـاء فـرع للإخـوان فيهـا، فقـام الملـك عبـد اللـه بتعيينـه، بنـاء عـلى توصيـة مـن الحـاج أمـين الحسـيني، رئيسـا للفرقـة العسـكرية في القـدس لكنـه اسـتقال بعـد شـهرين بسـبب أنـه جـاء للقيـام برسـالة لا لتـولي المناصـب».

وحسـب الباحـث حسـام تمـام فـإن «فـترة السـتينيات شـكلت مرحلـة المنعـرج الحـرج، وكانـت فـترة حاسـمة لجهـة تبلـور موقـف أيديولوجـي للإخـوان مـن مشروعيـة الدولـة المصريـة بعـد أن صـار النـزاع مـع النظـام النـاصري ذا طبيعـة أيديولوجيـة (مفهـوم الحاكميـة) وتنظيميـة (عقيـدة الطليعـة المؤمنـة) مـع ظهـور تيـار قطبـي صـار ينظـر إلى الدولـة بوصفهـا فاقـدة للشرعيـة؛ وهـو الجنـاح الـذي سيكون لـه تأثـير بالغ على فقـه الدولـة لدى الإخـوان مع

مفاهيمه حول حاكمية الشريعة وجاهلية المجتمع؛ فالحركة الإسلامية المصرية والفروع الإخوانية في المنطقة، ستبني شرعيتها منذ ذلك الوقت تقريبا على أساس الاستقلال عن الدولة، بل أسست هذه الشرعية لا من خلال معارضة أنظمة الدولة الحديثة، بل طرح شرعية الحركة الإسلامية كشرعية مستقلة ومنافسة لشرعية الدولة. لقد أسست الحركة الإسلامية المصرية شرعيتها، تحت تأثير الأفكار القطبية، بمعزل عن الدولة ورغما عنها وضدا منها، لكن بشكل يكاد يكون موازيا لتراث الدولة المركزية في مصر نفسها؛ لذلك بدا أن الفكر القطبي كان يحمل مشروعا سياسيا يوازي مشروع التحديث الناصري، فالطبيعة المؤمنة التي تؤسس حاكمية الله على الأرض، كانت تعني التواجه الضمني مع المشروع الاشتراكي في عهد عبد الناصر، بما يحمله ذلك من معنى إزالة لهذه الحاكمية».

في هذا الاتجاه يجب قراءة القرار الصادر في أشغال المؤتمر الثالث للجماعة (1935) حول «تعميم الدعوة في الخارج بمختلف الوسائل»، وجدير بالذكر، أن حسام تمام صحفي وباحث مصري [1972 ـ 2011]، له عدد من المؤلفات والإسهامات في دراسة الحركات الإسلامية المعاصرة، وتتركز اهتماماته حول حركات الإسلام السياسي وخاصة الإخوان المسلمين، والاتجاهات السلفية الحديثة، وتيارات التدين الجديد، وعرف تمام بجهوده الفكرية في مجال دراسة فكر الجماعات الإسلامية وتميز بأسلوبه البحثي الذي جمع بين المهنية والحياد.

ومباشرة بعد هزيمة 1967، كان المكتب التنفيذي للإخوان مسؤولا عن إدارة التنظيم العالمي، في غياب مكتب إرشاد الجماعة. وفي غياب لسيطرة القيادة الإخوانية المصرية على مقدرات التنظيم. (وكانت أغلبية عضوية المكتب التنفيذي للإخوان وقتها تتشكل من الزعامات المحلية في الدول العربية)، ولذا دفعت تلك التنظيمات القطرية العربية الإخوانية مكتبها التنفيذي لإصدار مذكرة طُرحت للنقاش داخل التنظيمات القطرية لمناقشتها. وتتصدى لبعض القضايا الخلافية، وتطرح قضايا أخرى على خلفية الوضع العربي بعد هزيمة 1967 وانكسار المشروع الناصري، والأفكار القومية العروبية، واحتلال إسرائيل للقدس. ومن أهم القضايا التي طرحتها مذكرة المكتب التنفيذي للجماعة: مناقضة الاختيار بين الدعوة السلمية والجهادية؛ قضية السرية والعلنية لتنظيم الإخوان؛ مفهوم الشورى ونظام الحكم الإسلامي؛ العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين

على المستوى المحلي والعالمي.

ورغم صدور المذكرة المؤطرة لعمل التنظيم، سيعرف التنظيم عدة تصدعات مما أدى إلى انهيار المكتب التنفيذي للإخوان في 1969، كما شهدت بعض التنظيمات الإخوانية القطرية تجذر الخلافات فحدثت انشقاقات داخل بعضها، وكان من أبرزها ما جرى في تنظيم الإخوان في سوريا، الأردن والسودان.

وبعد هذه المرحلة، وعقب الإفراج عن زعامات الإخوان بمصر في العام 1971 وتأسيس نوع من المصالحة بين جماعة الإخوان المسلمين ونظام أنور السادات، سافر أهم رموز الجماعة، وخاصة الهضيبي الابن ومصطفى مشهور، للخارج ليقوما بإعادة هيكلة التنظيم العالمي المتردي عقب انهيار المكتب التنسيقي في 1969.

من بين التطورات الأساسية المرتبطة بمسيرة التنظيم العالمي في تلك الفترة، نذكر ما يلي:

ـ الأول: ارتباط التنظيم العالمي بشبكة الاستثمارات المالية الخارجية لجماعة الإخوان. وأمام هذه السياسة التي اعتمدتها القيادة الإخوانية المصرية في التعامل مع هذين الملفين المهمين. والإصرار على الهيمنة على التنظيم العالمي والإصرار على أن مرشد الجماعة في مصر هو ذاته مرشد التنظيم العالمي.

ـ الثاني: ارتفاع الأصوات من داخل التنظيمات الوطنية، التي تتحدث بوضوح وحسم عن ضرورة حرية التنظيمات الوطنية، خاصة في اتخاذ المواقف السياسية داخل بلدانها. الأمر الذي دفع القيادة المصرية المهيمنة على مقدرات التنظيم إلى المراوغة والإيحاء أنها مع المرونة التنظيمية والسياسية للفروع، وإن ظلت حريصة على استمرار قبضتها القوية على التنظيم العالمي عبر صيغة تنظيمية وممارسة عملية اعتمادا على مرتكزين أساسيين هما «البيعة». أي إخضاع المنظمات القطرية لسلطة المرشد العام (مرشد الجماعة المصرية). والسيطرة على حركة الأموال. والتي تبادل السيطرة على مقدراتها سعيد رمضان ثم يوسف ندا عبر «بنك التقوى» الذي ترأس مجلس إدارته، وفي ذات الوقت كان مسؤول العلاقات الخارجية في الجماعة، ويكفي للتدليل على انفراد

إخوان مصر بالتعامل مع استثمارات ضخمة بالملايين للجماعة في الخارج، عدا بنك التقوى، أن سعيد رمضان توفي وفي ذمته تلك الاستثمارات التي تقدر بالملايين، وقد باءت محاولات الإخوان في استرجاعها بالفشل، خاصة تلك التي قادها أحمد سيف الإسلام نجل البنا وخال أولاد سعيد رمضان.

في يوليو 1982، وفي إطار التعاطي مع الأصوات المعارضة داخل التنظيم العالمي، وسعيا لتهدئة الأمور، وبجهود الهضيبي ومشهور، صدرت اللائحة الداخلية الجديدة للتنظيم العالمي والتي حرصت على استمرار هيمنة إخوان مصر. وفي ذات الوقت منحت بعضا من الاستقلالية والمرونة للتنظيمات القطرية. وقد لعب مصطفى مشهور، بشكل خاص، دورا متميزا في تنظيم وإعادة هيكلة وتقوية التنظيم العالمي، لذا يمكن اعتباره بمثابة الأب الروحي للتنظيم.

تنص بنود «دستور» التنظيم، في الباب الأول (المادة الأولى) بالتحديد، على أن القاهرة المقر الرئيسي للجماعة. أما المادة (19) والخاصة بنواة التنظيم، أي مكتب الإرشاد، حيث نقرأ في المادة (46) أنه يلزم كل قُطر بتسديد اشتراك سنوي تحدد قيمته مع مكتب الإرشاد، ونقرأ في المادة (47)، أنه على الإخوان الذين يغتربون عن أوطانهم أن يخضعوا لقيادة الجماعة في القطر الذي يقيمون فيه. وهكذا جاء في المادة 19 أن المكتب يتألف من ثلاثة عشر عضوا عدا المرشد العام يتم اختيارهم وفق الأسس التالية:

- ثمانية أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى، من بين أعضائه من الإقليم الذي يقيم فيه المرشد؛

- خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه ويراعي في اختيارهم التمثيل الإقليمي؛

- يختار المرشد من أعضاء مكتب الإرشاد أمينا للسر وأمينا للمالية.

نقرأ المادة (31) التي تتوقف عند تركيبة مجلس الشورى العام (والذي هو بمثابة السلطة التشريعية للجماعة وقراراته ملزمة)، يتكون هذا المجلس من ثلاثين عضوا على

الأقل، يمثلون التنظيمات الإخوانية المعتمدة في مختلف الأقطار، ويتم اختيارهم من قبل مجالس الشورى في الأقطار، أو من يقوم مقامهم، ويحدد عدد ممثلي كل قطر بقرار من مجلس الشورى.

بالنسبة للعلاقة بين القيادة العامة وقيادات الأقطار، فقد جاءت في المادة (43) من الباب الخامس، حيث تتحدد العلاقة بين قيادة الأقطار ضمن ثلاثة دوائر:

ـ الأول: يجب على قيادات الأقطار الالتزام بقرارات القيادة (المرشد ـ مكتب الإرشاد ـ مجلس الشورى).

ـ الثانية: يجب على قيادات الأقطار التشاور والاتفاق مع المرشد أو مكتب الإرشاد قبل اتخاذ القرار، وتشمل جميع المسائل المحلية المهمة.

ـ الثالثة: تتصرف فيها قيادات الأقطار بحرية كاملة في حركتها التنظيمية داخل بلدانها في مواقفها السياسية المحلية، شريطة الالتزام بالمواقف العامة للجماعة.

لقد عرفت مرحلة نهاية الثمانينيات وعقد التسعينيات جملة من التطورات والمتغيرات على مستوى العالم، أحدثت تغيرا في خرائطه السياسية والجغرافية والفكرية، مثل انهيار المعسكر الشرقي، وما صاحبه من تصدع للأفكار الأممية والتشكك في جدواها، وقد انعكس ذلك على جدوى أفكار التنظيم العالمي باعتباره معبرا عن «أممية إخوانية». كما تميزت هذه المرحلة بنمو وازدهار للأفكار ذات الجذور الإسلامية على تنوعها الدعوي والإصلاحي والثوري والراديكالي الجهادي العنيف، الأمر الذي جعل التمسك بالفكرة الأممية، في كثير من البلدان، يمثل عائقا أمام الانغماس المباشر في الأوضاع السياسية والاجتماعية داخل كل بلد حسب خصوصياته وأولوياته وتركيبته السياسية والاجتماعية. الأمر الذي استدعى نوعا من التفكير الواقعي لقيادة كل قطر استجابة لهذه الخصوصيات، وفقدت الشعارات الكبرى والعامة الكثير من بريقها لصالح الأفكار والسياسات والتوجهات المحلية.

وقد انعكس هذا الواقع على جسم وهيكل وفلسفة التنظيم العالمي، الأمر الذي أدى في المحصلة الأخيرة إلى إضعافه. وكان من هذه المتغيرات غزو العراق للكويت

وانـدلاع حـرب الخليـج الثانيـة.

وعـرف التنظيـم العالمـي خلافـا فقهيـا وسياسـيا بـين أعضائـه حـول الموقـف مـن تلـك القضيـة، وتعـزز هـذا الضعـف بغيـاب الأب الروحـي للتنظيـم مصطفـى مشـهور، وجـاء تـولي مأمـون الهضيبـي (المرشـد السـادس) ليضيـف مشـاكل أكـثر وظروفـا أصعـب بالنسـبة للتنظيـم. فقـد عـرف عـن الهضيبـي أنـه كان أقـل حماسـا في التعامـل مـع هـذا الملـف، بسـبب علاقاتـه غـير الإيجابيـة مـع كـوادر وقيـادات التنظيـم العالمـي مـن خـارج مـصر، ويكفـي الإشـارة إلى الخطـوة التـي اتخذهـا ـ وقـت أن كان نائبـا للمرشـد ـ عندمـا ألغـى منصـب المتحـدث الرسـمي للإخـوان في الخـارج وجعـل مـن نفسـه متحدثـا وحيـدا باسـم الجماعـة في الداخـل والخـارج.

وباقـتراح مـن مصطفـى مشـهور نائـب المرشـد (أبـو هـاني)، ومتابعـة لـدوره البـارز في رعايـة التنظيـم العالمـي اجتمـع في إسـطنبول بتركيـا في الفـترة مـن 4-2 شـتنبر 1991 ممثلـو ثلاثـة عـشر تنظيـما قطريـا لمناقشـة تقييـم أداء التنظيـم العالمـي خـلال الفـترة الماضيـة ووضـع خطـة أسـس جديـدة لعملـه لتـلافي السـلبيات والمعوقـات، عـلى خلفيـة أزمـة الغـزو العراقـي للكويـت ومـا أظهرتـه مـن ضرورة المراجعـة السريعـة لأداء الجماعـة والتنظيـم العالمـي. وقـد شـملت جلسـات الاجتـماع مناقشـة: فكـرة التنظيـم العالمـي، أهدافـه، وسـائله، سـلبيات العمـل، الاقتراحـات والتوصيـات.

خلال هذا اللقاء، تم التأكيد على الهدف من التنظيم العالمي على نحو ما يلي:

1 ــ تحرير الوطن الإسلامي من الاستعمار؛

2 ــ إقامة دولة الإسلام على كل بقعة من أرض الإسلام؛

3 ــ إعادة دولة الخلافة الإسلامية؛

4 ــ العودة إلى القيام بدور الأستاذية في العالم.

كـما تمـت إعـادة صياغـة أهـداف التنظيـم، ومـن أبرزهـا: تحقيـق حكـم الإسـلام في دولـة مـن الـدول العربيـة أو الإسـلامية وتكثيـف الجهـود مجتمعـة للعمـل عـلى تحقيـق ذلـك؛ مسـاعدة حـركات الجهـاد الإسـلامي في أي بلـد مسـلم، والوقـوف مـع المجاهديـن ومدهـم

بما يحتاجونه من المال والخبرة والرجال؛ والتأكيد على فتح المجال للجهاد (أو العمل العسكري).

نحن في الواقع أمام «شبكة سياسية عالمية تقوم على مبادئ فكرية محددة في فهمها للإسلام، وفي تطبيقه السياسي. ولا يعني هذا، أننا نقبل بالرواية الإخوانية التي تتحدث عن جماعة وطنية خالصة تضع مصر أو أي قُطر في القلب من عملها. إنّ بنية الطائفية غالبة على تنظيم الجماعة الأم في مصر، وهي بنية ما قبل حداثية مراوغة في قبولها بالدولة الحداثية وفكرة الوطن الحديثة، كما أنّ السرية تحيط بكثير من نشاطها ونشاط قيادتها بالخارج، ولعلّ المثل الهام على ذلك قضية السيد يوسف ندا ممثل الجماعة في الخارج لعقود، والذي عرف بلقب وزير خارجية الإخوان. وقد أشار في شهادته المعنونة «من داخل الإخوان المسلمين» إلى الدور الدولي الذي قام به في تنسيق أنشطة الجماعة وتمويلها في أوقات أزماتها.

وتعرّض ندا للملاحقة الدولية عقب اشتباه واشنطن في ارتباط نشاطه الاقتصادي المتمثل في بنك التقوى بتمويل شبكة القاعدة، وتمّت مداهمة منزله من قبل الشرطة السويسرية 2001، وعثر في منزله على وثائق متعلقة بتأسيس مركز عالمي في ألمانيا يضمّ تنظيمات الإخوان حول العالم ووضعت أموال بنك التقوى تحت الحراسة، وهذا ما انتهى إليه تحقيق موثق حول شخصية يوسف ندا ورحلته مع الاقتصاد الإسلامي.

وحسب محمد حبيب، الباحث القبطي الخبير في تاريخ الجماعة، والمقرب منها قبل ماسمي ب»الربيع العربي»، فإن «التنظيم شكلي أكثر منه واقعي»، ويضيف أن «الإخوان يتفاوتون بين تنظيم وآخر، من حيث الكم والكيف، فقد يبلغ تنظيم في دولة ما عشرات الألوف من الأفراد، وفى دولة أخرى قد لا يتعدى بضع مئات، وقد يكون التنظيم متماسكا فى مكان ومفككا ومشرذما فى مكان آخر... وهكذا. وقد يكون له نشاط ظاهر وبارز، وقد لا يكون له أي نشاط»، ولكنه يؤكد أيضا أننا نجد على «رأس «التنظيم الدولى» للإخوان مؤسستين: مجلس الشورى، ومكتب الإرشاد العامّيْن.

الأول يتكون من 35 عضوا، يمثل فيه بعض تنظيمات الإخوان المحلية - وليس كلها- بعدد محدد من الأعضاء تبعا لكثافة هذا التنظيم أو ذاك من ناحية، ولتوافر

بعض الشروط (كالهياكل التنظيمية والإدارية، والتماثل الفكري والمنهجي... إلخ) من ناحية أخرى.

ويتم اختيار الثاني، أي مكتب الإرشاد العام (13 عضوا)، بالاقتراع السري من مجلس الشورى العام، ويشترط أن يكون ثمانية أعضاء من هذا المكتب من البلد الذي فيه المرشد، الذي عادة ما يكون من مصر. ويقوم بالتخديم، أو بمعنى آخر الأمور اللوجستية، على المجلس والمكتب «أمانة التنظيم العالمي»، وهي رغم تقديرنا لأشخاصها متواضعة وتعاني من الضعف والوهن وقلة الكفاءات».

و«يتبع مكتب الإرشاد مجموعة من الأجهزة: التخطيط، السياسة، التربية، الدعوة، الطلاب، الأخوات... إلخ. هذه الأجهزة هي في الواقع عبارة عن لجان يشرف على كل لجنة منها عضو من مكتب الإرشاد العام، هؤلاء المشرفون وكذلك أعضاء اللجان ليسوا متفرغين، ولكن يعملون فى الأساس داخل تنظيماتهم المحلية، ولا يعطون إلى «التنظيم العالمي» إلا فتات الوقت والجهد، وبالتالي ف«التنظيم العالمي» ينطبق عليه المثل القائل «الصيت ولا الغنى».

كما يتمتع كل تنظيم إخواني محلى بالاستقلال في إرادته وإدارته وقراراته عن بقية التنظيمات الأخرى، تبعا لظروفه والتحديات التي يواجهها والإطار الدستوري والقانوني للدولة الموجود بها. ويتأثر تنظيم الإخوان فى أى دولة بالسياسات والتوجهات العامة لنظام الحكم في هذه الدولة، وأحيانا ما تتعارض سياسات الدول إثر التعامل مع الأزمات التي تحدث على المستوى الإقليمي، وينعكس هذا على مواقف التنظيمات الإخوانية المحلية؛ فعلى سبيل المثال، هناك تباين في مواقف الفروع الإخوانية من الحرب العراقية الإيرانية، ومن حرب «عاصفة الصحراء» إبان تحرير الكويت من القوات العراقية التي غزتها في 2 غشت 1990، وقد تحدث تصدعات أو مشكلات داخلية في تنظيم إخواني محلى، فيستدعي ذلك تدخل قيادات مكتب الإرشاد العام لحلها، لكنه فى الغالب الأعم لا يفرض حلولا بعينها، وتكون رؤيته أقرب إلى التوصيات منها إلى الحلول الفرضية» بشهادة الخبير محمد حبيب المتتبع عن قرب للجماعة.

إن رصد ظروف تأسيس التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، يؤكد أن الأمر يتعلق

بشبكة سياسية عالمية منظمة، تقوم على مبادئ فكرية محددة في فهمها للإسلام، وفي تطبيقها السياسي للإسلام، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

تأسيس الفرع المغربي للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين

لا توجد دراسات معمقة في موضوع الارتباط الإخواني بين التنظيم العالمي للإخوان وإخوان المغرب، ولكن هناك بعض الدراسات والمقالات التي توقفت، من خلال إشارات عامة، عند هذا الملف الحساس، وكان لا بد من الاهتمام بذلك بشكل أكبر في الفترات المتأخرة، بسبب الأحداث التي مرت منها المنطقة في شمال إفريقيا، والتي أكدت وجود ارتباطات تنظيمية أو فكرية بين هذه الجماعات.

إن الحديث عن اختراق التنظيم المذكور للساحة المغربية، وعمله على استقطاب زعماء سياسيين إلى حظيرته لا يرد فقط على لسان مخالفي التيار الإسلامي من المنظور الأيديولوجي للعمل الإسلامي، بل تؤكده شهادات كتبها رموز فاعلون في تاريخ الحركة الإسلامية السياسية، وفي طليعتهم الشيخ عبد الكريم مطيع الحمداوي مؤسس أول فصيل سياسي إسلامي بالمغرب، الذي يذهب إلى تأكيد اتهامات الاختراق والاستقطاب من قبل ممثلين للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين.

وفي هذا الإطار، تحدث مطيع، في مذكراته التي نشرها على موقع)هسبريس(، بتفصيل كبير عن تلك المحاولات، فكتب أن الإخوان عينوا مصطفى الطحان (مهندس نفط لبناني ومن مؤسسي الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية سنة 1969) مسؤولا عن منطقة شمال إفريقيا وراشد الغنوشي ضابط اتصال لهم فيها، لذلك كان الطحان يرسل الغنوشي في رحلات تفقدية من أجل استجلاء الأوضاع بكل من الجزائر والمغرب، واقتراح الحلول والخطط الخاصة بالتعرف على الفصائل الإسلامية القائمة بها ومحاولة استقطابها، وفي هذا الاتجاه أرسل الطحان راشد الغنوشي إلى الجزائر عقب اعتقال محفوظ النحناح، فأجرى عددا من الاتصالات بالمجموعات الإسلامية على اختلاف مشاربها، ثم قدم للطحان تقريرا مكتوبا ومفصلا لرحلته في أكثر من خمسين صفحة اقترح

عليه فيه أسماء تَخْلُف النحناح أثناء اعتقاله، وقد اطلع مطيع على هذا التقرير عندما كانت الأيدي تتداوله في جمعية الإصلاح الاجتماعي بالكويت حيث مكتب الطحان.

ويضيف مطيع «وفي الإطار نفسه، كان مصطفى الطحان، يرسل الغنوشي إلى المغرب، فيجتمع ببعض الشباب ينتقدني لديهم، ويتهمني بالعنف والتطرف، وهو لا يعرف عني عنفا ولا لينا، إلا ما برمجه عليه عبد الكريم الخطيب، واستطرد يقول «ولما حاول اختراق الحركة الإسلامية المغربية، ووجد أبوابها موصدة في وجهه، لم يسعه إلا أن يزورني في مكة صحبة مصطفى الطحان، الذي دبر لقاء بيننا في فندق الفتح، وأثناء الحديث شكا من انغلاق الحركة وعدم انفتاحها عليه، ولكني دفعت شكواه بحسن أدب، وذكرته بأن البيوت تؤتى من أبوابها، إلا أنه رفع صوته محتجا متأففا: (إلى متى تغلقون الجماعة في وجهنا) فأجبته: (عندما تكفون عن اعتبار المغرب ولاية تابعة لقرطاجنة الفينيقية أو لمملكة محمد علي باشا في مصر)، مثلما فصل في ذلك محمد أرحمني في مقالته هكذا يرتبط إسلاميون مغاربة بالإخوان.

وحسب ماكتبه كذلك عضو من التنظيم الإخواني لحركة التوحيد والإصلاح المغربية مصطفى بوكرن في معرض سرده لمصادر المعرفة عند حركة التوحيد والإصلاح، أشار فيها إلى بعض الكتب والمؤلفات التي كانت تتغذى عليها الحركة فكريا في المغرب، إذ يقول: ففي «البدايات كانت الأدبيات التي تروج في صفوف الحركة، كتابات القيادات الفكرية للإخوان المسلمين، كتابات سيد قطب، ومحمد قطب، والمودودي، وحسن الترابي، ثم راشد الغنوشي، وانفتحوا على كتابات نقدية من أهمها كتابات الأستاذ خالص جلبي وكتابات جودت سعيد، والحضور المكثف لكتابات مالك بن نبي. غير أن القيادات الفكرية لهذه الحركة انتقلت من التلقي إلى الإبداع والإنتاج، وكانت مجلة)الفرقان(مجلة لاحتضان الشباب الباحث في الفكر الإسلامي، وكان رائد المجلة الأستاذ محمد يتيم إلى جانب الدكتور سعد الدين العثماني وغيرهما...فأسهموا، هؤلاء جميعا، بكتابات تجيب عن أسئلة حركية، وعلى رأسها سؤال المشاركة السياسية، إذ قاربها كل واحد منهم من منطق تخصصه الأكاديمي، فنبش سعد الدين في التراث التيمي، وعمل يتيم على إبراز أطروحة المشاركة من منظور ثقافي، ثم لعب الأستاذ المقرئ الإدريسي أبو زيد دور المحرض الأيديولوجي القوي المؤثر بخطبه ومحاضراته المطولة التي يقصف بها الشباب

بكم هائل من المعلومات الجديدة، مع اجتهاده في بلورة بعض الأفكار، ثم بعد ذلك، كان للدكتور أحمد الريسوني الدور الكبير في التنظير لخيار المشاركة، واهتمامه بالسؤال السياسي، فأطروحته في الدكتوراه تناقش أهم إشكالية في العمل السياسي، إشكالية الأكثرية والأقلية، دون أن ننسى أن بن كيران أصدر كتابا يجيب فيه عن بعض الإشكالية كما هو الشأن بالنسبة لعبد الله باها في كتابه سبيل الإصلاح. ويمكن أن نشير إلى الأدوار التي لعبتها كل جرائد هذه الحركة عبر مسارها، فكانت موردا مهما لأعضائها في التأطير الفكري».

هذه الأصول الفكرية والتنظيمة لا زالت مستمرة إلى اليوم كما كشفتها مجموعة من الأحداث التي تجعل أعضاء الحركة والحزب الإسلامي في المغرب يؤيدون قضايا الإخوان في المشرق، ويستضيفون أعضاء التنظيم العالمي، أو يشاركون مع أعضائه من الحركة في لقاءات التنظيم العالمي. فقد شارك محمد الحمداوي على سبيل المثال إلى جانب الرئيس السابق للحركة في لقاء «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين» الذي نظم بمدينة (لاهور) الباكستانية، بحضور أعضاء من التنظيم يمثلون حوالي 25 دولة في العالم. ولهذا اللقاء دلالات كبيرة من حيث الزمان والمكان، فالمكان له رمزية كبيرة حيث إن المدينة شهدت تأسيس الجماعة الإسلامية على يدي أبي الأعلى المودودي، والذي سمي بعد ذلك بأمير الجماعة بعد انتخابه سنة 1941، ويعد المودودي من المنظرين الأوائل لتنظيم الجماعة الاسلامية ومن الأوائل الذين حرروا مؤلفات حول النظرية السياسية الإسلامية المبنية على آليات فكرية تدافع عن الدولة الثيوقراطية الإسلامية. وقد شارك امحمد الهلالي، النائب الثاني للحركة، في أشغال لقاء التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، الذي نظم في مدينة إسطنبول التركية، يوم 10 يوليو 2013 حتى 17 منه.

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين في الغرب

إن التنظيم العالمي للإخوان المسلمين لم يتوقف على الانتشار الأفقي سواء داخل مصر، أو باقي الدول الإسلامية، ولكن ذيول هذا التنظيم تمددت لتصل إلى مناطق دولية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ودول القارة الأوربية.

نجد انتشار فروع التنظيم خارج مصر في الدول العربية والقارة الأوروبية، وفي القارة الأمريكية، حيث ترجع نشأة الإخوان المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى منتصف الستينيات على يد جماعة من الطلاب العرب، من أجل الحفاظ على هويتهم الإسلامية ونشر دعوتهم الإخوانية داخل الولايات المتحدة، وفي يناير 1963 قامت الجماعة بتأسيس «اتحاد الطلبة المسلمين في الولايات المتحدة وكندا»، وعمل الإخوان على الدخول في النقابات والعمل المؤسسي فأنشأوا اتحاد الأطباء المسلمين عام 1967، واتحاد الأطباء والمهندسين الإسلاميين عام 1969، واتحاد العلماء الاجتماعيين الإسلاميين عام 1972.

وقامت جماعة الإخوان بتأسيس «رابطة الشباب المسلم العربي، عام 1977، لخدمة وتجميع الشباب المسلم في الولايات المتحدة، وأسست الاتحاد الإسلامي في أمريكا الشمالية عام 1982، والذي ضم إليه اتحاد الجاليات الإسلامية، والجمعية الطبية الإسلامية، وجمعية العلماء المهندسين المسلمين، وجمعية علماء الاجتماع المسلمين، وهيئة الوقف الإسلامي، ومركز الدعوة والتعليم الإسلامي، بالإضافة إلى تأسيس الجمعية الإسلامية الأمريكية عام 1993، التي تعد جمعية دعوية تعمل في مجالات الدعوة والتعليم والإعلام والشباب، وتمثل إحدى أكبر المؤسسات التي تتبع الإخوان المسلمين في الولايات المتحدة، حيث تمتلك 60 فرعا في 35 ولاية أمريكية» حسب ما أورده «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، النشأة».

بالنسبة للخريطة الإخوانية في أوروبا، وحسب ما جاء في دراسة للباحث منتصر حمادة توقفت عند الموضوع، فقد بدأ المشروع في الحضور ابتداء من خمسينيات القرن الماضي حيث كانت وجهة بعض الإخوان الفارين إلى هناك من القمع في بلدانهم العربية، وقد توسع هذا الوجود وبدأ يأخذ أبعادا أكثر تنظيما عبر مؤسسات خيرية، ومنظمات دينية، تخطط لتكون جزءا مؤثّرا في تركيب الوجود الإسلامي المعاصر في أوروبا.

ويضيف سميرأمغار في دراسته «الإخوان المسلمون في أوروبا: دراسة تحليلية لتنظيم إسلامي» التي تستقصي بالتحليل الإسلام «النضالي» الذي استنبته الإخوان المسلمون إلى أوروبا، أن التنظيم العالمي للإخوان يسعى للانتشار منذ عدة أعوام وسط بعض شرائح المجتمع الإسلامي بها، ويتعلق الأمر بتتبع سجلات الدعوة لحركة هي من صميم

حـركات إعـادة الأسـلمة مـن خـلال تحليـل المنـاخ النفـسي والأيديولوجـي لتلـك المجموعـات عــبر دراســة لأدوات التعبئــة والتنشــئة التــي تســتخدمها لحشــد شــباب الجاليـات المسـلمة في أوروبـا، ويتـم ذلـك عـبر بوابـة ثلاثـة أجنحـة: «المسـتقلون» و«المعارضـون» و«الأعضـاء العاملـون».

أ - المسـتقلون: هـم أول فئـة مـن الإخـوان المسـلمين، وهـي فئـة مكوَّنـة مـن هيـاكل أو شـخصيات لا تنتمـي بـأي شـكل مـن الأشـكال إلى التنظيـم العالمـي للإخـوان المسـلمين، ولكنهـم يسـتلهمون أفـكاره في أسـلوب عملـه وتنظيمـه وخطابـه عـلى غـرار «رفـاق الطريـق» الداعمـين للحـزب الشـيوعي الفرنـسي. إنهـم يتحركـون كفاعلـين مسـتقلين. والمثـال المعـروف هنـا هـو طـارق رمضـان؛ فعـلى الرغـم مـن انتمائـه إلى عائلـة تنتمـي رسـميًا إلى الجماعـة الأم في مـصر، فإنـه، عـلى عكـس شـقيقه هـاني، رفـض أن يديـن لهـا بالـولاء مفضـلا الاحتفـاظ باسـتقلاليته مـع اسـتمراره في الانتـماء إلى الإخـوان.

ب - المعارضـون: وهـي الفئـة الثانيـة المكونـة للتنظيـم الإخـواني، وتضـم شـخصيات وتنظيـمات قـررت الخـروج عـن الاتجـاه السـياسي المهيمـن للإخـوان رغـم انتمائهـا للتنظيـم الـدولي. وهـم يعرفـون في الواقـع بنقدهـم الشـديد لبنيـة الجماعـة التـي يعتبرونهـا ثقيلـة وبيروقراطيـة.

ج - الأعضـاء العاملـون: وهـي مكونـة مـن شـخصيات وجماعـات تتبـع الجماعـة بمـصر، ويخضعـون لسـلطة المرشـد العـام الـذي أقسـموا لـه بالـولاء. ويمكـن تشـبيه نشـاطهم بنشـاط الفـروع التجاريـة ذات حـق الامتيـاز؛ بمعنـى أنهـم يلتزمـون بالمبـادئ العامـة لأيديولوجيـا الإخـوان المسـلمين، لكنهـم يحتفظـون باسـتقلاليتهم في تطبيـق فكـر الإخـوان. مثـال عـلى ذلـك الحـزب الإسـلامي «حركـة مجتمـع السـلم» بالجزائـر.

ويعتـبر «اتحـاد المنظـمات الإسـلامية في أوروبـا» ممثـل الإخـوان في أوروبـا، حسـب محمـد الحمامـصي، ولـه مقـر رئيـسي ببروكسـيل.

ووضـع التنظيـم الإخـواني في القـارة الأوروبيـة ثـلاث اسـتراتيجيات مـن أجـل تحديـد مكانتهـم في الحيـاة السياسـية الأوروبيـة، هـي: «الزبونيـة» عـلى المسـتوى المحـلي، و«الإقحـام»

أو الاختراق على المستوى الوطني، و«تشكيل جماعات الضغط» على المستوى الأوروبي. وسيصبح التحدي بالنسبة إلى تلك المنظمات الناشطة هو إيجاد إمكانات جديدة لإظهار تدينها في الفضاء العام دون أن يفسر ذلك على أنه معارضة للقيم الأوروبية. وعلى المستوى الأوروبي، قرر الإخوان المسلمون منذ نقل مقرهم من بريطانيا إلى بروكسيل التقرب من المؤسسات الأوروبية وتشكيل جماعات ضغط.

هذه المحاور الثلاثة من استراتيجية إخوان أوروبا، أشار إليها الناشط الإخواني السابق محمد لويزي، وهو عضو سابق في جماعة «التوحيد والإصلاح» في المغرب وهي أحد فروع تنظيم الإخوان في المغرب الكبير، كما كان رئيس اتحاد الطلاب المسلمين في فرنسا، والتابع للتنظيم الدولي للإخوان، وبعد ما يقرب من 15 عاما في الجماعة قرر لويزي مغادرتها في عام 2006، وقد تحدث في كتابه عن استراتيجية البراغماتية، النفعية والواقعية السياسية، المعتمدة من طرف إخوان أوروبا تحت عنوان: «لماذا انفصلت عن الإخوان المسلمين؟».

وبصفة عامة، يمكن حصر أهم الفروع الأوروبية للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، كما يلي:

في فرنسا، توجد هيئة إخوانية هي «اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا»، وتعتبر فرنسا من أهم الدول التي تحتضن الخطاب الإخواني في أوروبا، ويملك هذا الاتحاد الذي ينظم مؤتمرا سنويا بفرنسا، فروعا في حوالي 30 دولة ويسيطر على عدد لا بأس به من المنظمات الفكرية والاجتماعية العاملة في هذه الدول والتي يزيد عددها عن 150 منظمة وجمعية منتشرة حول العالم وخاصة في أوروبا، ويعرف اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا الجناح الأوروبي لتيار الإخوان المسلمين العالمي نفسه على أنه منظمة ثقافية، وجامعة إسلامية تنتظم فيها مئات من المنظمات، تتوزع على 28 قطرا أوروبيا، يجمعها الإيمان بمنهج الوسطية والاعتدال، الذي يمثل سماحة الإسلام.

وقد تأسس الاتحاد عام 1989 كنتيجة لتطور العمل الإسلامي في أوربا، بغية تنظيمه وحمايته من التشرذم، بدأ العمل بصفوف الطلاب ثم تطور العمل إلى المؤسسات، وتم تأسيس الاتحاد كمظلة تضم كل هذه الأنشطة على مستوى أوروبا.



وأعلن «اتحاد المنظمات الإسلامية بأوروبا»، انفصاله عن التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، بعد أن عقد التنظيم اجتماعا له في اسطنبول التركية، بمشاركة 56 من أعضاء الاتحاد». وذلك في بيان للهيئة نشرته شبكة «رصد» المصرية. وصوت بالموافقة على انفصال «اتحاد المنظمات الإسلامية بأوروبا» عن «الإخوان»، 48 عضوا، فيما اعترض عضوان وامتنع ستة أعضاء عن التصويت.

وفي نهاية يناير 2017، أعلن الفرع الفرنسي للتنظيم الدولي للإخوان انفصاله عن التنظيم العالمي، وقد وصف خالد الزعفرانى أن قرار انفصال اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا عن الإخوان بـ«الحكيم»، ويمثل ضربة قوية لاستراتيجية الإخوان التي تقوم على تقديم أنفسهم كممثل للإسلام والمسلمين في أوروبا وأمريكا، بل في كل دول العالم الخارجي، كندا وأستراليا وأمريكا الجنوبية. وأضاف الخبير في شؤون الحركات الإسلامية أن الإخوان سيطروا على غالبية المراكز والمنظمات الإسلامية في أوروبا وأمريكا بحجة نشاطهم الإسلامي المجرد، و«لكنهم قلبوها لشعب إخوانية»، وهذا القرار يفقدهم تلك السيطرة. أما أحمد بان، الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية، فصرح بأن إعلان اتحاد المنظمات الإسلامية الانفصال عن التنظيم العالمي لجماعة الإخوان مؤشر عن انهيار الجماعة وتحولها إلى كيانات صغيرة.

وجاء هذا القرار بعد اجتماع طارئ عقده التنظيم العالمي في مدينة إسطنبول التركية، بمشاركة 56 من أعضاء الاتحاد برئاسة عبد الله بن منصور، وجاءت أهم فعاليات الاجتماع التصويت على انفصاله عن جماعة الإخوان بموافقة 48 عضوا واعتراض عضوين وامتناع 6 عن التصويت. وكان للأمر تداعيات أخرى، وهي استقالة «أحمد كاظم الراوي» الرئيس السابق للاتحاد من الاتحاد، نظرا لسابقة تأكيد القيادات الإخوانية بالخارج استمرار الاتحاد كأحد الكيانات التابعة لجماعة الإخوان، وأحد مصادر دعم الجماعة على أوروبا. وعن تلك الخطوة، يقول سامح عيد، الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية، أن معظم المنظمات الإسلامية التي كانت تحت جناح جماعة الإخوان في يوم، بدأت الانفصال عنها بشكل إداري، مشيرا إلى أن الاتحاد انفصل كهيئة عن جماعة الإخوان، لكن هذا لا ينفي استمرار أعضائه في انتمائهم للجماعة كأفراد. ويوضح عيد أن الاتحاد ربما يخشى وقوع أي عقوبات على الجماعة، لاسيما في ظل إدارة الرئيس الأمريكي الجديد،

دونالـد ترامـب. ويضيـف أن الأمـر لا يحمـل تأثـيرا كبـيرا عـلى نشـاط الجماعـة في أوروبـا، لأن إعـلان الانفصـال قـد يكـون تخوفـا مـن تلـك العقوبـات، ويسـتمر التعـاون مـع الجماعـة في الخفـاء، مبينـا أن كل المنظـمات والـدول الأوروبيـة بـدأت تتـبرأ مـن كل مـا هـو إخـواني وإعـلان الاتحـاد انفصالـه جـاء مـن أجـل هـذا الهـدف.

وعـلى النقيـض يـرى هشـام النجـار، الباحـث في شـؤون الجماعـات الإسـلامية، أن القـرار لـه تأثـير كبـير عـلى الجماعـة، لأنهـا تمتلـك رئتـين تتنفـس بهـما: إحداهـما في الداخـل العـربي وفي مـصر، والرئـة الثانيـة في أوروبـا وخاصـة بريطانيـا وألمانيـا وأمريـكا، وتلـك الضربـة تصيـب نشـاطاتها الاسـتثمارية والإداريـة بالشـلل وتحـد مـن نشـاطها في الخـارج. ويرجـع فـك الارتبـاط كخطـوة اسـتباقية، تخوفـا مـن إدارة «ترامـب»، التـي توعـدت بـإن تعتـبر الإخـوان منظمـة إرهابيـة، ويهـم الاتحـاد ألا تُلحـق بـه تلـك الصفـة، فتنعكـس سـلبا عـلى التمويـلات التـي يتلقاهـا، ومـن الممكـن أن يعرضهـا للتوقـف والمُسـاءلة. ويسـتبعد «النجـار» وجـود أي خـلاف بـين المنظمـة والاتحـاد دفعهـا للانفصـال، لأن الجماعـة تحـاول في الوقـت الحـالي تسـوية كل أزماتهـا السياسـية، والحفـاظ عـلى آخـر أوراقهـا سـواء في الداخـل والخـارج، واللعـب عـلى النشـاط المجتمعـي والدعـوي والـذي مـن خلالـه تحـاول الولـوج إلى المشـهد السـياسي مـن جديـد».

أمـا في سـويسرا، فيوجـد الفـرع السـويسري للتنظيـم الـدولي للإخـوان المسـلمين وهـو ممثـل في «رابطـة مسـلمي سـويسرا»، وتأسسـت سـنة 1994. إن سـويسرا دولـة محوريـة في مـشروع التنظيـم العالمـي للإخـوان المسـلمين، لأنهـا بلـد الأبنـاك، والمـال، والأعـمال، وتعتـبر مؤسسـة «بنـك التقـوى» صـورة ماليـة إخوانيـة عـن قـدرة التنظيـم العالمـي للإخـوان المسـلمين عـلى تسـخير التمويـل والسـيولة الضروريـة لـلإشراف عـلى الإمبراطوريـة الضخمـة التي يسـيرها، ولكنهـا ليسـت المؤسسـة أو الطريقـة الوحيـدة التـي تسـمح لهـا بالعمـل عـلى نطـاق واسـع.

وقـد تأسّـس البنـك عـلى يـد أحـد القيـادات الإخوانيـة المعروفـة في مـصر بعـد ارتقـاء أنـور السـادات سـدة الرئاسـة، في إطـار سـعيه للتحالـف مـع الإخـوان، وتوظيفهـم وفـق برنامجـه القـاضي بـضرب اليسـار والناصريـين في المجتمـع المـصري. ولم يهاجـر البنـك مـن مـصر إلا في 1988 بعـد تصاعـد المواجهـات مـع النظـام، ورغبـة هـذا الأخـير في تجفيـف

منابع تمويل الإخوان، فتحول البنك إلى بهاماس وتقاسم نفس المكاتب مع مؤسسة مالية معروفة هي الأخرى بارتباطها الوثيق بتمويل الشبكات الإسلامية خاصة في أفغانستان. فمن الملاذ المالي في القارة الأمريكية، إلى قلب أوروبا سويسرا، بادر البنك بإقامة أول فرع له في الجانب الإيطالي من سويسرا في مدينة لوغانو بمنطقة تيسان، وهي المنطقة المشهورة بقوانينها المالية المتساهلة ورقابتها الضعيفة مقارنة بالجهات الناطقة بالفرنسية أو الألمانية مثل جنيف أو زوريخ.

إن مؤسس البنك وصاحب امتيازه حسب الوثائق، يوسف ندا، يعد من القيادات التاريخية للحركة منذ الأربعينيات، ومن المقربين من سعيد رمضان صهر حسن البنا، والذي استقر في سويسرا في إطار خطة متكاملة لتثبيت الإخوان في القارة الأوروبية مرورا بألمانيا، حيث توجد جالية تركية كبيرة، وفرنسا لاستهداف الوافدين من المغرب الكبير.

إن «مداخل اختراق الجماعات الإسلامية لأوروبا تتم عبر المنظمات الجمعوية، فإضافة إلى وجود كيانات إسلامية حركية والتي تعلن عن الولاء للإخوان المسلمين، ومنها جمعية الطلبة المسلمين و«المنتدى الأوروبي للنساء المسلمات» والإغاثة الإسلامية»، وجمعيات فلسطينية من قبيل «لجنة إغاثة ودعم فلسطين» وجمعيات طبية كجمعية «ابن سينا» وغيرها، توجد شبكة واسعة من المنظمات والجمعيات العامة التي تتولى الأنشطة الدينية والاجتماعية والتعليمية، ولكن تربطها علاقات تنظيمية مع الجماعة».

لقد اجتمعت قيادات الإخوان المسلمين الأوربيين في ماي 2001، في جنيف بسويسرا لتدارس موضوع «كيف نربي أبناءنا في أوروبا؟»، وكان من بين الحاضرين القيادي الإخواني أحمد جاب الله، وهو رئيس سابق للتنظيم الإخواني بفرنسا. وقال: «إن حرية التعبير مكفولة في أوروبا في حدود واسعة، ولو أن هذا الأمر يستخدم كذلك لترويج الأفكار الإباحية، لكنه يتيح فرص ا للتعبير عن الرأي، وهذا يمنح الفرد مجالا للإفصاح عن آرائه، فيخلصه من عقدة الكبت والخوف». وهذا مثال للتدليل على استغلال فضاء الديموقراطية والحرية للدعوة والتوسع والانتشار مع الحرص الدائم على سلوك الالتواء وعدم الإفصاح عن حقيقة تصوراتهم ونواياهم لكل ما يعتبرونه مخالفا للدين كما يتصورونه. خاصة وأنه يتم تكوين الفرد المنتمي غداة التحاقه بالتنظيم عن طريق

دراسة أركان البيعة العشرة؛ حيث إن الركن الرابع من أركان البيعة هو ركن الجهاد. لا أعتقد أن إخوان فرنسا سيحملون سيوفا وخناجر ومسدسات وغيرها لحمل الناس على نهج أيديولوجيتهم، لكن الإخوان المسلمين الفرنسيين يمارسون ما هو أكبر من ذلك حينما يزرعون بذور الفرقة وكراهية الآخرين في الرؤوس. ويستدلون على ذلك بنصوص دينية ويوظفون العديد من القضايا في إحداث القطيعة بين المسلمين وواقعهم وأوطانهم. كما يستغلون القضية الفلسطينية والصراع السوري وغيرهما من القضايا»، وهي تفاصيل متضمنة في مقالة معنونة بـ«الإخوان في الغرب يستغلون الحرية والديمقراطية».

بخصوص دور دولة قطر في تمويل التنظيمات الإخوانية في أوروبا، هناك خلاف حول المسألة، خاصة مع من يرى أن الحديث عن هذا الدور يتطلب، أولا وقبل كل شيء، الحديث عن دور الدولة السعودية في تمويل التنظيمات السلفية، ولكن هذا الفصل من الكتاب لا يسلط الضوء على الجماعات السلفية، ولهذا أتوقف عند الدور القطري في دعم الجماعات الإخوانية. فتحت عنوان «50 عاما من تمكين الإخوان في قطر»، رسم الكاتب محمد اللوزي، صورة متعددة الملامح للعلاقة التي تجمع بين جماعة الإخوان ودولة قطر، وتمت عبر ثلاث مراحل.

ففي البداية أشار اللوزي إلى ضرورة العودة إلى نهاية خمسينيات القرن الماضي حيث ركزت الجماعة اهتمامها على قطر، وحرصت على جعل تعليم الشباب في قمة أولوياتها هناك، كما اتبعت الجماعة نفس الاستراتيجية في فرنسا من خلال مؤسسات التعليم الخاصة، حيث اعتمدت الدوحة على جماعة الإخوان لمحاولة توسيع نطاق نفوذها خارج حدودها الجغرافية، فمع حلول منتصف خمسينيات القرن الماضي، تلقت قطر التي كان عدد سكانها لا يتجاوز الـ 40 ألفا أول موجة من اللاجئين الإخوان الفارين من مصر وحكم الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، كانت هذه الموجة الأولى بقيادة عبد البديع صقر، وعبد المعز عبدالستار، وأحمد العسال، والقيادي غير البارز وقتئذ يوسف القرضاوي.

ونظراً لقلة عدد القطريين في هذا الوقت وتمركزهم في الدوحة اتسمت مهمة هذه القيادات الإخوانية بالسهولة وتمتعوا باعتراف واحترام كبيرين، كما تمكنوا من بناء

علاقة من الثقة المتبادلة مع العائلة المالكة، وقد لوحظ أن نشأة هذه العلاقة الإيجابية تعود إلى الأمل القطري أن هذه الأطر الإسلامية قد تمكن الإمارة من التمتع بوزن ثقافي وفكري، وإذا أمكن، المنافسة في المستقبل مع النظام الملكي السعودي، مما مكن يوسف القرضاوي في المشاركة بنشاط في تأسيس كلية العلوم الإسلامية القطرية وكتابة المناهج الدراسية.

كما تمكنت جماعة الإخوان بفضل الوضع الاجتماعي والاقتصادي والاستقرار السياسي للإمارة من الترسخ أكثر في تثقيف الشباب بأفكارها ونشرها بسهولة، خصوصا في ظل اختفاء المنافسة الأيديولوجية من قبل أي تيار آخر، وعلى سبيل المثال تم العمل على نشر أفكار حسن البنا ونقل الإخوان جميع أدبيات الحركة للشباب القطري مثل كتب سيد قطب واللبناني فتحي يكن والسوري سعيد حوى، وغيرهم، ومع نكسة 1967 انهارت نهائيا قيم القومية العربية، ما ساهم في التمهيد لإيديولوجية الجماعة.

وجاءت الموجة الثانية من هجرة الإخوان إلى قطر من سوريا، وضمت هذه الموجة الفارين من النظام البعثي للرئيس حافظ الأسد، عندما حاصرت السلطات السورية في نهاية السبعينيات التنظيم، ردا على مناخ من انعدام الأمن والإرهاب بسبب الأعمال الإرهابية التي كان ينفذها الجناح العسكري السري للإخوان، والتي تجسدت في العديد من عمليات الاغتيالات السياسية وأعمال العنف الأخرى مثل تلك التي وقعت في يونيو 1979. وبعد هذه الواقعة لجأت الكوادر الإسلامية إلى العديد من دول الخليج، خاصة قطر حيث كانت الجماعة قد وضعت بالفعل الأسس اللازمة لتحويل قطر لقاعدة أساسية لاستقبال الإخوان من مختلف دول العالم.

ومن ضمن قيادات الجماعة الفارين من سوريا إلى قطر في نهاية السبعينيات استطاع القيادي عمر عبيد حسنة، التواصل مع اثنين من تلاميذ القرضاوي في قطر وهما الشاب القطري عبد الرحمن عبد الله آل محمود الذي تعلم في جامعة الأزهر بالقاهرة وأصبح في عام 1996 وزيرا للشئون الدينية في قطر، والشاب الثاني كان يوسف مظفر، وأسس الثلاثة أول لجنة تحرير لمجلة وكتاب «الأمة» وكان يتم تمويلهم من قبل رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في قطر.

تولى عمر عبيد رئاسة تحرير مجلة (الأمة) في السنوات الست الأولى من إصدارها في الفترة من 1980 إلى 1986، كما تولى الإشراف على إصدار كل كتب (الأمة) التي استمرت في الصدور لأسباب غير معلومة حتى يومنا هذا رغم توقف المجلة، وفي عام 1994 قدمت قطر الجنسية القطرية لشقيق عبيد تقديراً لجهوده الكبيرة في خدمة الإمارة الصغيرة الغنية بالبترول.

أتت الموجة الثالثة من الإخوان إلى قطر في أعقاب أحداث 11 شتنبر 2001، حيث واجه عناصر الجماعة المقيمين في العديد من دول الخليج مشكلات أمنية مع السلطات في أعقاب أحداث 11 شتنبر بسبب الضغط الأمريكي الأمر الذي دفع الإخوان إلى الهرب إلى قطر الخالية من مثل تلك المضايقات، وظل الوضع في قطر كما هو دون تغيير وظلت الإمارة الصغيرة فاتحة ذراعيها للإخوان.

وأتى وصول الموجة الثالثة للإخوان في لحظة فاصلة في تاريخ الجماعة في الدوحة في تلك الأثناء، لأنه صادف الجدل القائم هناك بضرورة حل الفرع القطري للجماعة، علما بأن هذا الخيار الاستراتيجي بدأ في الظهور على السطح عام 1999 حيث كان هناك جزء من الجماعة بالإمارة يضم حوالي 100 من العناصر الناشطة للغاية، وبعد سنوات من التفكير، قرروا تحت إشراف القيادي الاستراتيجي جاسم سلطان، حل فرع الجماعة القطري عضويا وإدارياً بدعوى أن بقاء الجماعة في إطار الشكل التنظيمي من شأنه خلق مزيد من المخاوف الأمنية والتنظيمية.

ولكن، في الوقت نفسه، كانت الجماعة تطبق استراتيجية قائمة على التسلل إلى جميع مجالات الحكومة المركزية، وهناك عدة أذرع إخوانية لمشروع جاسم سلطان في المغرب.

ومنذ عام 2003، تحول جزء من الجماعة في قطر إلى شكل من أشكال المفكرين والدعاة التي تنعكس أصداء أفكارهم بقوة لدى الطبقات العليا للسلطة، ومع ذلك ظلت مجموعة أخرى من الإخوان القطريين في الكيان التنظيمي تحت قيادة عبد العزيز محمود، وحافظت هذه المجموعة على استراتيجيات عمل الجماعة المعتادة بدءا من تنظيم أنشطتهم واجتماعاتهم، والعمل بشكل خاص على استقطاب الشباب. وفي عام

2003، بدأت مرحلة جديدة لتثبيت الجذور المؤسسية للجماعة، حيث فضل البعض أن يذوب داخل كتلة السكان القطريين الصغيرة، على اعتبار أن هذا الانخراط هو عملية أكثر أماناً وأكثر كفاءة من وجود الهيكل الهرمي المعتاد للجماعة.

هذه التطورات التكتيكية، مع وجود جزء من الجماعة معلن وجزء آخر سري، منح الجماعة مزيدا من حرية التحرك وأكسبها تواجدا قويا داخل السلطة سواء من خلال قطاعات التعليم، أو من خلال التواجد الإعلامي المهم عبر قناة «الجزيرة» على وجه الخصوص وكذلك من خلال نشر أيديولوجية الجماعة بفضل أموال قطر بكل اللغات وفي الأركان الأربعة لكوكب الأرض.

ينهي محمد اللوزي تقريره عن سيطرة الإخوان من دولة قطر بالإشارة إلى أن قطر تمول كثيرا من التنظيمات الإسلامية المرتبطة بجماعة الإخوان، في فرنسا وأوروبا، مثل تجمع مسلمي فرنسا CMF ومساعدة العديد من الشخصيات المؤثرة، مثل طارق رمضاية من هذا الفصل، إذن، تقديم نظرة عامة حول تأسيس التنظيم العالمي للإخوان المسلمين في مصر، مع بيان ظروف النشأة والتسمية، والوظائف المرتقبة، ورصد مراحل التوسع الانتشار في الخارج، وتتبع مراحل البناء الهيكلي والتنظيمي للتنظيم. وكذا موقف التنظيم من قضايا الوطنية والقومية وغيرها.

وسأتوقف عند أولى المنعطفات التاريخية التي ستؤثر في مسار وأداء التنظيم، والإحالة على منعطف أحداث 11 شتنبر 2001، ومعها تعامل الفرع المغربي للتنظيم مع هذه الأحداث.

الفصل الثاني

الإخوان المسلمون وتفجيرات نيويورك وواشنطن

كان تاريـخ 11 شـتنبر 2001، حدثـا تاريخيـا في تعامـل الإدارة الأمريكيـة والـدول العربيـة الإسـلامية مـع الجماعـات الإسـلامية، وإن كنـا نلاحـظ أن تعامـل الإدارة الأمريكيـة والإدارات العربيـة الإسـلامية مـع الجماعـات الإسـلامية لـه في الواقـع، طبيعـة مختلفـة مقارنـة مـع الجماعـات الجهاديـة، وذلـك حسـب مـا أكدتـه مجموعـة مـن التقاريـر التـي صدرت عـن مراكـز الأبحـاث الأمريكيـة.

سـاهمت اعتـداءات 11 شـتنبر 2001 في ظهـور مجموعـة مـن الإكراهـات الجديـدة التـي واجهـت المشروع الإسلامي الإخـواني، وانخرطـت أنظمـة عربيـة وإسلامية في المواجهـة أو التعاطـي مـع اسـتراتيجيات متنوعـة، ومنهـا (اسـتراتيجيات) عـبرت عنهـا بعـض التقاريـر الصـادرة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ودافعـت، بصـورة محـددة، عـن أحـزاب «الإسـلام السـياسي»، وعلى رأسـها جماعـة الإخوان المسـلمين، وذلـك في إطـار مواجهـة العمـل الإسـلامي الجهـادي، خاصـة أن الإسـلاميين المتورطـين في هـذه الاعتـداءات ينتمـون إلى «السـلفية الجهاديـة»، مثلـما يوضـح تومـاس غيغهامـر.

واسـتفادت أحـزاب الإسـلام السـياسي، وفي مقدمتهـا جماعة الإخـوان المسـلمين والتنظيم العالمـي للإخـوان، مـن نتائـج هـذه الاعتـداءات، لأنهـا معنيـة بتطبيـق السياسـات التـي بلورتهـا الـدول الغربيـة، وخاصـة الولايـات المتحـدة، بتعـاون مـع بعـض الـدول العربيـة، في مواجهـة الجهاديـين، وذلـك في إطـار مـشروع عالمـي أطلـق عليـه «الحـرب عـلى الإرهـاب».

ومبـاشرة بعـد وقـوع هـذه الاعتـداءات الإرهابيـة، سـلط الإعـلام العالمـي الأضـواء عـلى قضايـا العـالم الإسـلامي: حقيقـة الديـن الإسـلامي، طبيعـة الأنظمـة السياسـية التـي تحكـم في الوطـن العـربي والعـالم الإسـلامي، الوهابيـة، الجماعـات الإسـلامية، وضعيـة المـرأة، واقـع الحريـات والديمقراطيـة، وغيرهـا مـن القضايـا المثـارة مـن قبـل ولكـن تناولهـا بعـد هـذا

التاريخ أصبح أكثر حدة.

وتحدثت بعض مراكز الدراسات الأمريكية عن هذا المشروع، وفي مقدمتها «معهد راند»، أما تطبيقه، فتم بأدوات سياسية ودينية وإعلامية عربية وإسلامية، عبر سياسات ومشاريع تم تفعيلها في منطقة الشرق الأوسط.

وأعتقد أنه من المهم التوقف في هذا الصدد عند وثيقتين:

أ - كتاب «ما بعد الجهاد: أمريكا والصراع من أجل الديمقراطية الإسلامية»، وهو كتاب ألفه القانوني الأمريكي نوح فيلدمان، وهو محرر المسودة الأولى للدستور العراقي الجديد بعد الإطاحة بالرئيس العراقي السابق صدام حسين.

ب - تقرير «معهد راند» الذي يعتبر من التقارير الغربية الأولى التي أطرت القبول الأمريكي لتولي الإسلاميين الحكم في الدول العربية خاصة، وكما أشار إلى ذلك سعد الدين إبراهيم، فإن العديد من «التقارير التي أرسلتها السفيرة الأمريكية السابقة بالقاهرة آن باترسون، أكدت أن الجماعة هي القوة الوحيدة المنظمة والقوية في مصر، ولديها القدرة الكبيرة على التأثير في رسم مستقبل الشرق الأوسط، بالإضافة إلى نجاح رموز الجماعة في إقناع واشنطن بقدرتهم على هذا التأثير خلال الزيارات والاتصالات المتبادلة، ما جعل رهان واشنطن عليهم كبيرا».

وبدوره، سبق لعميد الصحافيين العرب محمد حسنين هيكل، أن توقف عند العلاقة بين الإخوان وواشنطن، في حواره مع قناة «سي. بي. سي» المصرية، وقال إن الإدارة الأمريكية عقدت اجتماعات منتظمة مع قيادات الجماعة منذ عام 2007، ورأى أن إنكار هذه الاجتماعات لا يفيد لأن «المحاضر موجودة» على حد قوله، معتبرا أن دعم الولايات المتحدة للإخوان ليس وليد اللحظة، ومشيرا إلى أن واشنطن ترى منذ خمسينيات القرن الماضي أن منطقة الشرق الأوسط يجب أن تُحكَم بالدين، وأن الأمريكيين يعتبرون الثقافة الدينية المتجذرة في المنطقة بإمكانها أن تخلق نوعا من الاستقرار.

ولكن إذا كان محمد حسنين هيكل يعيد العلاقة بين الطرفين إلى عام 2007، فإن كاتبا كنديا، هو آيان جونسون، الكاتب الصحفي الشهير في «وول ستريت جورنال»

والحائـز عـلى جائـزة بوليتـزر عـام 2001، كتـب تحليـلا يذكـر فيـه تاريـخ العلاقـة بـين الإخـوان والمخابـرات الأمريكيـة. ويؤكـد الكاتـب أن الإدارات الأمريكيـة المتعاقبـة، بمـا فيهـا إدارة الرئيس أوبامـا، تـرى أن جماعـة الإخـوان مـن الجماعـات التـي يمكـن للغـرب التعامـل معهـا «حتـى لـو أنكـر تلـك الاتصـالات البيـت الأبيـض رسـميا» كـما أشـار إلى ذلـك الكاتـب والباحـث رفعـت سـيد أحمـد في مقالـة مرجعيـة عـن هـذا الموضـوع. بـل إن الكاتـب الكنـدي يُرجـع التحالـف بـين الإخـوان والولايـات المتحـدة الأمريكيـة إلى الخمسـينات، مـن خـلال الاتفـاق عـلى قضايـا متنوعـة مثـل مواجهـة الشـيوعية وتهدئـة بعـض التوتـرات الموجـودة في أوسـاط الأوروبيـين المسـلمين.

وفي كل مـرة نـرى نفـس القـادة الأمريـكان يقـررون أن الإخـوان يمكـن أن يكونـوا مفيديـن وذوي قـدرات مهمـة عـلى مراعـاة الحسـابات الأمريكيـة. ويذكـر إيـان جونسـن في تحليلـه عـن العلاقـات بـين الإخـوان وأمريـكا، أن إدارة بـوش وضعـت اسـتراتيجية في التعامـل مـع الجماعـات القريبـة أيديولوجيـا مـن الإخـوان، ولكـن وزارة الخارجيـة الأمريكيـة لم تتنبـه لـبروز الإخـوان كقـوة سياسـية إلا منـذ عـام 2005 في مـصر وفي دول أخـرى، حيـث شرعـت في بـذل جهودهـا لخطـب ودهـم. ويذكـر الكاتـب مثـالا لهـذا التعـاون أو لخطـب الـود كـما يقـول، حـين نظمـت الخارجيـة الأمريكيـة في عـام 2006 مؤتمـرا في بروكسـيل بـين الإخـوان المسـلمين في أوروبـا والمسـلمين في أمريـكا الشـمالية، ممثلـين في الجمعيـة الإسـلامية لأمريـكا الشـمالية، التـي تعتـبر قريبـة مـن الإخـوان المسـلمين. وقـد تـم هـذا التوجـه اعتـمادا عـلى تحليـلات للمخابـرات الأمريكيـة «الـسي آي إيـه» التـي وصـف أحـد أعضائهـا إعجابـه بالإخـوان المسـلمين في الديناميكيـة الداخليـة بـين أعضائهـا، والتنظيـم، وإعلامهـم الـذكي.

أمـا بالنسـبة لإدارة بـوش فقـد كانـت تضـم بـين أعضائهـا مـن شـاركوا في وضـع تلـك الاسـتيراتيجية في التعامـل مـع الإخـوان في الإدارة السـابقة.

في السـنوات التـي أعقبـت هجـمات الحـادي عـشر مـن شـتنبر غـيرت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة موقفهـا مـن الإخـوان، حيـث أعلنـت عـلى لسـان جـورج دبليـو بـوش أن الولايـات المتحـدة تواجـه حربـين: الأولى مـع العـالم الإسـلامي، والثانيـة مـع موجـة الكراهيـة مـن قبـل الأقليـات الإسـلامية في عـدد مـن الـدول الأوروبيـة مثـل ألمانيـا، وفرنسـا، ودول أخـرى سـبق

لبعض أعضاء الإخوان المسلمين البارزين أن أعلنوا أنهم يدعمون الإرهاب حسب الكاتب إيان جونسن.

وفي نهاية التقرير الذي كتبه جونسون على موقع «نيويورك ريفيو أوف بوكس» يحث إدارة أوباما على التعامل مع الإخوان المسلمين بصورة جدية. فمنذ نصف قرن تعامل الغرب مع الإخوان لتحقيق مكاسب تكتيكية قصيرة الأمد، وبعدها دعم الغرب العديد من الحكومات المستبدة التي حاولت أن تزيل جماعة الإخوان، والآن ونحن نرى الحكومات تترنح الواحدة تلو الأخرى، فإن الغرب ليس لديه أي خيار آخر إلا أن يدعم هؤلاء، ذلك أنه بعد عقود من الكبت، كما يقول، تظهر واحدة من الجهات الفاعلة والدائمة والثابتة، هي جماعة الإخوان المسلمين، وفي رؤيتها مزيج من الأصولية والأسلوب السياسي الحديث، كما انتهت إلى ذلك دراسة للباحث رفعت سيد أحمد.

11 شتنبر 2001 وعلاقة الغرب بالإسلاميين

لقد شكلت هجمات الحادي عشر من شتنبر محطة بارزة، كان لها أثرها البارز على علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالدول العربية والإسلامية، وبالجماعات الإسلامية، داخل هذه الدول وخارجها. ويبدو أن التنظيم الإخواني في صلب هذه التداعيات، كما أنه على الأرجح استفاد من النتائج المتمخضة عن السياسة الدولية بشكل عام، وسياسة الولايات المتحدة الخارجية في الحرب على الإرهاب بشكل خاص.

سأتوقف عند كتاب نوح فيلدمان، الذي يمكن اعتباره أحد مهندسي السياسة الأمريكية في مراكز إنتاج الأفكار وباحثا يقدم خدمة لمصالح الجماعات الإسلامية التي تريد الانخراط في العمل السياسي. وفيلدمان، باحث أمريكي يهودي أرثوذكسي، أستاذ للقانون بكلية الحقوق بجامعة نيويورك، حصل على درجة الدكتوراه في الفكر الإسلامي من جامعة أكسفورد الانجليزية، وهو مؤلف كتاب عنوانه «بعد الجهاد: أمريكا والنضال من أجل الديمقراطية الإسلامية»، عمل مستشارا لوزارة الخارجية الأمريكية بعد غزوها لأفغانستان عقب أحداث 11 شتنبر، وكان المسؤول الأول عن صياغة مسودة الدستور

الأفغاني المعمول به حاليا هناك، كما عين مستشارا دستوريا للحاكم الأمريكي في العراق «بول بريمر» عقب سقوط بغداد بأيام في أبريل عام 2003، وهو من قام بصياغة مسودة الدستور العراقي المؤقت في مارس 2004 ثم أصبح دستورا دائما بعد إستفتاء الشعب العراقي عليه في دجنبر عام 2005 وهو من أشرف على وضع دستور مصر وتونس كذلك.

وفي كتابه، يتحدث نوح فيلدمان عن «الإسلام الحداثي والسياسي، في إيران، تركيا، إندونيسيا»، قبل التوقف عند الوضع في السعودية، الأردن، المغرب، مصر، العراق وليبيا.

ويمكن اختصار أطروحات فيلدمان حول إدماج الإسلاميين في العمل السياسي كالتالي: ينبغي على الحكومات الأمريكية أن تدفع بخيار الإسلاميين المعتدلين وأن تسمح للأحزاب السياسية الإسلامية أن تخوض انتخابات حرة، تستحق تجربة الديمقراطية الإسلامية أن تعطى فرصة، ويأخذه الحماس لقول: «إن الإسلاميين الديمقراطيين هم أفضل أمل في مستقبل العالم الإسلامي، وهم يستحقون إعجابنا ودعمنا»، ويذهب فيلدمان إلى أن الإسلاميين إذا أعلنوا عن قيام الدولة الإسلامية بعد وصولهم إلى السلطة، فإن هذه الدولة ستكون أكثر ديمقراطية من الأنظمة القائمة، ويقصد بالدولة الإسلامية هنا، دولة يقودها حزب إسلامي إخواني بالتحديد وليس حزبا إسلاميا سلفيا، لأن الجماعات السلفية حينها لم تكن معنية بتأسيس الأحزاب السياسية.

ويرى فيلدمان أن القانون في العالم الإسلامي قد يكون نوعا من الشريعة، وأن أفضل وسيلة لإعلاء تلك الشريعة هي عودة نوع من علماء الإسلام إلى لعب دور الرقيب والضامن لاحترام الشريعة. ووفق نظرية فيلدمان فإن المطلوب هو أنظمة ذات مرجعية إسلامية لنظام الحكم، بدون تطبيق فعلي لأحكام الشريعة الإسلامية. ودولة «خلافة إسلامية» دون أن تكون هناك وحدة إسلامية، وسيادة القانون الإسلامي مع عدم تفعيل جوهر ذلك القانون.

لقد لاحظ الكاتب هشام الهبيشان أن تصور فيلدمان لتأسيس دولة مدنية بمرجعية إسلامية، هو «نفس المشروع الذي تتبناه، على الأقل في العلن، جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحركة النهضة في تونس، و«مجلس الثورة» في ليبيا عشية إسقاط

نظام القذافي، وكذلك الحركات الإسلامية في المغرب والأردن، حيث أصبح الإسلام السياسي في معظم أرجاء العالم العربي يُطالب فقط بالتنصيص على المرجعية، دون الإصرار على التطبيق الفعلي للشريعة، وينادي بدولة ذات طبيعة إسلامية، مع استبعاد كامل لفكرة دولة الخلافة الواحدة الموحدة. وبذلك فإن هذه الجماعات الإسلامية تتوافق تماما مع تصور فيلدمان للشرق الأوسط الجديد، ولكن مع إختلاف الدوافع: وهذا عين ما ينادي به فيلدمان الذي يؤمن بأنه يمكن تحويل العالم الإسلامي من أعداء إلى شركاء عن طريق هذه الجماعات التي يجب تمويلها وحشد الدعم الإعلامي والشعبي لها في الأماكن التي توجد فيها، حتى تكون البديل والحليف الأفضل للولايات المتحدة الأمريكية. ويقول فيلدمان إنه من خلال هذه الجماعات يمكن القضاء على الإرهاب الإسلامي، بل وحتى إنهاء حالة العداء الشعبي لدولة إسرائيل، إذا قام الغرب بمنح الأحزاب الإسلامية شيئا من الشرعية وعاملها بدرجة أكبر من الاحترام والثقة.

وفي النهاية يرى فيلدمان أن هذه الجماعات الإسلامية بشقيها الاخواني والسلفي، سوف تصبح أكثر نفعا للغرب إذا تحولت من نظام الدول الوطنية المستبدة الفاشلة حسب رأيه إلى أنظمة عادلة تحترم القانون.

وشدد فيلدمان في حوار أجراه موقع سويس أنفو على أنه من «المؤمنين تماما بأن الشريعة الإسلامية تتماشى مع حُكم القانون، لأن نظام الشريعة يستنِد إلى سيادة القانون وإلى فِكرة أن الجميع مسؤول عن احترام شرع الله والتمسُّك به، ولم تستثن الشريعة الإسلامية الحاكِم من تلك المسؤولية ولا من احترام القانون، وفي حال انتخاب زعماء إسلاميين يؤمنون بتوفير المساواة بين الرجل والمرأة، وبين المسلم وغير المسلم، كما تطرح حركات إسلامية عديدة حاليا، فسيكون بِوُسعهم إقامة دولة إسلامية حديثة تتماشى مع نُظم الحكم الدستورية الديمقراطية».

كانت طروحات فيلدمان هي الوجه القانوني والسياسي لترتيبات ما بعد الحرب، وإن كانت تبدو تشاركية مع الفكر الإسلامي وحركاته السياسية، وذلك بالنظر إلى ما يسيطر على عقليات أصحاب القرار والإعلام من عدائية تجاه الحركات الإسلامية ومفكريها. ولعل واحدة من أهم التطورات التي فاجأت الولايات المتحدة الأمريكية

في العراق، بعد إعدام صدام حسين، هي النهوض القوي لسيطرة الشيعة، حيث سارع رجال الدين في بغداد وجنوب العراق إلى ملء الفراغ الناشئ عن سقوط السلطة المركزية، إضافة إلى قيادات سنية مثل أحمد الكبيسي، وذلك في الوقت الذي بدت فيه القوات الأمريكية قد فشلت بملء ذلك الفراغ، وتحقيق أمن السكان المدنيين.

ويذكر فريدمان مجموعة من الأسماء الإسلامية، سياسية وفكرية، منها أستاذ القانون الإسلامي في الولايات المتحدة خالد أبو الفضل، راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة الإسلامي، والشيخ يوسف القرضاوي، والكاتب الصحفي فهمي هويدي، والباحث الإيراني عبد الكريم سوروش من الذين يعتبرهم في مقدمة المدافعين عن رؤيته بخصوص مصالحة الإسلاميين مع الديمقراطية.

يصف فيلدمان الإسلاميين الذين يؤمنون باللعبة الديمقراطية ب»الإسلاميين الديمقراطيين»، ويطالب الولايات المتحدة الأمريكية بأن تدفع بخيار الإسلاميين المعتدلين وأن تسمح للأحزاب السياسية الإسلامية بأن تخوض انتخابات حرة، بل ويدعو إلي فرض الديمقراطية ولو كانت ديمقراطية إسلامية كما يسميها، عن طريق القوة، ولو كانت العسكرية، كما يتهم فيلدمان الولايات المتحدة بخيانة مبادئها عندما تقترف خطأ كبيرا عبر تحالفها مع الحكام المستبدين في المنطقة، داعيا الإدارة الأمريكية إلى تشجيع تغيير حتمي في تبني خيار الإسلاميين، لأن ذلك من صلب اهتمامات ومصالح الولايات المتحدة نفسها، مثلما انتبه له الباحث عمر العمري عندما كتب عن زواج المتعة المستمر بين الإخوان وأمريكا.

بالنسبة للباحث المصري رأفت السويركي، تشبه مبادرة فيلدمان «امتصاص فائض القوة، المتلبس بشكليات العقيدة وظاهرها وفهمها الإنساني القديم، لفرض نمطها عبر إعادة إحيائها من جديد، فتدخل المساحة كلها في حالة الاحتراب الذاتي، وكفى الغرب شر الاقتتال معها: إن مشروع فيلدمان المُتبني لتمكين أحزاب الإسلام السياسي، هو ما يعبر عن «فقه الغرب» في تفعيل هذا السلاح وتوظيفه لامتصاص عناصر التشدد من كل دول العالم إلى المنطقة العربية الإسلامية، بدعوى إعادة بناء وتفعيل تطبيق الشريعة بها، وفضلا عن ذلك، إخراج الغرب أو الآخر من معادلة الصراع، لأنه يساعد هذه الجماعات

العقدية في التمكن من بلدانها، وهذا جهد يشكرونه عليه من وجهة نظرهم ومسلكهم السياسي الانتهازي، وكذلك تعطيل نظام الدولة الوطنية عن تشكيل سياجات مضادة للغرب، تنمويا، لتنتهي من وجهة نظر فيلدمان، لُعبة ما يُسمى «صراع الحضارات».

إن أطروحات فيلدمان تقوم على أن «العالم الإسلامي هو الشريك الأمثل للحضارة الغربية»، فلا يرى العالم الإسلامي كخصم في صراع الحضارات، لأنه «إذا ما تم وضع جماعات إسلاميه بأدوات وتحالفات غربية ولكنها تحمل شعارات إسلامية على رأس هرم السلطة في عدة بلدان، وإن نجحت التجربة يتم تعميمها على أكبر عدد ممكن من الدول العربية والإسلامية، وحينها ستكون هذه الأمة شريكا أو حليفا محتملا في النظام العالمي الجديد. ويرى فيلدمان أن «الحل الأمثل لاحتواء العالم الإسلامي وتفادي صراع الحضارات، والقضاء على الإرهاب الإسلامي، بل وتوفير مناخ مناسب لاستمرار أمن دولة إسرائيل، كل هذا ممكن إذا أمكن استعادة دولة الخلافة الإسلامية».

ومن الردود التي صدرت ضد فيلدمان، نجد مقالا لمارتن كرامر من جامعة جورج تاون، حرره بعد مرور شهر بالضبط على سقوط بغداد بين أيدي القوات الأمريكية، ومارتن كرامر معروف عنه التتلمذ على أدبيات برنارد لويس، ومعروف عنه عدم التدقيق حينها بين مختلف الحركات الإسلامية.

وفي إطار رده على جون إسبوزيتر وفيلدمان، حول مطالبتهما بإشراك الإسلاميين، يُشكك مارتن كرامر في مواقفهما ويستشهد بمواقف الإسلاميين المعتدلين الذين رفضوا التنديد باعتداءات 11 شتنبر، كما أكد على تصاعد حدة العنف الإسلامي القتالي بسبب هذا التأييد الضمني للإسلاميين المعتدلين الموجه للإسلاميين المتشددين، بمعنى أن المعتدلين يتحملون جزءا من المسؤولية المعنوية في أي أحداث عنف صادرة عن إسلاميين متشددين، ما داموا يصرون على عدم التنديد بتلك الأعمال.

ولكن إذا صحت هذه الافتراضات، فتصح شكوك كرامر بخصوص إصرار الإسلاميين المعتدلين على عدم تأييد أحداث العنف والإرهاب، ومعه التشكيك في جوهر ما يدعو إليه فيلدمان: هل يمكن للإسلاميين أن يتعايشوا مع الديمقراطية؟

إن هـذه الأطروحـات لا تتعلـق بالإسـلاميين في العـراق الشـيعي، بـل تعـبر أكـثر عـن رؤيـة أمريكيـة جديـدة في التعامـل مـع الجماعـات والأحـزاب الإسـلامية في المنطقـة العربيـة ككل، مـن منطقـة الخليـج العـربي إلى المغـرب العـربي مـن جهـة، والإسـلاميين في المجـال الإسـلامي مـن جهـة ثانيـة، وخاصـة في القـارة الأسـيوية، التـي كانـت مـسرح أولى الـردود العسـكرية الأمريكيـة عـلى المتعاطفـين مـع جماعـات «القاعـدة» المتورطـة في 11 شـتنبر 2001. وهكـذا عرفـت أولى السـنوات التـي أعقبـت تلـك الاعتـداءات تطـور العلاقـات الأمريكيـة الاخوانيـة، وخاصـة الزعامـات ذات الميـول الإسـلامية في بعـض الـدول مثـل ربـاني وعبـد رب الرسـول سـياف في أفغانسـتان، وكذلـك رجـب أردوغـان في تركيـا، خاصـة بعـد أن اسـتقبلت أنقـرة الـدرع الصاروخـي الأمريـكي عـلى أراضيهـا، ومـن قبلهـا قاعـدة أنجرليـك التـي انطلقـت منهـا الطائـرات الأمريكيـة لقتـل أطفـال أفغانسـتان والعـراق.

وفي الأفـق ذاتـه، صرح جيفـري فيلتـمان، كبـير مستشـاري وزيـرة الخارجيـة الأمريكيـة لشـؤون التغـيرات في العـالم العـربي، أن الإخـوان المسـلمين في مـصر أبلغـوه أنهـم يفهمـون مـا هـي أهميـة الحفـاظ عـلى معاهـدة السـلام مـع إسرائيـل وأنهـم لا ينـوون إلغاءهـا. وقـال في مقابلـة خاصـة مـع صحيفـة «يديعـوت أحرونـوت» الإسرائيليـة: «إن الإدارة الأمريكيـة وفي اتصالاتهـا مـع الإخـوان تضـع هـذه القضيـة عـلى رأس اهتماماتهـا، وتعتـبر الحفـاظ عـلى المعاهـدة جـزءا مـن المصلحـة الأمريكيـة»، وأضـاف: «لقـد توصلنـا مـع الإخـوان إلى تفاهـم واضـح بـأن يحترمـوا معاهـدة السـلام الإسرائيليـة - المصريـة، وقـد خرجنـا بالانطبـاع بأنهـم يدركـون ويفهمـون أهميـة هـذه المعاهـدة. ومـن جانبنـا نوضـح لهـم بـأن الحفـاظ عـلى هـذه المعاهـدة يوفـر لمـصر الاسـتقرار».

لم تمانـع الولايـات المتحـدة في أن تحـل الحـركات الإسـلامية المعتدلـة السـائرة عـلى نهـج الإسـلام الليـبرالي الأمريـكي محـل الديكتاتوريـات الآفلـة في تونـس (النهضـة)، ومـصر (جماعـة الإخـوان المسـلمون)، وليبيـا (الإخـوان)، واليمـن (حـزب الإصـلاح الإسـلامي)، وسـورية (جماعـة الإخـوان)، بـل تسـتخدم فلسـفة «اضربـوا هـؤلاء بهـؤلاء»، مثلـما يـشرح مقـال «النهضـة وأخواتهـا في أدبيـات مراكـز الضغـط الأمريكيـة»، وهـذا منطـق منسـجم مـع ضوابـط العقـل السـياسي البراغـماتي، نسـبة إلى الفلسـفة البرغماتيـة للفيلسـوف الأمريـكي وليـام جيمـس. وفي هـذا الإطـار، يجـب قـراءة دلالات زيـارة القيـادي الإخـواني التونـسي راشـد الغنـوشي إلى

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى واستقبال القيادي الإخواني الآخر، حمادي الجبالي للسيناتور الأمريكي جوزيف ليبرمان بعناق حار، إذ كانت تلك إشارات واضحة إلى التقارب الذي أوصت به مراكز الضغط السياسي إدارة الرئيس أوباما.

بدا أن الغرب الأمريكي حَول مساره عن الجيوب العلمانية التي ساهم في تمويلها لعدة عقود، لأنها بلا شعبية، فهي محض تجمعات نخبوية لا قدرة لها على الحشد، ولذلك لم يكن يُخفي إعجابه بالنموذج الماليزي الذي طوّره مهاتير بن محمد؛ والذي دمج ماليزيا في الاقتصاد الرأسمالي، ولم يتخل الغرب عن تشككه في إمكان تصدير النموذج، حتى وهو يرقب صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا، حيث كان أردوغان المؤشر الذي سيعيد تشكيل الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. لقد «استطاعوا تحقيق الإجماع اللازم لدعم مشروعاتهم ذات الطبيعة العلمانية المحافظة، وازداد اندماجهم في المنظومة الرأسمالية الغربية بتوالي نجاحاتهم في تفكيك الدولة الشوفينية الصلبة، بفسادها، لحساب دولة رخوة. لم يكتفوا بتفكيك وتحييد المؤسسة العسكرية، بل عملوا على تنمية الإجماع الشعبي. والأهم من ذلك كُله أنهم ليسوا معادين للغرب، ولا لنمط معيشته الاستهلاكي، بل يطمعون في اللحاق بركبه. لقد كانت هذه هي نقطة التحوّل التي أثبتت إمكان دعم وتطوير «إسلام ديمقراطي مدني» متوافق مع الحداثة الغربية، إسلام أمريكي. وكان عامل الترجيح الأهم لميزان هؤلاء الإسلاميين هو إيمانهم باقتصاد «السوق الحر»، ومن ثمّ ترحيبهم بدمج الاقتصاد الوطني في المنظومة الرأسمالية العالمية، واستكمال تفكيك بقيّة الجيوب الصلبة في الدول المهلهلة التي استولو على أنظمتها، لاكتمال تحويلها إلى أنظمة رخوة، وذلك برغم ديباجاتهم التي تنطوي، من باب الاستهلاك المحلّي والتنظيمي». على قدر من الصلابة. وهذا تطور منسجم مع ما تتحدث عنه «وثيقة التمكين» التي حررها القيادي الإخواني خيرت الشاطر، وتوقفت عند تعامل الجماعة مع قوى العالم الخارجي، خاصة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أشارت أهمية إشعار الغرب ــ وأمريكا على وجه الخصوص ــ بأن الإخوان لا يمثلون خطرا على مصالحهم، وأن من صالح الغرب أن يتعامل مع الإخوان عند «التمكين»؛ لأن الإخوان يمثلون قوة تتميز بالاستقرار والانضباط.

الكتاب الثاني من كتب فيلدمان في إطار تقريب وجهات النظر الإخوانية

للمسؤولين الأمريكيين، هو كتاب «سقوط الدولة الإسلامية وقيامها»، وصدر في عام 2008.

إن المقصود بالدولة الإسلامية في عنوان نوح فيلدمان هو الدولة التي تسعى إليها أحزاب الإسلام السياسي، أي دولة شريعة، ولكن ليست الشريعة كما تبدو في أذهان الغربيين، وبعض المسلمين العلمانيين كما يصفهم، أي دولة قائمة على حجب النساء، وإيقاع العقوبة البدنية على السارقين والزناة، بل هي القانون، وليس أي قانون، إنه القانون الإلهي الذي حكم الدولة الإسلامية. بالنسبة إلى فيلدمان، فإن الدعوة إلى دولة إسلامية هي دعوة إلى قانون. والسبب الذي يجعل جمهورا واسعا في العالم الإسلامي اليوم يجد للدعوة إلى دولة إسلامية صدى كبيرا، حتى ربما عند من لا يرغبون على المستوى الشخصي في اعتناق حياة التقوى الإسلامية الصارمة، هو أنهم يفهمون أن إخفاقات دولهم لا يمكن معالجتها إلا بالالتزام من جديد بفكرة أن القانون هو الذي يصنع الحاكم وليس العكس.

كما يتوقف فيلدمان عند التحديات الدستورية التي سيواجهها الديموقراطيون الإسلاميون عندما تسنح لهم الفرصة لتحديد شكل الدولة الإسلامية الجديدة، وقد لخصها في تحديات إضفاء الطابع الديمقراطي والمؤسساتي على الشريعة. حيث إن إضفاء الطابع الديمقراطي والمؤسساتي على الشريعة الذي تفكر فيه الدولة الإسلامية الجديدة يشكل محاولة لإحياء الدولة الإسلامية باعتبارها دولة قانونية من خلال المؤسسات التي تمنحها مبررا وتسمح لها بالحكم بواسطة القانون. ولكن التحدي الذي يواجه الدستور الإسلامي الجديد يأتي من الشك في تعيين المكلف بتحديد معنى الشريعة وبأية سلطة. ففي الدولة الإسلامية القديمة، كانت هناك سلطة العلماء، وكانت شرعية الحاكم تستمد من الشريعة نفسها. لكن من تراه يكون الآن مصدر السلطة التي كان يمثلها العلماء في الماضي؟ هل هو الجمهور الذي ينتخب الهيئة التشريعية (البرلمان)؟ إذا كان الأمر كذلك، من الذي يرخص للجمهور ككل أحقية تفسير الشرع الإلهي؟ هل هي الهيئة التشريعية نفسها التي يرخص لها الدستور؟ ماذا عن قضاة المحكمة العليا؟ وفي الأخير، أين هو موقع العلماء أنفسهم الذين لا يزالون موجودين، وإن في ظروف أقل بكثير؟

ويدافع فيلدمان عن نجاح الحركات الإسلامية بمقدرتها على تأسيس مؤسسات

قضائية ودستورية فاعلة تحظى بثقة الناس في حيادها واستقلاليتها، وتقوم بالدور التقليدي الذي كانت تقوم به طبقة العلماء والفقهاء في التاريخ الإسلامي. كما يرى فليدمان أن الغرب والولايات المتحدة عليهما مساعدة الإسلاميين وغيرهم على إقامة دولة القانون التى يسير بها القانون وحده وليس الجهاز التنفيذي في الدولة، وذلك بعقد المؤتمرات وتدريب القضاة والقانونيين إن كانت بغية الإسلاميين إقامة العدل والمساواة بين الناس حتى لو كان ذلك من منظور الشريعة الإسلامية. ويرى أن الأمر ينبغي النظر إليه كمشروع يتدرج في الكمالات خطوة بعد أخرى حتى تتحقق مشروعية الحكم وتقوم على أساس القانون الذي لا يحابي أحدا. ذلك هو نقيض الاستبداد المتسلط في الشرق الأوسط والذي بدأ لحسن الحظ يخلي الساحة لنظم يُرجى منها أن تحرص على الحريات والعدل، وأضاف أنه «آن الأوان للمراقبين خارج العالم العربي، في أوروبا وخاصة في أمريكا، على قبول ما قَبِلَه أصلا أغلب المراقبين في الداخل، وهو أن الأحزاب السياسية الإسلامية أصبحت واقعا في المجال الانتخابي العربي»، خاصة أن الواقع سيفيد بأن «الإسلاميين مستعدون لاستخدام الوسائل الانتخابية غير العنفية حتى حين لا تكون الانتخابات الحرة غير متوافرة، ولا يمكن اليوم أن يتصور المرء السياسة الأردنية من دون جبهة العمل الإسلامي، وهو حزب سياسي مرتبط بالإخوان المسلمين، ولا يمكننا اليوم أن نفهم السياسة المغربية من دون فهم الدورين اللذين يضطلع بهما حزب العدالة والتنمية الإسلامي وجماعة العدل والإحسان».

ولهذا جاء دفاع نوح فيلدمان عن الإعلان الدستوري للرئيس المصري السابق محمد مرسي حيث اعتبر أنه «إنقاذ للديمقراطية المصرية الوليدة»، ونفى أن تمثل هذه الخطوة أي توجه نحو الديكتاتورية، متهما المحكمة الدستورية العليا في مصر بممارسة دور انقلابي على الشرعية والتحالف مع المؤسسة العسكرية، وأضاف أن «مخاوف المتظاهرين والمتشككين مبالغ فيها، فنحن لسنا بصدد مشهد في فيلم ما يكتشف فيه المشاهدون بأن الرئيس المنتخب ديموقراطيا هو طاغية ديني». كما اعتبر أن «المشكلة تكمن في أن مؤسسة الرئاسة لم تشرح الإعلان الدستوري بشكل جيد، ولكنها عادت لتأخذ خطوة أولى لتصحيح هذا الخطأ بإعلان أنه يقتصر على «الأمور السيادية» وبالأخص حماية الجمعية التي تكتب الدستور المصري»، كما أكد أن «مخاوف العلمانيين في مصر والخارج مفهومة»، ولكنه استدرك قائلا: «إنه على الرغم مما بدا عليه الأمر، فإن مرسي فعل

ذلك من أجل الحفاظ على الديموقراطية الانتخابية، فإعلان مرسي الدستوري لا يمثل سيناريو (الرجل الواحد، والصوت الواحد، والمرة الواحدة) الذي يعتبره الكثيرون أمرا حتميا عندما يصعد حزب إسلامي إلى السلطة عن طريق الديموقراطية، ولكن ينبغي على المرء أن ينظر إلى السياق الكامل للثورة المصرية المستمرة بشكل صاخب، والدور المثير للشكوك الذي لعبته المحكمة الدستورية في مصر».

لقد أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس غير ما مرة في حوارات صحفية عن عدم تخوفها من الإسلام السياسي، وقالت إجابة عن سؤال تقليدي تشبثت به الديكتاتوريات في المنطقة من أن الحرية ستقود الإسلاميين إلى السلطة وستؤدي بالتالي إلي الاضطراب، ذلك أن المنطقة غير مستقرة على أية حال وإنها تفضل الإسلاميين على الأنظمة القمعية، وقالت في محاضرة بالجامعة الأمريكية في القاهرة بالحرف: «لقد سعت الولايات المتحدة لمدة 60 عاما من أجل تحقيق الاستقرار على حساب الديمقراطية في الشرق الأوسط لكنها لم تحقق أيا منهما. والآن نحن ننتهج أسلوبا آخر، فنحن ندعم التطلعات الديمقراطية لكل الشعوب». وجاراها في ذلك عدد من المسؤولين العرب منهم وزير خارجية قطر الذي أعلن في حوار تلفزيوني إنه لا يعارض وصول الإسلاميين إلى السلطة.

تأكد المراقبون من وجود تقارب بين الإدارة الأمريكية والجماعات الإخوانية، في عدة مناسبات، ومنها وثائق «ويكيليكس»، خاصة الوثيقة التي تحمل رقم (CAIRO6474_A6) لعام 2006، حيث انصبت على الرغبة الأمريكية في معرفة القوانين الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين، وهذا ما ترجمته صحيفة «الشروق» المصرية ونشرته «شبكة البصرة» بتاريخ الاثنين 15 أبريل 2013، فيما كشفت زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر والوفد المرافق لمقر الإخوان المسلمين في القاهرة، عن التوقيع على اتفاقية خلال اجتماع سري مغلق، قبيل الانتخابات التي خاضها الإخوان المسلمون.

الإخوان في أبحاث مراكز الدراسات الأمريكية

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فقد استفاد التنظيم العالمي للإخوان من نتائج الاعتداءات الإرهابية لـ11 شتنبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية كما واكبت ذلك وحللته مختلف مراكز الدراسات والأبحاث في الدول الغربية، وهذه وقفة مع بعضها للتفصيل أكثر في الموضوع الذي يشغلنا في هذا الكتاب.

بعد سنوات قليلة من الاعتداءات الإرهابية لـ11 شتنبر، صدر عن مركز «راند» تقرير في 2007 بعنوان «بناء شبكات مسلمة معتدلة»، ويقدم توصيات للحكومة الأمريكية بأن تعتمد على الخبرات السابقة أثناء الحرب الباردة في مواجهة المد الفكري الشيوعي، وأن تستفيد من تلك الخبرات في مواجهة الجناح الإسلامي المعاصر، عن طريق دعم قيام شبكات وجماعات تمثل الجناح الحداثي والليبرالي والإسلام السياسي في العالم الإسلامي، لكي تتصدى تلك الشبكات والجماعات لأفكار الجماعات الإسلامية التي يصنفها التقرير بالمجمل بأنها «جماعات متطرفة». كما يؤكد التقرير على الحاجة لأن يكون مفهوم الاعتدال ومواصفاته مفاهيم أمريكية غربية، وليست مفاهيم إسلامية.

ووضع هذا التقرير الملامح الرئيسة التي يمكن من خلالها التعامل مع الجماعات الإخوانية:

1- **القبول بالديمقراطية:** يعتبر التقرير قبول قِيَم الديمقراطية الغربية مؤشرا على التعرف على المعتدلين؛ فبعض المسلمين يقبل بالنسخة الغربية للديمقراطية، في حين أن بعضهم الآخر يقبل منها ما يتواءم مع المبادئ الإسلامية؛ خصوصا مبدأ الشورى ويرونه مرادفا للديمقراطية. كما أن الإيمان بالديمقراطية يعني في المقابل رفض فكرة الدولة الإسلامية.

2- **القبول بالمصادر غير المذهبية في تشريع القوانين:** وهنا تشير الدراسة إلى أن أحد الفروق الرئيسة بين الإسلاميين المتطرفين والمعتدلين هو الموقف من مسألة تطبيق الشريعة. تؤكد الدراسة أن التفسيرات التقليدية للشريعة لا تتناسب مع مبادئ الديمقراطية، ولا تحترم حقوق الإنسان.

3 - احترام حقوق النساء والأقليات الدينية: تشير الدراسة إلى أن المعتدلين أكثر قبولا بالنساء والأقليات المختلفة دينيا، ويرون بأن الأوضاع التمييزية للنساء والأقليات في القرآن يجب إعادة النظر فيها؛ نظرا لاختلاف الظروف الراهنة عن تلك التي كانت موجودة إبّان العهد النبوي.

4 - نبذ الإرهاب والعنف غير المشروع: تؤكد الدراسة على أن الإسلاميين المعتدلين يؤمنون كما هو الحال في معظم الأديان بفكرة «الحرب العادلة».

الفصل الثالث

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين و«الربيع العربي»

لا زالت أحداث «الربيع العربي» في مخاض متواصل على أكثر من صعيد، ولعلها بسبب ذلك تقف اليوم وراء مراجعة بعض المفاهيم السياسية، ومنها بصورة خاصة مفهوم الجماعات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين في مقدمة الجماعات الدينية.

ويمكن أن نشير إلى ذروة تلك التفاعلات المحتملة من خلال محطتين: الأولى مع صعود جماعة «الإخوان المسلمين» للحكم في مصر، على هامش نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت يومي 16 و17 يونيو 2012، والثانية مع ثورة 30 يونيو 2013، مع إسقاط نظام الرئيس المصري محمد مرسي.

الاخوان المسلمون و«الربيع العربي»: فرصة «دولة الخلافة»

مع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، عرفت المنطقة العربية منعطفا سياسيا سمى ب»الربيع العربي»، وكانت وراءه عدة أسباب وعوامل داخلية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية.

هناك عدة أسباب تقف وراء اندلاع «الربيع العربي»، جاءت مفصلة في كتاب «وثائق الربيع العربي والصحوة الإسلامية»، وأتوقف على سبيل المثال بالأسباب الخاصة المرتبطة بالوضع في تونس قبل حادثة البوعزيزي.

ولقد حصر الباحث فاضل العماني أهم هذه الأسباب في عشرة، نذكرها هنا بإيجاز: 1 - اتساع الهوة بين الجماهير والسلطة الحاكمة؛ 2 - غياب الحريات والحقوق وتداول السلطة والتعددية السياسية؛ 3 - العامل الاقتصادي؛ 4 - تنامي حالة الطبقية

الثنائية في العالم العربي، وتلاشي الطبقة الوسطى بمختلف أشكالها ومستوياتها؛ 5 - تأثيرات العولمة الكونية، خاصة في جانبها السلبي؛ 6 - التحولات الكبرى في مجال الاتصالات والتقنية الحديثة، بوسائطها ووسائلها الاجتماعية؛ 7 - تنامي حالة الإحباط واليأس والتذمر لدى الشعوب والمجتمعات العربية بسبب تفاقم الأزمات والملفات والصعوبات، كالصحة والتعليم والتنمية والمرأة؛ 8 - حالة الترهل الشديد التي أصابت النخب الثقافية والفكرية والسياسية، مما وضع الفئة العمرية الشابة (15-40) في حالة فراغ كبير خال من القيادات والرموز الملهمة؛ 9 - تنامي حالة الفرز والمقارنة بين مختلف الدول والشعوب والمجتمعات العربية على مستوى التنمية والرفاه والبنى التحتية؛ وأخيرا، 10 - غياب التعددية كضابط حضاري عند الاختلاف.

هناك دراسة تطرقت لأهم العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في الثورة في تونس، ويمكن التأكيد على أن العديد من أسباب الحراك في تونس تنطبق، مع الاختلاف، على باقي حالات الحراك، ومنها:

1 - الاستبداد السياسي، إذ أن سيطرة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على مجمل نشاطات الحياة السياسية ومجرياتها في تونس، وازدياد وتيرة هذه الهيمنة والسيطرة مع وصول رئيس الحزب حينها، زين العابدين بن علي عام 1987، على إثر انقلاب أبيض قاده على الرئيس الحبيب بورقيبة، كان له الدور الأكبر في الثورة الشعبية التي أطاحت بمجمل الأوضاع القائمة.

2 - الواقع الاقتصادي المتأزم لتونس، خصوصا مناطق الوسط والجنوب التي عانت من التهميش والتجاهل لفترات طويلة، وارتفاع معدلات البطالة، حيث تشير مصادر غير حكومية، ومن ضمنها الاتحاد العام التونسي للشغل، إلى أن نسبة البطالة تقدر بـ50%، وبخاصة في مناطق الوسط والجنوب. أما على صعيد توزيع الثروة، فقد شهدت تونس تباينات متفاوتة، ولكن الثروة بشكل عام - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - تتمركز في يد فئة قليلة على صعيد الحكم في تونس.

3 - الواقع الاجتماعي السيئ للشعب التونسي، خصوصا شريحة الشباب تلك التي تعاني من البطالة وتجد نفسها غير قادرة على تكوين حياة أسرية جديدة تتماشى مع

تطلعاتها العامة. هذا فضلا عن تدني مستويات الخدمات المقدمة للسكان من حيث الكهرباء والمياه وشبكة الطرق والصرف الصحي والنظافة، إلى غير ذلك من الخدمات التي تقدمها المجالس البلدية. كما وتعاني الأسر التونسية من نقص في مياه الشرب. وتمثّل سيدي بوزيد، والقصرين، حالات صارخة للفقر المدقع، والمعاناة المستمرّة من البطالة، وضعف القدرة على تلبية الاحتياجات البسيطة للأسرة التونسية.

4 - الموروث الثقافي والفكري النضالي للشعب التونسي، وهو الذي يتحكم في ذاكرتهم، بل وكان حاضرا بقوة في ثورتهم على زين العابدين بن علي، إذ من بين الشعارات الرئيسية التي رفعت أثناء الثورة ما ردده الناس من شعر شاعرهم أبي القاسم الشابي «إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بدّ أنْ يستجيب القدر»، وبعض مقولات القائد التونسي فرحات حشاد من قبيل «حرية، ديمقراطية، عدالة اجتماعية».

5 - المستوى التعليمي، حيث تتواجد تونس في موقع متقدم بين جاراتها من دول المغرب العربي من حيث مستوى التعليم، ومع ذلك تعتبر نسبة الأمية والتي تبلغ 19% نسبة مرتفعة. وكذلك واقع حقوق الإنسان السيء في تونس، هو الآخر ساهم في اندلاع الثورة، حسب ما أشار إليه الباحث التونسي عربي صديقي.

عندما أضرم الشاب البوعزيزي النار في جسده، يوم 17 دجنبر 2010، لم يتوقع أي خبير أو باحث أو سلطة أو مؤسسة داخل وخارج تونس، أن تنتج عن هذا الحدث كل تلك التطورات التي أفضت، بداية، إلى تصاعد الاحتجاجات في تونس، والضغط على الرئيس السابق زين العابدين بن علي لمغادرة البلاد، قبل أن تنتقل شرارة الحدث إلى بعض دول المنطقة.

وكان من نتائج أحداث «الربيع العربي» وسقوط بعض الأنظمة، إعادة صياغة مجموعة من الدساتير، وتنظيم انتخابات تشريعية سابقة لأوانها في جميع الدول التي مر منها الحراك، وبما أن حركات وأحزاب الإسلام السياسي كانت في صف المعارضة، أو مقموعة، فقد وجدت في هذه الأحداث فرصة لكي تتصدر المشهد السياسي والانتخابي، خاصة بعد تراكم مجموعة من الأسباب التي بوأتها الرتبة الأولى في أغلب الانتخابات التشريعية التي جرت مباشرة بعد اندلاع «الربيع العربي».

منذ سنة 1928، تاريخ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين، ووثائق الجماعة ووثائق أغلب فروع التنظيم العالمي للإخوان، تتحدث عن إقامة «دولة الخلافة»، خاصة وأن تاريخ التأسيس الأصلي للمشروع، يأتي أربع سنوات فقط من سقوط «الخلافة العثمانية» في عام 1924.

إحياء «دولة الخلافة»، هو مشروع جميع الحركات الإسلامية، ولا تخلو وثائق الحركات الإسلامية من الدعوة العلنية إلى إقامة «دولة الخلافة»، أو «إقامة الخلافة على منهاج النبوة»، حسب وثائق جماعة «العدل والإحسان» المغربية، بل إن إقامة «دولة الخلافة»، هو محور مشروع «حزب التحرير» الذي يوجد مقره في بريطانيا ولديه عدة فروع في المنطقة، حتى إن تونس التي مرت منها أولى محطة من أحداث «الربيع العربي»، احتضنت أول مؤتمر دولي لحزب التحرير في شمال إفريقيا، ودعت فيها الفصائل الإسلامية المشاركة، من الإخوان والسلفيين، إلى النضال من أجل إقامة «دولة الخلافة».

فقد أصدر حزب التحرير في تونس بيانا في اليوم التالي لسقوط نظام زين العابدين بن علي، وتقدم الحزب في مرحلة لاحقة بعد الثورة التونسية بطلب ترخيص، إلا أن هذا الطلب رفض من قبل وزارة الداخلية استنادا للمادة الثالثة من الدستور، ولكن مع إصراره على الظهور الرسمي، كانت حكومة حمادي الجبالي أمين عام حزب حركة النهضة الإسلامي الحاكم في تونس قد أعطت تأشيرة رسمية للحزب بمباشرة العمل في خطتها لدعم الاتجاه الإسلامي في المنطقة في 17 يوليو 2012.

وقبل هذا التاريخ كانت «شابات حزب التحرير» في تونس قد أعلنت عن حملة عالمية بعنوان «الخلافة: نموذج مضيء لحقوق المرأة ودورها السياسي»، وتم تتويج هذه الحملة بعقد مؤتمر عالمي تاريخي في تونس وذلك في 10 مارس 2012 متزامنا مع يوم المرأة العالمي، وشارك في هذا المؤتمر نخبة نساء سياسيات وقياديات من كل العالم الإسلامي، تحت شعارات إسلامية في مقدمتها: «إبراز الحلول العملية التي ستقدمها الخلافة لكثير من المشاكل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي تعاني منها النساء في العالم الإسلامي وغيره، وكذلك تفنيد الادعاءات والافتراءات حول اضطهاد الإسلام للمرأة».

إن إقامة «دولة الخلافة»، حسب الأستاذ سعيد بنسعيد العلوي، موجود لدى

جماعات الإسلام السياسي، بدءا من الإخوان المسلمين ممثلا في فكر الزعيم الروحي للحركة ومنظّرها الأول حسن البنا، وانتهاء بجماعات الجهاديين والسلفيين وجماعات التكفير والهجرة، ومرورا بالداعية الباكستاني أبي الأعلى المودودي، وهي «تلتقي عند فكرتين تتقاطعان وتتكاملان؛ الفكرة الأولى هي أن حال المسلمين اليوم يستوجب العمل على إقامة صرح الدولة الإسلامية الواحدة أو العظمى التي يجتمع حولها المسلمون جميعا، من كل أنحاء العالم. والثانية أن الصورة الوحيدة لهذه الدولة المأمولة هي «دولة الخلافة»، أو دولة «الخلافة الثانية»، أو «استعادة دولة الخلافة».

وأيا كان النوع المختار من الأنواع الثلاثة المذكورة، فإنه يحتم التسليم بأمرين اثنين؛ الأول: هو أن الخلافة ركن أصيل من أركان الدين، بل إن الخلافة (عند دعاة الإسلام السياسي على اختلاف مذاهبهم، وتباينهم بين الميل إلى الشدة والعنف أو إلى الحوار والسلم) من شروط تحقق الدين الإسلامي. والأمر الثاني -وهو صريح عند المتشددين- هو أنه لا بأس من اللجوء إلى العنف إذا كان الأمر يستوجب ذلك، بل إن العنف هو السبيل الوحيد الممكن (والتكفيريون والسلفيون الجهاديون، بتياراتهم الكثيرة كلها، يذهبون هذا المذهب وهم يسمونه جهادا). هذا «الجهاد» هو «الفريضة الغائبة» التي يلزم استعادتها وإحياؤها عند جماعات التكفيريين والجهاديين، وهذا ما تقوم به جميع الجماعات والحركات الإسلامية المقاتلة، وآخرها تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، الذي أعلن ناطقه الرسمي، أبو محمد العدناني الشامي عن «قيام الخلافة الإسلامية وتنصيب خليفة للمسلمين ومبايعة عبدالله إبراهيم «أبو بكر البغدادي» الذي قبل البيعة»، وأضاف أنه «تم إلغاء اسمي العراق والشام من مسمى الدولة، ويقتصر على الدولة الإسلامية، وذلك من لحظة صدور هذا البيان»، وأنه «صار واجبا على جميع المسلمين مبايعة الخليفة، وتبطل جميع الإمارات والولايات والتنظيمات التي يتمدد إليها سلطانه ويصلها جنده»، حسب ما أورده إعلان داعش لدولة الخلافة الإسلامية ومبايعة البغدادي.

إن الملاحظ أن العدناني أو البغدادي أو باقي الإسلاميين القتاليين لم يخرجوا عما يصدر عن شيوخ الجماعات الإسلامية الإخوانية، وهو مايدفع إلى التساؤل: كيف تتحقق دولة الخلافة عند الجماعات الإسلامية التي تعمل من داخل مؤسسات الدولة، وليس

الجماعـات التـي تقاتـل في المعـارك؟

إن جماعـات الإسـلام السـياسي تدعـو إلى إقامـة «دولـة الخلافـة» مثـل حـزب التحريـر، ولكنهـا لم تصـل حتـى الآن إلى هـذه المرحلـة، ولـو كـما أعلـن عـن ذلـك تنظيـم «الدولـة الإسـلامية في العـراق والشـام»، أمـا البديـل الـذي تقترحـه هـذه الجماعـات، فهـو مـا يسـمى «فقـه التـدرج»، وعـبر آليـة التمكـين، مـن أجـل تحقيـق «دولـة الخلافـة».

أ - تعـود آليـة التمكـين إلى سـنة 1991، أي في العـام المـوالي لغـزو العـراق لدولـة الكويـت، عندمـا اكتشـفت أجهـزة الأمـن المصريـة خطـة أطلـق عليهـا الإخـوان «خطـة التمكـين» - تجـدون نصهـا الكامـل في الملحـق رقـم 1 مـن هـذا الكتـاب-، والتـي عُرفـت إعلاميـا بقضيـة «سلسـبيل» التـي تحمـل رقـم 87 لسـنة 1992، وخطـة التمكـين التـي تقـع في ثـلاث عـشرة ورقـة، ضبطـت في منـزل قيـادي الجماعـة المهنـدس خـيرت الشـاطر، وتعتـبر الوثيقـة مـن أهـم وثائـق جماعـة الإخـوان المسـلمين السريـة عـلى الإطـلاق، وهـي - كـما يشـير عنوانهـا - تتعلـق بخطـة الجماعـة مـن أجـل الاسـتيلاء عـلى الحكـم، لأن معنـى «التمكـين» كـما تقـول الوثيقـة بالحـرف الواحـد هـو «الاسـتعداد لتحمـل مهـام المسـتقبل وامتـلاك القـدرة عـلى إدارة أمـور الدولـة، وذلـك لـن يتـأتّى - كـما تؤكـد الوثيقـة - بغـير خطـة شـاملة تضـع في حسـاباتها ضرورة تغلغـل الجماعـة في طبقـات المجتمـع الحيويـة، وفي مؤسسـاته الفاعلـة مـع الالتـزام باسـتراتيجية محـددة في مواجهـة قـوى المجتمـع الأخـرى والتعامـل مـع قـوى العـالم الخارجـي».

وتضـع الوثيقـة مهمـة اخـتراق قطاعـات الطـلاب والعـمال والمهنيـين وقطـاع رجـال الأعـمال والفئـات الشـعبية الأقـل قـدرة، باعتبارهـا حجـر الزاويـة في خطـة التمكـين، لأن مـن شـأن انتشـار جماعـة الإخـوان في هـذه القطاعـات ــ كما تقـول الوثيقـة ــ أن يجعـل قـرار المواجهـة مـع الجماعـة أكـثر صعوبـة ويفـرض عـلى الدولـة حسـابات، كـما أنـه يزيـد مـن فـرص الجماعـة وقدرتهـا عـلى تغيـير الموقـف وتحقيـق «التمكـين»، كـما تشـير الوثيقـة بوضـوح إلى أهميـة تغلغـل جماعـة الإخـوان في المؤسسـات الفاعلـة في المجتمـع، لأن المؤسسـات الفاعلـة في عـرف الجماعـة ليسـت فقـط النقابـات المهنيـة والمؤسسـات الإعلاميـة والقضائيـة ومجلـس الشـعب، لكنهـا أيضـا «المؤسسـات الأخـرى» التـي تتميّـز بالفاعليـة والقـدرة عـلى إحـداث

التغيير، والتي قد تستخدمها الدولة في مواجهة الحركة وتحجيمه.

بقيت أوراق قضية «خطة التمكين» تتداول أحد عشر شهرا، كانت الدولة خلالها تصارع جماعات العنف في أقصى صعيد مصر وفي قلب القاهرة، وكانت الفكرة هي الاكتفاء بكشف كل عناصر التنظيم ومخططاته والعمل بنظام الخطوة خطوة في تتبع هذه العناصر والمخططات، مع وضع كل شيء تحت السيطرة التامة عبر مراقبة جميع التحركات، قرار المواجهة الشامل لم يكن قد حان اتخاذه بعد، الأمر الذي دفع به تجاه الإفراج عن كل المقبوض عليهم على ذمة القضية في حينه، على أن يتم التعامل معهم في الوقت المناسب، وهو إجراء قانوني وسياسي في نفس الوقت؛ بناء على تقدير يرجح أن المصلحة تكمن في تفادي فتح جبهتين في آن واحد، خاصة أن الجبهة الأولى كانت غامضة تماما وغير معروف حجمها الحقيقي، وأن الجبهة الثانية تمت تعريتها تماما وأصبحت تحت السيطرة.

ب - تتبين علاقة «فقه التدرج» بإقامة «نظام الخلافة» من خلال ما صرح به قيادي إخواني في الأردن في كتابه عن الفقه السياسي لحسن البنا، متوقفا عند مجمل آراء المؤسس واستراتيجياته لإعادة الخلافة: «نستخلص مما كتبه البنا أن الخلافة الإسلامية يسبقها قيام حكومات إسلامية في البلاد الإسلامية، حيث يقوم كل شعب بإفراز الحكومة الإسلامية التي تحكمه بالإسلام، ثم تتوثق الصلات بين هذه الحكومات الإسلامية وتندمج في دولة إسلامية عالمية، وقد سمى ذلك الكيان الدولة للأمة الإسلامية».

ولذلك كانت نتائج أحداث الحراك العربي فرصة تاريخية لكي تقترب الجماعات الإسلامية الإخوانية وغيرها من فكرة وموقع إقامة دولة الخلافة، حيث اعتقد حزب الإخوان مع اعتلائه الحكم أن حلم حسن البنا بقيام دولة الخلافة على ذلك النحو قد اقترب تحقيقه، وهو ما عبر عنه مرشد «الإخوان المسلمين» عندما قال: «إن الجماعة قد أصبحت قريبة من تحقيق غايتها العظمى التي حددها الإمام حسن البنا مؤسس الجماعة، وذلك بإقامة نظام حكم عادل رشيد بكل مؤسساته ومقوماته يتضمن حكومة ثم خلافة راشدة وأستاذية العالم»، ولا يمكن أن يمر تصريح كهذا دون أن يثير حافظة المعارضين لنظام الخلافة الإسلامية من متبني الفكر العلماني، واشتد الجدل حول هذا

البوح وتصاعدت الأصوات المنددة، وهو ما اضطر حزب الحرية والعدالة لتدارك الموقف ونفي ما قد يتبادر إلى الأذهان من تبشير الإخوان بالنظام الشمولي الذي عرفه التاريخ الإسلامي، إذ دعا المرشد، حسب المقال الذي نشر في الجريدة الرسمية للحزب، إلى قيام ما يسمى في النظم السياسية المعاصرة بالدولة الفيدرالية، أي «أن يكون هناك اتحاد بين جميع الدول العربية والإسلامية»، ولكن «الشريعة عند الجماعة صارت هي التنظيم، أي أن التنظيم توحَّد مع العقيدة وحلّ محلّها، وإيمانهم بذلك لا يتزعزع، لا من حيث الهدف، ولا من حيث الوسائل والأدوات!

ومن أجل الاستيلاء على الدولة لتنفيذ البرنامج، كان لابد من إزالة عدة عقبات وعوائق: القضاء والأمن والجيش والإعلام والأزهر وجهاز الدولة الإداري، أو ما صار مصطلحا على تسميته بالعهد البائد أو الدولة العميقة. وقد فشلوا في كل هذه المسائل، لكنهم، حسب رضوان السيد، ما توقعوا أن يأتي الثوران الساحق عليهم من جهة الشباب، الذين اعتبروا أنهم قضوا عليهم عندما نجحوا في وضعهم في وجه الشرطة والجيش منذ شهور الثورة الأولى».

لقد كانت أحزاب «الإسلام السياسي» المستفيد الأول من «الربيع العربي»، وهذا ما تبين من خلال قراءة النتائج الأولى لأغلب الانتخابات الجماعية والتشريعية والرئاسية، التي جرت مباشرة بعد هذه الأحداث، وخاصة في تونس ومصر والمغرب، وجاء الاستثناء النسبي في ليبيا.

الإخوان المسلمون و«الربيع العربي»: المكاسب والإخفاقات

كان لأحداث «الربيع العربي» نتائج متباينة على حركات وأحزاب الإسلام السياسي وعلى الإسلاميين بشكل عام، سواء تعلق بالأمر بالإخوان، أو السلفيين، أو الدعويين، أو القتاليين.

فبينما أفضت أحداث الحراك إلى تولي حزب إسلامي قيادة الحكومة المغربية، وهو حزب العدالة والتنمية، أو الدخول في ائتلاف حكومي وتناوب على السلطة الحاكمة

كما هو الحال مع حركة النهضة في تونس، فإن الأمر كان مختلفا في البلد الذي انطلقت منه جماعة الإخوان والتنظيم العالمي للإخوان، بحيث انتقل الوضع في بضع سنوات من فوز مرشح جماعة الإخوان في الانتخابات الرئاسية، إلى اندلاع ثورة مضادة عليه بتاريخ 30 يوليو 2013، وهو الحدث الذي يعد أحد تجليات إخفاق المخطط الإخواني في المنطقة، خاصة أنه يتعلق بمصر، بثقلها الاستراتيجي والسياسي والأمني والديمغرافي.

كانت انتخابات الرئاسة المصرية لعام 2012 ثاني انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر، وأول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير 2011 التي تؤرخ للحراك المصري، حيث أقيمت الجولة الأولى من الإنتخابات يومي 23 و24 مايو 2012، وأقيمت الجولة الثانية يومي 16 و17 يونيو 2012.

وتم تحديد مواعيد الانتخابات طبقا لما أعلنته اللجنة العليا للانتخابات؛ بعد استجابة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة لطلب تسريع نقل السلطة جراء المظاهرات بشارع محمد محمود في نوفمبر من عام 2011. وقد أسفرت جولة الإعادة في الانتخابات عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي بنسبة 51.73% على منافسه السياسي المستقل أحمد شفيق الحاصل على نسبة 48.27%.

قبل الوصول إلى محطة ترشيح محمد مرسي، مرشح الإخوان، مرت الجماعة بمحطة ترشيح المهندس خيرت الشاطر، في خطوة أكدت سقوط الجماعة في أخطاء جديدة، منها أن خيرت الشاطر، تعرف عليه الرأي العام المصري منذ عقدين بسبب قضية «مشروع التمكين»، وتبين أن قرار الجماعة ترشيح الشاطر لم «يكن مبيتا من قبل، بل جاء نتيجة تداعيات الأحداث في ظل افتقاد هذه الجماعة رؤية واضحة، وميلها إلى إدارة الموقف السياسي يوما بيوم، وتغليبها ما هو تكتيكي على ما يعتبر استراتيجيا، وهذا ما حذر منه قيادي سابق في الجماعة، والناطق باسم التنظيم العالمي في أوروبا، كمال الهلباوي، عندما اعتبر أن «الإخوان المسلمين قوة لا يستهان بها فكرا وتنظيما وسلوكا وانضباطا، ولكن الأخطاء القاتلة التي تقع فيها قيادتهم الحالية، والتخبط والارتباك في اتخاذ القرارات، كل ذلك يؤكد حاجة الإخوان وهذا الكيان الضخم إلى عقل أكبر وقيادة أرشد تقود ولا تقاد»، مسائلا الجماعة صراحة: «هل إدراك الإخوان اليوم إلى الحقيقة التي تقول أن

الثورة لم تكتمل وأن الثورة اليوم في خطر، إدراك حقيقي أم مرحلي ومصلحي؟ هل جاء الإدراك بمجرد استبعاد خيرت الشاطر من الرئاسة رغم بقاء الدكتور مرسي في السباق، أم أن هذا الإدراك سيدفع الإخوان إلى المشاركة في إحياء الثورة والسعي لتصحيح الأوضاع بعيدا عن المصالح الضيقة حتى لو كانت وطنية، وبعيدا عن الفرح بالأغلبية في البرلمان والشورى؟».

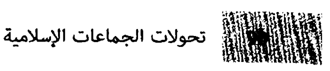
إن وعي الإخوان المتأزم لا يختلف عن وعي باقي الفاعلين السياسيين بسبب أحداث الحراك، أي لم يخرج عن واقع الأزمة، وهذا قاسم مشترك لأغلب الفعاليات السياسية والمدنية في مثل هذه الوقائع والأحداث التاريخية، وقد اتضح ذلك مع الحالة الإخوانية في عدة محطات متتالية، وفي مقدمتها التعامل مع قضية الترشح لكرسي الرئاسة، حيث كرّر «الإخوان المسلمون» في هذا الصدد ما فعلوه في الانتخابات البرلمانية، فبدأوا بتأكيد ألا علاقة لهم بالانتخابات الرئاسية، ولذلك فلن يكون لهم مرشح في هذه الانتخابات، وقد كان هذا مقبولا في البداية على أساس أن «الجماعة» سيطرت على مجلسي الشعب والشورى، وأن الدستور سوف ينص بالتأكيد على حق الأغلبية في تشكيل الوزارة، كما أنه - وقد كان متصورا أن يتم وضعه بتوافق كامل من الجماعة - يمكن أن يقلص سلطات رئيس الجمهورية إلى أدنى حد ممكن، وفي هذا الإطار وقع الخلاف بين قيادة الجماعة وبين الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح العضو في الجماعة آنذاك لإبدائه رغبته في الترشح لمنصب الرئيس، وتم فصله من الجماعة استنادا إلى مخالفته موقفها بشأن عدم التقدم بمرشح في الانتخابات الرئاسية.

ثم بدأ الموقف كالعادة يتحول في اتجاه أقرب إلى نية الجماعة المنافسة على منصب رئيس الجمهورية، فبدأ الحديث عن تأييد الجماعة لمرشح إسلامي إخواني أو سلفي، ثم انتهى الأمر كالعادة بإعلان نية الجماعة التقدم بمرشح عنها للانتخابات الرئاسية بحجة أن الثورة في خطر، وهي في خطر بالفعل ليس لأن رئيس الجمهورية لن يكون من الإخوان، ولكن لأنهم كفصيل من فصائل الثورة يريدون إقصاء باقي القوى عن المفاتيح الحقيقية للسلطة السياسية، وأغلب الظن أنهم خشوا أن يضيع منهم المنصب في ظل ممانعة باقي قوى المجتمع لاحتكار السلطة من قبلهم، وهكذا برز رجل الأعمال خيرت الشاطر نائب المرشد العام، كمرشح للجماعة في الانتخابات الرئاسية،

وكأن الثورة لم تستهدف علاقة الثروة بالسلطة، ولأن ثمة إشكالية قانونية تحيط بوضع خيرت الشاطر بسبب أحكام صدرت ضده في العهد السابق، فقد زادت قيادة الجماعة على ذلك بتقديم مرشح آخر هو الدكتور محمد مرسي رئيس حزب «الحرية والعدالة».

وكنتيجة لهذه الأخطاء المتتالية، نلاحظ أن الجماعة وعدت بأنها لن تعلن مرشحا للرئاسة ثم تراجعت عن ذلك؛ كما وعد الإخوان بأنهم لن يستولوا على أكثر من 30% من لجنة صياغة الدستور واستحوذوا على 70%، وتم كل ذلك عبر مواقف وتصريحات زادت صورة الجماعة ارتباكا لدى المصريين. كما ظلت الجماعة ترى في نفسها الممثل البارز في مصر للعمل الإسلامي، وهو ما أصابها بالذعر وهي تشاهد الحضور البارز لحازم صلاح أبو إسماعيل القيادي السلفي الذي استطاع أن يجتذب الكثير من القبول في الشارع المصري، وبالمقابل وجود عبد المنعم أبو الفتوح، الإخواني المنشق عن الجماعة، وهذان العاملان يؤكدان أن من أبرز ما دفع بالإخوان لإعلان مرشحهم هو نوع من التنافس الديني، ولم يكن عملية سياسية خالصة، بدليل أن تبريراتهم لتلك الخطوة دارت حول وجود مستجدات تقتضي معها المصلحة أن تعلن الجماعة مرشحا لها، وبهذه القرارات والأخطاء، كما توقف عند ذلك الباحث السعودي يحيى الأمير، «انتهت حالة القبول الواسعة التي كانت الجماعة تظن أنها تحظى بها لدى الشارع المصري، وبدأت مرحلة التضارب بين وثائق الجماعة وواقعها على الأرض، فحزب الحرية والعدالة ليس سوى غطاء سياسي لا قيمة له، بدليل أن إعلان ترشيح الشاطر لم يصدر من الحزب وإنما من الجماعة، وبالتالي كنا أمام كيان سياسي لا يحتكم إلى حزب بل إلى سلطة هي الأعلى بالنسبة له وهي سلطة الجماعة والمرشد. وتخلي الجماعة عن عبد المنعم أبو الفتوح دليل أن قضيته ليست في وجود مرشح إسلامي، بل مرشح من الجماعة ملتزم لها بالبيعة والسمع والطاعة. إنما وفي حالة فوز خيرت الشاطر، كيف ستكون علاقته بالمرشد العام للجماعة؟ هل ستكون مثل علاقة نجاد بخامنئي مثلا؟».

ولكن وعي الإخوان استمر على هذه الحال بعد أن تغير وضع الجماعة بشكل كامل، فأسست حزبا سياسيا، وهو حزب الحرية والعدالة، ليعبّر عنها بعد أن حققت فوزا كبيرا في الانتخابات البرلمانية. وواقع الحال قبل تولي الجماعة كرسي الرئاسة، أكد أن اندفاع «جماعة «الإخوان» في هذا الطريق لم يكن مدروسا ولا مخططا له منذ البداية،



بل إنها انجرفت إليه نتيجة أخطاء عدة ارتكبتها منذ فوزها الكبير في الانتخابات البرلمانية، عندما شعرت بالقوة التي تُضعف من يمتلكها حين لا يستطيع تجنب شرورها. فقد تخلت عن حلفائها من الأحزاب الليبرالية والقومية، مما أدى إلى تلاشي "التحالف الديمقراطي» الذي قام بدور رئيسي في طمأنة كثير من المصريين بشأن توجهات الحركة ومصير البلاد في ظل توسع دورها. كما لم تحسن أكثريتها البرلمانية المنتمية إلى حزب الحرية والعدالة إدارة العمل في مجلس الشعب على نحو أضعفه كثيرا أمام الحكومة، وجعله بين خيارين كل منهما أسوأ من الآخر، وهما: تسول إصدار قرارات تنفيذية أو الصراخ والتهديد بسحب الثقة منها في ظل وضع دستوري ملتبس بشأن العلاقة بين الطرفين (المجلس والحكومة)»، وفق ما يبرزه بوضوح تقرير «الإخوان المسلمون والمجلس العسكري».

كان وصول مرسي إلى السلطة في 30 يونيو 2012 «نقطة تحول في مسار جماعة «الإخوان المسلمين» منذ قيامها قبل ثمانية عقود. ولكن في المقابل لم يكن لدى مرسي الكثير من السلطات التي يمكن أن تجعله رئيسا حقيقيا. هنا تم فتح النقاش حول بداية التوتر بين مرسي ومؤسسات الدولة التي رفضت التعاون معه وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية ومؤسسة القضاء. ومن أجل تعزيز سلطاته قام مرسي في 12 غشت 2012 بإقالة وزيرالدفاع المشير محمد حسين طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان في خطوة مفاجئة للجميع أتبعها بمجموعة من الإعلانات الدستورية الجريئة. وقد جاءت محاولات مرسي لتعزيز سلطاته على حساب علاقته ببقية القوى السياسية والثورية، من خلال عدم قيامه بإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور وإصراره على دعم حلفائه الإسلاميين وهو ما أوجد فجوة مع بقية القوى الليبرالية والعلمانية التي دعمته خلال الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة. كذلك أدى ضعف خبرة الإخوان في الحكم إلى زيادة المشاكل وبداية تآكل في القاعدة الشعبية التي أتت بمرسي إلى السلطة، وبالنتيجة، لم تستطع الجماعة تقديم تنازلات أيديولوجية حتى لا تتهم بالتفريط في مبادئها وأفكارها بين أنصارها ومؤيديها، ومن جهة أخرى لم تستطع القيام بإصلاحات حقيقية لأجهزة ومؤسسات الدولة وهو ما أفقدها ثقة ودعم القوى الثورية. وبمرور الوقت انحازت الجماعة لقاعدتها الاجتماعية والدينية، وهو ما بدا بوضوح في مسألة الدستور التي كانت إحدى محطات الخلاف الشديدة مع بقية القوى السياسية وكانت نقطة فارقة

في خسارة الإخوان للسلطة فيما بعد»، وهي جزئية يتوقف عندها كتاب «الإخوان المسلمون: تطور حركة إسلامية».

ومن القواعد الدينية التي تحالفت معها الجماعة، القاعدة السلفية، المعروف عنها أنها متشددة في تناول قضايا المرأة والأقليات والحريات. ففي أولى التحديات المجتمعية الكبرى حول المستقبل، وهو تحدي تحرير الوثيقة الدستورية، اختارت الجماعة التنسيق مع السلفيين، أملا في الحصول على موقع القطب المهيمن، مانحة للتيار السلفي دفعة قوية، من حيث دفعت به إلى موقع مركزي في تحديد نسبة مشاركة أعضاء البرلمان في اختيار اللجنة التأسيسية للدستور. وبعد أن كانت الجماعة تطالب بـ 30 في المئة قامت برفعها إلى 50 في المئة بزعم مطالبة حزب «النور» السلفي بنسبة 70 في المئة. في المقابل سعت إلى تهميش باقي القوى الليبرالية، فكان الرد السريع من تلك القوى هو الانسحاب السريع والمتتالي، على نحو أعاد تأكيد ذلك الاصطفاف الأولي بين الجناح الإسلامي، والجناح المدني، ودفع بمصر نحو ما حذَّر منه كثيرون، وهو حال الاستقطاب الشديد.

«أخونة» مؤسسات الدولة

يتعلق الأمر بما وصفه الإعلام المصري بـ«أخونة الدولة»، أو «أخونة مؤسسات الدولة». إن توالي الأزمات المعيشية والاقتصادية للمواطن المصري من جهة وللدولة من جهة أخرى، تزامنت مع فشل إمكانيات الحوار والإصلاح السياسي وإصرار الرئيس المعزول محمد مرسي وجماعته على التمكين لمشاريعها وأفرادها في مختلف مؤسسات السلطة والدولة، ولكن الرئيس المصري، وهو ممثل الجماعة في رأس هرم الدولة، «لم يمتلك رؤية لإدارة الدولة غير أخونتها عبر سياسة فرض الأمر الواقع، والانحباس في تفسيرات المؤامرة الخارجية والداخلية، التي شملت مؤسسات تكنوقراطية منضبطة كما شملت الفضاء الإعلامي»، وبينما قامت ثورة 25 يناير سنة 2011 على مقولة الإصلاح ثم تطورت للإسقاط بعد معركة الجمل في 2 فبراير 2011 ورفعت شعارا رئيسيا شمل تظاهرات وهتافاتها» إسقاط النظام»، فقد جاءت ثورة 30 يونيو سنة 2013 دون هتاف

إسقاط النظام مركزة فقط على إسقاط الرئيس المخلوع محمد مرسي، أو «يسقط يسقط حكم المرشد» في إشارة لمنهج أخونة الدولة التي اندمجت فيها الثورة والدولة»، بمعنى أن مطلب ثورة 30 يونيو 2013 حسب هاني نسيرة كان «واضحا، وهو إسقاط الرئيس مرسي، أو سيطرة الجماعة أو العشيرة واسترداد مصر ثورة ودولة معا، من البداية ومع ولادة حملة تمرد الشعبية في أبريل سنة 2013، وتوقيعات أنصارها المليونية سحب الثقة وعزل الرئيس السابق محمد مرسي، وكان هذا هو الواضح في شعاراتها التي كانت تردد بسقوط حكم الإخوان وسقوط حكم مرسي وتضامنت معها».

وحسب شهادة مجموعة من الكتاب الإسلاميين، فقد كانت التحولات التي وقعت في مصر على عهد تولي الجماعة الحكم، ومنذ إصدار الرئيس محمد مرسي إعلانه الدستوري في نوفمبر 2012، «تهدد بأن تنجز خلال أشهر ما عجزت عنه الدعاية المضادة لعقود، بحيث لأول مرة في تاريخها تصبح مقرات الجماعة رمزا يثير غضب الجماهير، وهدفا للحرق والتدمير من قبل متظاهرين، تماما كما أصبحت مقرات الحزب الوطني بعد الثورة. وهذا أمر لم يحدث من قبل لأي حركة إسلامية. بل إن ما تعرضت له الحركة خلال الأشهر القليلة الماضية من خسائر في مجال العلاقات العامة تفوق كل ما نجحت الأنظمة المتعاقبة في تحقيقه، وهي مفارقة كبرى أن تفقد حركة سمعتها وهي في الحكم، وكنتيجة لتصرفات قياداتها، أكثر مما فقدته خلال عقود عبر الدعاية المضادة»، كما أشار إلى ذلك عبد الوهاب الأفندي، الإخواني السوداني السابق، حيث حذر من خطورة مشروع «أخونة مؤسسات الدولة» لأنه «عندما يشتق البعض مصطلحا مثل «أخونة الدولة»، وتعتبر تلك «تهمة» تقارب تهمة وقوع الدولة في يد عصابات المافيا أو التنظيمات الماسونية السرية، فإن هذه تمثل إشكالية كبرى لأي حركة، لأنه حين تصبح «الأخونة» مسبة وخطرا يخاف منه الناس، وحين تعترف الجماعة بهذا بإكثارها من نفي «الأخونة» والتنصل منها، فإن هذا يعادل الإقرار بالهزيمة في هذا المجال»، وعليه، يضيف الأفندي، «لا يكفي أن يجادل الإخوان خصومهم، ويدفعوا عن أنفسهم تهمة «الأخونة»، بل لا بد من معالجة جذور الإشكالية التي جعلت «الأخونة» تهمة ومسبة تتبرأ الحركة منها. وهذا يتطلب خطوات علاجية حاسمة تكون بالضرورة خطوات سياسية».

ومن بين الخطوات العلاجية التي أوردها الأفندي في مقالة بتاريخ يوم 13 ماي

2013، أي قبل ستة أسابيع فقط على ثورة 30 يونيو 2013، نذكر: نزع أزمة الاستقطاب، بإعطاء تأكيدات بأن الإسلاميين لا ينوون الانفراد باتخاذ القرارات المصيرية التي تحدد شكل الدولة المصرية وترسم مؤسساتها، واتباع ذلك بخطوات عملية مثل تشكيل حكومة وفاقية موسعة تجمع معظم الأطراف السياسية الفاعلة؛ إعادة النظر في هياكل تنظيم الإخوان ومؤسساته في ظل المستجدات التي طرأت، وبالأخص سقوط الدكتاتورية ووصول الإسلاميين إلى سدة السلطة. فالتنظيم السري الذي نشأ لمواجهة الأنظمة القمعية لا يصلح للعمل في مرحلة الديمقراطية، فضلا عن أن يتولى الحكم فيها. فهل عملت الجماعة بهذه النصائح، وغيرها من النداءات التي صدرت داخل وخارج مصر؟ وهل أخذت العبرة من كثرة الاستقالات التي طالت فريق مستشاري الرئيس المصري محمد مرسي؟ وهل أخذت العبرة من الاحتقان الذي طال الشارع المصري؟

لقد كان عدم التعاطي الإيجابي مع هذه المحطات، من بين أهم الأسباب التي عجلت بثورة 30 يونيو 2013، والتي انتهت بإسقاط الرئيس محمد مرسي.

الإخوان المسلمون وثورة 30 يونيو

كان من الممكن تحويل الانتصار التكتيكي الذي تحقق بانتخاب محمد مرسي رئيسا، إلى انتصار استراتيجي، لو التزم مرسي بمفردات التوافقات التي تحققت بين جماعته وقوى الثورة على مستوى إقامة شراكة حقيقية وبناء مؤسسات تلك الشراكة في البرلمان ومجلس الشورى، في الحكومة والهيئات التنفيذية المرتبطة بها. غير أنه لم يفعل بل أتى من الآثام السياسية ما سرع فقدانه الشرعية وزمام المبادرة، فكشف ضيق الأفق لدى الجماعة، والتي لم تنتبه إلى فشل أي ائتلاف حكومي من الحكومات التي تولّت الحكم بعد سقوط بعض الأنظمة على هامش الحراك العربي، أن انتظارات الشارع، وخاصة الانتظارات الاجتماعية والاقتصادية، كانت، من جهة، ذات أولوية قصوى مقارنة مع باقي الانتظارات، الأمنية والسياسية والأيديولوجية، وكانت، من جهة ثانية، أكبر بكثير من هامش المناورة والعمل الذي من المفترض أن تقوم به هذه الحكومة أو تلك، أخذا بعين الاعتبار الظرفية الاقتصادية للمنطقة.

ولكن في ظل الحضور الكبير لهاجس التمكين والرغبة في «حرق المراحل» للاقتراب من تحقيق ما اشتغلت عليه الجماعة منذ حوالي تسعة عقود، لم تنتبه الجماعة إلى كل هذه العوائق. إن مصر كمجتمع ودولة وقوى سياسية واجتماعية، أصبحت بعد سنتين من حالة اللااستقرار والفوضى، بسبب الحراك، مطالبة بالانتقال من السياسات التي تبني من الشارع إلى سياسات تبنى وتؤسس من داخل مؤسسات الدولة، وهي حالة تحتاج مصر فيها لفسحة زمنية وأخرى عقلية حتى تصل إليها، تراجع خلالها جماعة الإخوان وكل القوى السياسية المعارضة أيضا، كل أخطائها في المرحلة السابقة. فبدون حوار وطني جدي، يفضي إلى شراكة سياسية حقيقية تتمثل فيها كل القوى السياسية والاجتماعية والدينية المصرية، فإن فوضى الشارع التي تفضي إلى فوضى في الدولة والمجتمع ستستمر، وهذه نقاط لم تكن حاضرة بشكل كبير في أداء الجماعة، ويزكي ذلك سلسلة الأخطاء السالفة الذكر.

إن «خطأ تقدير لمنزلة الأيديولوجيا السياسية والموقف السياسي الديني من الأنظمة، برأي الباحث المصري أحمد سالم، أدى بالضرورة لخلل كبير في أولويات التنظيمات الإسلامية وأدى لخلل كبير في علاقتها بمجتمعاتها، وكيف يُقر الإيمان والدين العام فيها، وأدى لخلل كبير في طريقة بناء الموارد المعرفية والبشرية والتقنية لهذه التنظيمات، فالموقف من المجتمع، وحظ هذه التنظيمات من الدعوة، ومن المعرفة، ومن الموارد البشرية والتقنية، كل ذلك قد بنته هذه التنظيمات في إطار أنها تخوض صراعا مع أنظمتها».

لقد اجتمعت عدة تناقضات شكلت الجبهة التي أطاحت بحكم الرئيس محمد مرسي وبالجماعة، ومن هذه التشكلات: حزب النور والدعوة السلفية، واليسار والليبراليون وجبهة الإنقاذ وحتى بقايا الحزب الوطني المنحل. وبالإضافة لكل هذا فقد ساهم سوء إدارة الإخوان للبلاد في التشويش على الوزن المصري، وذلك على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. فعلى الصعيد المحلي وصلت الأوضاع في مصر إلى أدنى مستوياتها اقتصاديا مما أدى إلى معاناة إضافية تكبدها الشعب المصري بمختلف فئاته وطبقاته من اختفاء الخبز والوقود وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية. وعلى الصعيد الإقليمي تحولت مصر من دولة رائدة في المنطقة العربية إلى دويلة مرتبطة بتحالفات استراتيجية

إقليمية ولكنها منخرطة في صراعات أيضا. أما على المستوى الدولي فقد فقدت مصر الكثير، وكان رفض صندوق النقد الدولي منح مصر قرضا مهما لمساعدتها في النهوض من كبوتها الاقتصادية دليلا على عدم ثقة المجتمع الدولي في مصر ونظام حكمها.

أزمة الإخوان المسلمين مع المؤسسة العسكرية

وما زاد الوضع تأزما لدى الجماعة في مرحلة ما بعد ثورة 30 يونيو، شروع علماء ودعاة في إبداء مواقف ساهمت في تغذية احتقان الشارع والمنافسين السياسيين والمؤسسات الأمنية، عوض تهدئة الوضع، والتفكير الجماعي في إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ويمكن التوقف في هذا الصدد عند ثلاثة وقائع دالة:

1 - البيان الصادر عن «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين» يوم 24 يونيو2013، الذي أقر بصورة اعتباطية بأن «الرئيس المصري «محمد مرسي من أولي الأمر الذين تجب طاعتهم، وأن الخروج عليه بغير حق كفر أو معصية بارزة حرام»، في إشارة للمظاهرات التي كانت مرتقبة في مصر يوم 30 يونيو الموالي، وأضاف نفس البيان الصادر من العاصمة القطرية الدوحة، حيث مقر الاتحاد أن «الشعب المصري، أعطى أغلبيته بإرادته الحرة للرئيس مرسي واختاره رئيسا له بحكم الدستور لمدة أربع سنوات، وبذلك أصبح من (أولي الأمر) الذين تجب طاعتهم».

2 - ما صرح به الشيخ يوسف القرضاوي ضد الجيش المصري عبر برنامج «الشريعة والحياة» الذي كانت تبثه فضائية «الجزيرة» القطرية مساء كل يوم أحد، عندما أدلى بتصريحات تحريضية ضد الجيش المصري، ولو أنه أبدى نوعا من التحفظ في ذكر الأسماء، فإن كلامه بدا كأنه فتوى صريحة لتصفية الذين قرروا الخروج على الرئيس المصري المعزول محمد مرسي، في حال عدم رجوعهم عن «الانقلاب»، مستندا في ذلك إلى آيات قرآنية وأحاديث نبوية، متعلقة بمسألة طاعة الحاكم الشرعي المبايع وعدم الخروج عنه، دون أن يذكر بالأسماء من ينطبق عليه الحكم، حيث قال في البرنامج السالف الذكر أنه «إذا لم يكف الخارج عن الحاكم

فالأصل هو قتله، هنالك ولي شرعي - يقصد محمد مرسي - يسمع ويطاع».

3 - ما صدر عن «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين»، والذي يرأسه الشيخ يوسف القرضاوي، عندما حرّمَ استجابة المصريين لدعوة الفريق أول عبد الفتاح السيسي للتظاهر الجمعة لتفويضه بالتصدي للجماعة، حيث أصدر الاتحاد من مقره في الدوحة بيانا أكد فيه على «حرمة الاستجابة لأي نداء يؤدي الى حرب أهلية او لتغطية العنف ضد طرف ما، أو لإثارة الفتنة».

«الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين» وتأييد الإخوان

هناك تماه كبير بين بيانات «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين»، الحليف الاستراتيجي للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين ومواقف أغلب الدعاة والعلماء الذين أدلوا بمواقف في أزمة الإخوان مع المؤسسة العسكرية ومع الشارع، بعد ثورة 30 يونيو 2013، وقد اعتبر ناجح إبراهيم، القيادي السابق في «الجماعة الإسلامية»، أن «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين» بشكله الحالي، أصبح جزءا من التنظيم العالمي للإخوان، وضع نفسه في خصومة مع دول كثيرة مثل، مصر، والإمارات، والسعودية، كما أن سيطرة عدد من الباحثين على مكاسب سياسية، على الاتحاد أضعف مصداقيته، وبذلك سينتهي هذا الهيكل، بمجرد رحيل الشيخ القرضاوي أو توقف التمويل من قبل الدول الداعمة له مثل؛ تركيا وقطر».

وأشار عبد الله إبراهيم، الباحث في الحركات الإسلامية، إلى وجود حلقة أخرى تجمع في عضويتها قيادات الإخوان بالاتحاد العالمي، وهي كل من مجلس الإفتاء الأوروبي، واتحاد المنظمات الإسلامية (أمانة لندن)، والّتي تضم القيادات الإخوانية النشطة دعويا، وفي مقدمتهم القرضاوي، وسلمان العودة، وسالم الشيخي»، فالإخوان حسب الباحث اللبناني رضوان السيد، «يريدون أن يتحكم تنظيمهم ومرشدهم باسم الدين، مثل الولي الفقيه في إيران والذي لا يقوم الدين إلا به، ونحن في الإسلام السني، ومنذ القرن الرابع الهجري، يقول متكلمونا وفقهاؤنا إن الدولة ليست من أركان الدين، بل مؤسسة

اجتهادية ومصلحية وتدبيرية لإدارة الشأن العام وديننا كامل منذ قوله تعالى: (اليوم أكملتُ لكم دينكم)، وهو مطبّق وسائد في المجتمعات، أما إدارة الشأن العام فهي حقنا نحن، نديرها وفق الأصلح والأنفع والأَولى، بحسب إدراكاتنا لحقوقنا ومصالحنا. ولذا فإن «الإخوان» وكل القائلين بالتلازُم بين الدين والدولة، إنما هم منشقون في اعتقاد المسلمين السنة على الأقل. وليس معنى ذلك أنهم خارجون عن الدين، فنحن لا نكفر أحدا بذنب، لكن ليس من حقّهم الاستئثار بفهم خاص وجديد للدين وترذيل الآخرين، ولا الاستئثار بالسلطة باسم الدين».

إن غياب الاستراتيجية أدى للعجز عن تحديد الهدف الكبير القابل للقياس والأهداف المرحلية، كما أدى للعجز عن معرفة القدرات الذاتية الظاهرة والكامنة، والعجز عن معرفة القوى الأخرى، والأحداث، وتحديد المواقف منها، كما دأبت الجماعة على تقديس وسائل وأساليب دون مبرر منطقي، ولا تحديد الهدف الذي تحققه هذه الوسائل؛ فأصبح الهدف يُفتعل افتعالا من أجل تبرير هذه الوسائل. وإذا طبقنا هذا الاستقراء على الإخوان، اكتشفنا أن الجماعة إنما تسعى في وسائلها للمحافظة على بقائها أولا، وتضخيم ذاتها ثانيا، وهذا ليس إلا تأكيدا لظاهرة الحزبية الحركية. وقد مرّ ذلك الجمود الذي أصاب الجماعة في مرحلة مبكرة، بحيث بقيت خاضعة للتقلبات السياسية، متأثرة بها وغير مؤثرة فيها، ورضيت لنفسها أن تكون تحت رحمة الأوضاع الأمنية بالكامل، رغم انتشارها الواسع. كما أنها عجزت عن تجاوز الإنجاز الذي قدمته في مرحلة معينة، وفشلت في مواكبة الأحداث بما يوازي حجمها، وأخفقت في استثمار الفرص التاريخية رغم وجود الكوادر المؤهلة. وما حصل بعد الربيع العربي، كان اختبار فرصة جديدة أثبتت أن الجماعة لم تكن بالمستوى الذي يكافئ المرحلة، مثلما ذهب إلى ذلك الكاتب السعودي تركي الجاسر.

لكن الإنصاف يقتضي في المقابل الاتفاق مع الكاتب عبدالغني عماد الذي يميل إلى «القول بأن طبيعة الأنظمة العربية لم تتح للإسلاميين مجالا لاختيار فرضية الدمج والاعتدال مقابل الإقصاء والتشدد، وهي فرضية ثبتت صحتها عمليا في تجارب سياسية عديدة، لأن الحركات الإسلامية في النهاية كغيرها من التعبيرات السياسية المحافظة والأيديولوجية، يمكن إخراجها عن سياقها الأيديولوجي المغلق، وترشيد سلوكها السياسي

في ظـل أنظمـة ديمقراطيـة تقبـل بإدمـاج المعارضـة في صميـم بنيتهـا»، كـما أثبتـت الخـبرة التاريخيـة أن الإسـلام السـياسي، شـأنه بذلـك شـأن أي تيـار إيديولجـي آخـر، سـوف يكـون مطالبـا منـذ لحظـة وصولـه إلى السـلطة بتقديـم منجـزات تؤمـن حقـوق ومطالـب وحوائـج النـاس الفرديـة والجماعيـة. فالدولـة مؤسسـة عَمَليـة، وليسـت فكـرة أو جهـازا عقائديـا، ولا يمكـن أن تكـون مؤسسـة وعظيـة أو يقتـصر عملهـا عـلى هـذا الجانـب، والـذي إن قامـت بـه بشـكل أو بآخـر، لـن يحـل مشـاكل الفقـر والظلـم والتخلـف الاجتماعـي والاقتصـادي، فالدولـة أيـا كانـت الأيديولوجيـا التـي تحملهـا، سـوف تجـد نفسـها في مواجهـة مـع الشـعب مـا لم تحقـق مـا يُؤَمّـن للنـاس العـدل الاجتماعـي والسـياسي، حسـب الباحـث اللبنـاني عبـد الغنـي عـماد.

إن مصـير الإخـوان مرتبـط بعوامـل كثـيرة، وأهمهـا الوضـع الداخـلي لتنظيـم الإخـوان، فالإخـوان بحاجـة إلى «ثـورة داخليـة كـبرى، حيـث ضـاع جهـد 85 سـنة مـن عمـر أجيـال الإخـوان خـلال سـنة واحـدة حكمـوا فيهـا مـصر، وظهـر أن الإخـوان مجـرد خـزان بـشري هائل، لكـن بـلا كفـاءات تلفـت النظـر. فليـس في تاريـخ الإخـوان الطويـل مفكـر واحـد، باسـتثناء سـيد قطـب صاحـب نظريـة التكفـير والمجتمـع الجاهـلي، الـذي تـوارى توهجـه الأول مـع فنـاء طبعـة الإخـوان الأولى سياسـيا في جولـة الصـدام مـع عبـد النـاصر، ثـم آلـت القيـادة ـ في طبعـة الإخـوان الثانيـة ـ إلى نفـر مـن أتبـاع قطـب ضيقـي الأفـق، وبـلا مقـدرة نقديـة عـلى التجديـد والخلـق، وكان كل همهـم مجـرد السـيطرة عـلى امبراطوريـة اجتماعيـة للإخـوان، واستنسـاخ عقليـات مقولبـة في مكتـب الإرشـاد، ومجلـس الشـورى والمكاتـب الإداريـة، وطـرد كل شـخص تظهـر عليـه علامـات التفكـير المسـتقل أو التجديـدي، كـما جـرى مـع القيـادي عبـد المنعـم أبـو الفتـوح، صاحـب الـدور الأكـبر في تأسـيس الطبعـة الثانيـة للإخـوان. ولم يسـمح «الحـرس الحديـدي» بنفـوذ متضخـم سـوى للمليارديـرات وعائـلات ثـراء تجـاري كخـيرت الشـاطر وحسـن مالـك وآل الحـداد، وكان لهـذه السـبيكة مـن فقـر وتصحـر التفكـير مـع الـثراء المـالي أثرهـا المدمـر، خصوصـا مـع سيادة مبـدإ السـمع والطاعـة، فانتهـت الجماعـة إلى الوضـع الـذي توجـد عليـه اليـوم مثلـما يلخصـه «تقريـر مصـير الإخـوان»، بـل يمكـن أن نضيـف كذلـك تورطهـا السـابق في عـدة مبـادرات وأشـكال مـن العمـل، لم تسـاعد عـلى تقبلهـا مـن طـرف المجتمـع والدولـة، ومنهـا موضـوع «التنظيـم الخـاص».

من الضروري التوقف عند متابعة الباحث المصري رأفت السويركي لمسار هذا «التنظيم الخاص»، الذي كان الهدف من إنشائه بحسب محمد مهدي عاكف: «إعداد نخبة منتقاة من الإخوان المسلمين للقيام بمهمات خاصة، والتدريب على العمليات العسكرية ضد العدو الخارجي، ومحو الأمية العسكرية للشعب المصري في ذلك الوقت»، مع العلم أن البنا استعار طقوسية قبول عضوية «التنظيم الخاص» من إجراءات قبول العضوية في «المحفل الماسوني»، حيث تجد المماثلة نفسها لدى التنظيم الخاص بالجماعة. فقد كان أول ما يُختبر به العضو الجديد هو إعلانه رغبته الجهاد في سبيل الله، فيكلف بشراء مسدس على نفقته الخاصة والذي لم يكن يزيد ثمنه في هذا الوقت عن ثلاثة جنيهات، مما يعني أيضا التشابه في طبيعة الميليشيات العسكرية؛ وأيضا ما تمتلكه الجماعة من قدرات اقتصادية، مع تقدير المغايرة بين العقيدتين المسيحية اليهودية وجماعات الإسلام السياسي. ويذكر محمود عساف «أمين تنظيم الإخوان للمعلومات في كتابه «مع الشهيد حسن البنا»: «في يوم من أيام سنة 1944م دعيت أنا والمرحوم الدكتور عبد العزيز كامل لكي نؤدي بيعة النظام الخاص، ذهبنا في بيت في حارة الصليبة. دخلنا غرفة معتمة يجلس فيها شخص غير واضح يبدو أن صوته معروف وهو صوت صالح عشماوي، وأمامه طاولة صغيرة منخفضة الأرجل، وهو جالس أمامها متربعا، وعلى المنضدة مصحف ومسدس، وطُلبَ من كلٍ منا أن يضع يده اليمنى على المصحف والمسدس؛ ويؤدي البيعة بالطاعة للنظام الخاص والعمل على نصرة الدعوة الإسلامية، كان هذا موقفا عجيبا يبعث على الرهبة، وخرجنا سويا إلى ضوء الطريق ويكاد كل منا يكتم غيظه». هذه الشهادة نفسها تتكرر لدى محمود الصباغ في كتابه «التنظيم الخاص»، حيث يقول الشخص الغامض للمبايع وهو مغطى الجسد تماما من قمة رأسه إلى أخمص قدميه برداء أبيض يخرج من جانبيه يداه ممتدتان على منضدة منخفضة عليها مصحف شريف: «إن خنت العهد أو أفشيت السر فسوف يؤدي ذلك إلى إخلاء سبيل الجماعة منك، ويكون مأواك جهنم وبئس المصير.

الفصل الرابع

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين
ومخرج «ما بعد الإسلام السياسي»

إلى غاية منتصف 2016، كان التنظيم العالمي للإخوان المسلمين يعيش على واقع التشتت، وتباين أداء فروع الحزب أو الحركات والأحزاب الإسلامية الإخوانية، وارتفاع حدة التوتر بين دول المنطقة والحركات الإسلامية القتالية، ولذلك وجدت الجماعات الإسلامية نفسها أمام عدة خيارات:

أ - الإبقاء على الوضع الحالي كما هو، وهو وضع يزداد تطورا في المجال الإخواني إذا أخذنا بعين الاعتبار التطورات المحلية في مصر، حيث يوجد التنظيم المركزي، أو الحركة الإخوانية التي ألهمت باقي الحركات والأحزاب الإخوانية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أيضا التطورات الإقليمية في المنطقة، والمرتبطة بنتائج الحراك بصفة عامة.

ب - الاقتراب في الخطاب والممارسة من الجماعات الإسلامية الجهادية، كرد فعل من شباب الإخوان على فشل خيار المشاركة في العمل السياسي الشرعي، ولو أن هذا كان من السيناريوهات المستبعدة.

ج - الانتقال نحو مرحلة «ما بعد الإسلام السياسي»، وهذا يتطلب التعريف بهذا المفهوم، واختبار أداء أهم الفروع الإخوانية في المنطقة بناء على مقتضيات المفهوم نفسه. وسنحاول أن نلم بثلاث حالات إخوانية تبدو أهم من غيرها.

حسب الباحثة هبة رؤوف عزت، فإن «ما بعد الإسلاموية» في ظل «ما بعد حكم الإخوان»، ستنقسم لمسارات أربعة:

- مسار النضال الثوري السلمي (موجة ثالثة) يتمسك بالمرجعية الإسلامية، وبالشرعية الديمقراطية معا، متحررا من هيمنة التنظيمات القديمة - وليس مستقلا عنها أو معاديا لها.

- مسار النضال المدني الذي سيبحث عن خطاب جديد، ويناصب الخطابات والتنظيمات القديمة العداء ويحملها مسؤولية إخفاق الثورة في التحول لدولة، وهذا قد يبحث في أطروحات العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية في الإسلام عن بديل تجديدي (ولا أقول يساري).

- مسار التجديد التنظيمي والفكري داخل التنظيمات الكبرى وبشكل يغير طبيعتها في اتجاه مختلف، وهو احتمال ضعيف في ظل الهجوم الشرس عليها ووصمها بالإرهاب واستخدام القوة ضدها واعتقال قياداتها.

- مسار المقاومة التي ستكون أكثر راديكالية، وتستخدم وسائل أكثر عنفا وتنبذ الديمقراطية باعتبارها سبب الفشل للمشروع الإسلامي، ولن تقبل بالتجربة مرة أخرى بعد أن سارت شوطا طويلا باتجاه قبولها فانقلبت عليها، والتزمت بالسلمية فتم إقصاؤها وتصفيتها وعودة سياسات الدولة البوليسية في ملاحقتها».

نظرية «ما بعد الإسلام السياسي»

عرفت العقود الأخيرة من القرن العشرين، وبدايات القرن 21، انتشارا وتمددا كميا لتيار الإسلام السياسي، والراصد هذه الظاهرة في العقود الأخيرة يجد معظم الدراسات التي طرحت فكرة «نهاية الإسلام السياسي»، أو تأثرت بها اشتغلت على حال الإخوان المسلمين، وما تفرع عن مدرستهم في مصر وخارج مصر.

لقد قدمت قوى الإسلام السياسي، ممثلة في أحزابها وتنظيماتها المختلفة، نفسها كـ«بديل باعتبار أن الإسلام نظام سياسي صالح لكل زمان ومكان. وارتفع شعار «الإسلام هو الحل»، ليؤكد أن نموذج الإسلام هو الوحيد القادر على مواجهة التحديات الحضارية التي تواجهها الإنسانية في مطلع القرن الحادي والعشرين. وقد شهدت سبعينيات القرن الماضي انتشارا وتمددا كميا لتيار الإسلام السياسي. ويطلق البعض على تلك الظاهرة، خطأ، صفة «صعود» الإسلام السياسي، ولكن الصعود له جانب فكري مرتبط بالتجديد والاجتهاد وابتكار الأفكار والبرامج السياسية. والواقع أن هذا لم يحدث، فقد غرق التيار

في الشعارات ودغدغة العواطف الدينية، حتى غلبت عليه الشعبوية بكل ما تحمل من سطحية وغوغائية. ولذلك بدأ عدد من علماء السياسة والاجتماع، ويوجد في مقدمتهم الإيراني آصف بيات، يتحدثون عن «ما بعد الإسلاموية» باعتبار انحسار ظاهرة الإسلام السياسي، رغم وجوده الكثيف كميا وتنظيميا في عدد من البلاد الإسلامية.

تكاثرت تعريفات «ما بعد الإسلاموية»، وكذلك أسبابها، ومنها تفاعل التجارب الإسلاموية مع الواقع، مما نتج عنه نماذج فاشلة نجدها في إيران، والسودان، وباكستان. وفي التعريف هناك إجماع بين عدد من الباحثين المسلمين والأجانب، على أن رؤية ما بعد الإسلاموية، ارتكز على الدمج بين الدين والمطالبة بين الحقوق والواجبات، والتحرر من الجمود، والتخلي عن فكرة احتكار الحقيقة الدينية، والتعددية والمساواة محل السلطة الأحادية والإقصائية، والعقيدة والحرية، والتاريخانية بدلا من النصوص الثابتة، والمستقبل بدل الماضي.

إن تراجع الدولة لحساب الفرد يعني احترام الحريات الفردية، وفي هذه الحالة يتعلمَن المجتمع لأن الدين سيكون أمرا شخصيا وخاصا. ولا تتدخل الدولة في ضمائر الناس ومراقبة عقائدهم، وعليها أن تتفرغ لتقديم الخدمات التنموية الدنيوية لرفع مستوى نوعية الحياة وجودتها حسب الباحث حيدر ابراهيم علي الذي يرى كذلك أن مراجعات الإسلاميين تكشف «عن التراجع والتناقض السائدين بين الحركات الإسلامية، وأن ما تتم مراجعته الآن، كان قبل سنين قليلة يُسمى الثوابت، والآن نراها تتغير باستمرار وسريعا. وأغلب القضايا التي تُراجع الآن علانية سبق وأن اتُّهم الناقدون لها بالتجديف. ومن المثير للاستغراب، تغيير كل الأحزاب الإسلامية لأسمائها القديمة والتي تنسبها للإسلام، وتحمل الرمزية التي تميزها عن الأحزاب «العلمانية» الأخرى. فتحولت إلى أحزاب «الحرية والعدالة» أو «العدالة والتنمية» أو «النهضة». وهي مفردات من لغة الموجة الرابعة للديمقراطية، وليست من التراث الإسلامي. وقد سايرت أحزاب ما بعد الإسلاموية، الضغوط الديمقراطية المتزايدة.

يُعتبر الباحث الإيراني آصف بيات، أول من بلور مفهوم «ما بعد الإسلام السياسي»، وهو باحث حصل على الدكتوراه في علم الإجتماع من جامعة كنت

البريطانية في عام 1984. وهو حاليا أستاذ علم الاجتماع ودراسات الشرق الأوسط، في جامعة إللينوي - أوربانا شامبين في الولايات المتحدة الأمريكية. وعمل سابقا كأستاذ لعلم الاجتماع ودراسات الشرق الأوسط في الجامعة الأمريكية في القاهرة لمدة 16 عاما، قبل أن ينضم إلى جامعة ليدن (2003-2010) ليشغل منصب المدير الأكاديمي لـ «المعهد الدولي لدراسة الإسلام في العالم المعاصر- هولندا» وأستاذ لكرسي المجتمع والثقافة في الشرق الأوسط الحديث. وعمل بيات أستاذا زائرا في جامعة كاليفورنيا-بيركلي، وجامعة كولومبيا، وجامعة نيويورك، وجامعة أكسفورد، وعمل في هيئات تحرير عدة مجلات هامة مثل المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ومجلة التطوير والتغيير، ومجلة «ميدل إيست كريتيك». وأصدر 8 كتب في مجال تخصصه.

يفترض بيات أن الحركات الإسلامية في المجتمعات المسلمة بدأت تشهد تحولا نحو حالة يسميها «ما بعد الإسلام السياسي» تتميز بالسعي للحقوق بدلا من الواجبات، والتعددية بدلا من السلطة الفردية، والتاريخية بدلا من النصوص الثابتة، والمستقبل بدلا من الماضي، ففي عام 1996 كتب بيات مقالا بعنوان «قدوم مجتمع ما بعد الإسلام السياسي»، الذي قام فيه بمناقشة الاتجاهات الاجتماعية المدهشة، ووجهات النظر السياسية والدينية الملفتة للنظر، الذي بدأت تشهدها «إيران ما بعد الخميني»، وهو الاتجاه الذي تجلى في نهاية المطاف في دعم وبروز «حركة الإصلاح» في أواخر التسعينيات وأوائل العشرية الأولى للقرن 21.

منذ ذلك الحين، انتشر مصطلح «ما بعد الإسلام السياسي» واستعمل من قبل عدد من المراقبين البارزين في أوروبا ليشير في المقام الأول إلى حدوث تحول في المواقف والاستراتيجيات من المتشددين الإسلاميين في العالم الإسلامي. وقد يبدو المصطلح مقبولا، إلا أن الطريقة الخاصة التي استخدم فيها سببت تشويشا أكثر من التوضيح المنشود.

إن حالة «ما بعد الإسلام السياسي» بالنسبة للبعض تصف تحول الإسلاميين عن التعاليم السلفية والجهادية، وبالنسبة لآخرين فإن حالة «ما بعد الإسلام السياسي» ينظر إليها كـ«خصخصة» للأسلمة، أي تحول الحالة الدينية من سيطرة الدولة إلى سيطرة عامة الناس، حيث يكون التركيز على (كيف) و(أين) بدلا من محتواهما العام.

اعتبر (بيات) السالف الذكر أن «فكرة «ما بعد الإسلام السياسي» جذبت بعض ردود فعل غير مرحبة، ويرجع ذلك - جزئيا - إلى تصورات ضيقة، وجزئيا أيضا لسوء فهمها. واحتج بعض النقاد - بحق - على كونها تعميم متسرع وسابق لأوانه عن نهاية «الإسلام السياسي» (بمفهوم إقامة «الدولة الإسلامية») على الرغم من اعترافهم بتحولات كبيرة في استراتيجيات ومواقف بعض الجماعات الإسلامية المتشددة. فما يبدو أنه يتغير - كما يقولون - ليس «الإسلام السياسي» (أي ممارسة السياسة في إطار إسلامي)، ولكن فقط نسخة ثورية خاصة منه. وجادل آخرون بأن مرحلة «ما بعد الإسلام السياسي» لا تشير إلى واقع استثنائي، ولكن ببساطة إلى متغير في تعاطي السياسة لدى «الإسلام السياسي»، وأضاف أن «حالة «ما بعد الإسلام السياسي» تمثل معا شرطا ومشروعا يمكن أن يتجسد في حركة شاملة (أو متعددة الأبعاد). وهي تشير في المقام الأول إلى وجود حالة سياسية واجتماعية حيث، وبعد مرحلة من التجريب، تكون الجاذبية، والطاقة، ومصادر شرعية «الإسلام السياسي» قد استُنفذت حتى بين أشد مؤيديها والمتحمسين لها ولاء.

هؤلاء الإسلاميون يصبحون على بينة من الانحرافات وأوجه القصور في نظامهم، بينما يحاولون تطبيع حكمهم وتحويله إلى مؤسسات. فانتهاج مبدأ التجربة والخطأ المستمر للوصول إلى حلول يجعل نظامهم عرضة لتساؤلات وانتقادات. وعندها يصبح «الإسلام السياسي» مضطرا، بسبب التناقضات الداخلية فيه والضغوط الاجتماعية، لتجديد نفسه، ولكنه يفعل ذلك على حساب تحول نوعي. والتحول الهائل في الخطاب الديني والسياسي في إيران خلال التسعينيات يجسد هذا التوجه».

ومما تؤكد عليه أطروحة آصف بيات أن حالة «ما بعد الإسلام السياسي» ليست مجرد شرط، بل هي أيضا «مشروع: أي محاولة واعية لوضع تصور واستراتيجية لمنطق وطرائق السمو على «الإسلام السياسي» في المجالات الاجتماعية والسياسية، والثقافية. ومع ذلك، فحالة «ما بعد الإسلام السياسي» ليست معادية للإسلام، أو غير إسلامية، ولا حتى علمانية، ولكنها تمثل مسعى لدمج التدين بالحقوق، والإيمان بالحرية، والإسلام بالتحرر.

إنها محاولة لقلب مبادئ «الإسلام السياسي» الأساسية رأسا على عقب وذلك عبر التركيز على الحقوق بدلا من الواجبات، والتعددية بدلا من السلطة الفردية، والتاريخية

بـدلا مـن النصـوص الثابتـة، والمسـتقبل بـدلا مـن المـاضي. إنهـا تريـد عقـد مزاوجـة للإسـلام مـع حـق الفـرد في الإختيـار والحريـة، ومـع الديمقراطيـة والحداثـة (وهـو أمـر تركـز عليـه حالـة «مـا بعـد الإسـلام السـياسي»)، لتحقيـق بعـض مـا وصفـه البعـض بـ»الحداثـة البديلـة».

يتـم التعبـير عـن حالـة «مـا بعـد الإسـلام السـياسي» بمتطلبـات علمانيـة، في التحـرر مـن الجمـود، وفي كـسر احتـكار الحقيقـة الدينيـة. وباختصـار، ففـي الوقـت الـذي يُعـرّف فيـه «الإسـلام السـياسي» بدمـج الديـن والمسـؤولية، فـإن حالـة «مـا بعـد الإسـلام السـياسي» تؤكـد عـلى التديـن والحقـوق.

وقـد تجـد حالـة «مـا بعـد الإسـلام السـياسي» إلى حـد مـا تعبـيرا عنهـا في الممارسـات الاجتماعيـة المختلفـة، والأفـكار السياسـية، والفكـر الدينـي كـما في الأسـاس الفلسـفي لمناطـق «مـا بعـد الإسـلام السـياسي» الحضريـة، وحـركات الشـباب والطـلاب، والنشـاطات النسـوية، أو وجهـات النظـر اللاهوتيـة.

«ما بعد الإسلام السياسي»: إخوان تركيا

إن تطـور الإسـلام السـياسي الـتركي المرتبـط بحـزب العدالـة والتنميـة الـتركي هـو مثـال جيـد حسـب الباحثـة الإسـبانية لـوث غوميـس غارسـيا، حيـث «جعلـت تجربـة القمـع والسـلطوية عقـب انقـلاب مـا بعـد الحداثـة عـام 1997، الإسـلام السـياسي الـتركي أقـرب إلى طبقـات المجتمـع العلـماني الليـبرالي، عندمـا أجـبر هـذا المجتمـع، وفي آن معـا، عـلى إعـادة تحديـد أفـكاره الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان والاندمـاج في العولمـة العمليـة، بمـا في ذلـك انضـمام تركيـا إلى الاتحـاد الأوروبي.

لقـد تخـلى الإسـلام السـياسي الـتركي عـن الطـرح المتطـرف الـذي يهـدف إلى إنشـاء مجتمـع إسـلامي مـن خـلال سـلطة الدولـة، ولجـأ بـدلا مـن ذلـك إلى المطالبـة بالشرعيـة الإسـلامية في مصطلحـات ضمنيـة ذات مرجعيـة ذاتيـة: التعدديـة، سـيادة القانـون وحريـة التعبـير. بعبـارة أخـرى، لقـد اسـتبدل الإسـلام السـياسي هنـا المنطـق السـياسي الإسـلامي بمنطـق

الشمولية. ومن المفارقات، أن أصبح الغرب والخطاب العلماني في أعقاب التقليد الليبرالي الأنجلوسكسوني (الحرية الدينية لكل شيء متصل بالتنظيم، الأنشطة، التمويل والالتزام الاجتماعي) حليفا ضد سياسات الفصل العنصري لكمال أتاتورك. كما يفترض المنظرون لمرحلة ما بعد الأسلمة أن المجتمعات العربية الإسلامية تبحث عن وسيلة للخروج من الإسلاموية من خلال وسائل معينة يمكن أن تقود بدورها إلى أشكال أعمق من التدين. وهذا لا يعني أنه لا يوجد عنصر وطني قوي في مطالبات المتظاهرين في كل بلد من البلدان، وإنما يعني أن على منطق الوطن -الدولة القومية أن يحرر نفسه من التلاعب الذي كان عادة ما يحدد الصديق والعدو وفقا للمصلحة الذاتية لكل نظام» حسب الباحث الإسباني لوز غوميز غارسيا.

ويسود اعتقاد في مدارس التحليل الغربية أن حالة حزب العدالة والتنمية التركي تجسد «تطورا ما بعد إسلاموي نموذجيا يعمل الإسلاميون على حذوه في صناعة نموذج الديمقراطية.

إن تجربة العدالة والتنمية هي نموذج «ما بعد إسلاموي»، قام فيها الإسلاميون الأتراك باستبدال «الخلق/ الناس» ب»الخالق/ الحق» فقد خاضوا السياسة باسم الشعب لا الإسلام وزاوجوا بين خدمة الناس وخدمة الله، وفي انفصالٍ عن الإسلام السياسي التقليدي أعلنوا أن «الإسلام ليس أيديولوجية والقرآن ليس دستورا»، ونجد الجذور التاريخية لهذا التحول في إطار ردَّة الفعل المجتمعية والفكرية على سياسات الجمهورية الكمالية؛ حيث حاولت حركة الميلي جورش في السبعينات أن تعيد طرح الإسلام في المجال العام، وعكست أحزاب نجم الدين أربكان «السلامة ثم الفضيلة ثم السعادة» النسخة التقليدية من الإسلام السياسي الحزبي المحافظ، والذي اصطدم بالدولة الكمالية فأقصاه الأخير عن السلطة في انقلاب 1996. وعمل شباب حزب الفضيلة وعلى رأسهم عبد الله غول، وطيب أردوغان، على تجديد استراتيجية الحركة، وإعادة طرحها في المجال العام وفي السياسة على أسس جديدة «ما بعد إسلاموية».

إن حزب العدالة والتنمية يعكس بالتأكيد حركة ما بعد إسلاموية تحافظ على روابطها بالإسلام في المجال الاجتماعي، فيما ترفضه كبرنامج سياسي، إنها ترمي إلى بناء

مجتمع تقي في إطار دولة علمانية ديمقراطية» حسب محمد مسعد العربي، لكن هذا التقييم يبدو صالحا على الأقل إلى عشية ليلة 15 يوليو 2016، لأن النتائج الأولى لمرحلة ما بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في تركيا، تقوض مجموعة من الأحكام والتوقعات الخاصة بأداء الإسلام السياسي التركي مع مرحلة رجب طيب أوردوغان.

وحتى إذا قبلنا بمقولة أن الموجة الحالية من الديمقراطية هي خط منتصر للجماعات الإسلامية ذات النزعة القومية وليس للإسلام السياسي في حد ذاته، فإن هناك ديناميات مشتركة ليست بالضرورة ديناميات مرحلة ما بعد الأسلمة بطبيعتها. وهذا يعني أنه لا يكفي أن نشير إلى إشاعة الأمة ومركزية الدولة القومية لتعريف الثورات العربية على أنها مرحلة ما بعد الأسلمة، كما هو الحال مع أوليفييه روي، ويبدو أن انتصار الإسلاميين في الانتخابات الأخيرة بعد أحداث «الربيع العربي» سيعزز بدوره البراغماتية لديهم.

«ما بعد الإسلام السياسي» عند إخوان مصر

اتضح بما لا يدع مجالا للشك أن النموذج المصري، يشكل منطلقا أساسيا لفهم تمثلات التنظيم العالمي للإخوان لأطروحة « ما بعد الإسلام السياسي»، ويتجلى ذلك على مستوى المراحل التي صاحبت هذا الانتقال، والعقلية القطبية للمحيط الداخلي للتنظيم، والارتباطات التنظيمية بالمحيط الإقليمي، مما كان له الأثر الكبير في حياة التنظيم محليا وخارجيا.

هناك ثلاث ملاحظات لا بد أن نأخذها بعين الاعتبار، إذا أردنا الدفاع عن هذا السيناريو المتفائل بخصوص انتقال الجماعة إلى مرحلة «ما بعد الإسلام السياسي»، وهذه الملاحظات أوردتها الكاتبة هبة رؤوف عزت، على النحو التالي:

أولا: فقر الرؤية الإسلامية العميقة للدولة التي تعني مشروعا متكاملا للعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية يستلزم إعادة التوازن بين المؤسسات السياسية والسيادية وعلاقتها بالمجتمع وبالمواطن بما يجدد كيان الدولة ثم يوجه فلسفتها نحو الوعي بدورها

وعمقها الاستراتيجي. فقد تم السير على نفس مسار التحالفات الاقتصادية والسياسية العامة التي حكمت فترة مبارك، والتخلي عن المسار الثوري، وتصعيد الخطاب الإسلامي في لحظات النزاع مع الأحزاب السياسية الأخرى في صياغة الدستور أو على منصات الميادين دون أن ينعكس ذلك في واقع ثوري يعيد تشكيل الوعي.

ثانيا: غلبة البراجماتية في التعامل مع المستجدات والمواقف السياسية، وهو ما دفع قطاعات من الشباب الإسلامي لنحت مسارات جديدة مستقلة في التفكير والفعل عن المسارات المركزية، وفي اتجاهات أكثر أصولية أو أكثر توافقية، سواء الذين خرجوا من تحت عباءة الإخوان أو المنتسبين إلى السلفيين، وبالتوازي خروج شباب من أسر تصورات التدين التقليدي للمؤسسات الرسمية، والبدء في تفكير مستقل بشأن الدين ودوره يطالب بخطاب ديني له ركيزة حقوقية ومدنية.

ثالثا: الانشغال بالسياسي التنازعي على حساب الدعوي التواصلي، وهو ما أثر في الرصيد الشعبي للحركة الاسلامية التي لم تعد في مقاعد المعارضة، بل في سدة الحكم، وتنامي الفجوة بين خطابها الدعوي التاريخي بوعوده والواقع السياسي بقيوده ـ تحت وطأة المشكلات المعقدة التي ورثتها، ومع تعويق مستمر لا يمكن إنكاره من بعض مؤسسات الدولة أو من المعارضين في الشارع.

وهذه وقفة مع ثلاث عوائق لا يتم تسليط الضوء عليها في غالب الأحيان:

ـ عائق العقلية القطبية

إن المقصود بـ«المرجعية القطبية» في المشروع، العقلية الإخوانية التي أحدثت قطيعة فكرية مع البدايات النظرية لحركة الإخوان المسلمين بزعامة مرشدها حسن البنا، والذي اجتهد بداية في استئناف التعبير السياسي عن الفكرة الإصلاحية الإسلامية، ولو أنها كانت إخوانية. وحسب الباحث عبد الغني عماد، وهو متخصص في جماعة الإخوان المسلمين، فإن العقلية القطبية «بعد إحداث هذه القطيعة الفكرية، فتحت الطريق أمام أطروحة صحوة سياسية سوف تشكل مقدمة لفكر القطيعة الكاملة مع الإصلاحيين الإسلاميين، التي قام بإنضاجها والتنظير لها الجيل الثاني للإخوان، في المرحلة القطبية، على يد

سيد قطب وشقيقه محمد قطب، والمجموعة التي عملت على المزاوجة بين أفكار أبي الأعلى المودودي، والإسلام السلفي التقليدي. لقد كانت مقالة «جاهلية القرن العشرين» و«الحاكمية الإلهية»، ذروة التعبير عن هذه القطيعة، التي بعد أن أودت نهائيا بفكرة الدولة الوطنية والمدنية، ولّدت ثقافة التكفير والعنف واستخدام مفهوم الجهاد بشكل متعسف يخرج على منطوقه وسياقه القرآني».

إن قيادة الجماعة وقيادات فروع التنظيم العالمي لم تقرأ كما يجب النقد الذي حرره أعضاء سابقون، أو القراءات الصادرة عن أبناء التنظيم، من الذين ابتعدوا نهائيا عن الجماعة، أو قراءات من خارج التنظيم، مفادها أن أحد أسباب السقوط المبكر لمشروع الدولة الإسلامية للجماعة في العديد من الدول العربية، هو «توقفها عند تعليمات مؤسسها ومرشدها الأول حسن البنا، وأن التشدد العقائدي لبعض أجنحتها مثل القطبين، نسبة للمفكر سيد قطب، أو الجهاديين التكفيريين، هو اتساق مع المصدر الفقهي المتشدد الذي استقي منه البنا أفكاره، والذي يمتد لفكر الخوارج منذ حوالي 1400 سنة. فالبنا في مجموعة رسائله يؤكد أن دعوته سلفية بالعودة لمعين الإسلام الصافي من كتاب الله وسنة رسوله، وهي دعوة سنية بالعمل بسنة الرسول في كل شيء، وهي حقيقة صوفية لطهارة النفس ونقاء القلب، ولكنها أيضا هيئة سياسية تعنى بإصلاح الحكم والمطالبة به لتنفيذ أو لتطبيق التشريع الإسلامي. ويرى أن قعود المصلحين الإسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة إسلامية لا يكفرها إلا النهوض واستخلاص قوة التنفيذ من أيدي الذين لا يدينون باحكام الإسلام الحنيف. ويعتبر أن الطريق لذلك هو قوة العقيدة والإيمان والوحدة والارتباط بين أعضاء الجماعة ثم قوة الساعد والسلاح، ويرى أخيرا، أن استخدام القوة هو شعار الإسلام في كل نظمه وتشريعاته. وهو ما استخدمته الجماعة بالفعل تاريخيا في كثير من مراحل صراعها السياسي». ويتحدث عنه بتفصيل الكاتب مصطفى إمام.

لم يستوعب قادة الجماعة اليوم، في العقد الثاني من الألفية الثالثة، كما نقرأ في كتاب «الوهابية والإخوان»، أن «المنظرين الأساسيين للإخوان المسلمين، حسن البنا وسيد قطب، قَدِما من جيل آخر من الإحيائيين الإسلاميين، فكلاهما وُلِدَ في أوائل القرن العشرين (1906)، وتربيا في منطقة ريفية صغيرة محافظة، وتلقيا تعليما مدنيا، واشتغلا

بمهنة مدنية، ثم عاشا في عاصمة مدنية كبيرة وهي القاهرة»، ولا يمكن التعاطي مع التطورات والمستجدات السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، بعقلية ماضوية، مثلما نعاين ما تقوم به مجموعة من الجماعات السلفية التي تتفاعل مع الوقائع المعاصرة بعقلية تفاعل ابن تيميه في زمن المغول والتتار، دون الأخذ بعين الاعتبار السياقات التاريخية.

إن هذا العائق هو الذي يفسر تعامل أعضاء التنظيم العالمي وأعضاء الجماعة وأعضاء الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الإخواني، وأعضاء «المنتدى الدولي العالمي للوسطية» التابع للإخوان، مع العالم على أساس التقسيم المتشدد بين الأبيض والأسود: من معنا، ومن ضدنا، ولذلك انتقد الباحث والداعية محمد عبد الوهاب رفيقي في منتصف 2017 «التقسيم الداعشي للعالم المثير للجدل الذي طالب به «المنتدى الدولي العالمي للوسطية»، على أساس «دار إسلام، ودار حرب، ودار معاهدة أو دار صلح وعهد»، كما جاء في البيان الختامي للمنتدى. إنه لا يمكن الحديث عن تقسيم الديار دون استدعاء كل المفاهيم الأخرى المنتمية لنفس المجال: الخلافة، الدولة الإسلامية، السبي وملك اليمين والرق، القتال والجزية والغزو، هو حزمة كاملة غير قابلة التجزئة، لايمكن الإيمان ببعضها والكفر ببعض»، إن «هذه المفاهيم إما أن تقبلها جملة، وحينذاك ما عليك إلا حجز التذكرة التي تقلك إلى الرقة أو الموصل. وإما أن ترفضها جملة وتؤمن بمفاهيم الدولة الوطنية الحديثة وما تعارف عليه العالم من اصطلاحات وتصنيفات تتلاءم وما نعيشه اليوم، أما أن تدعو لتعزيز معاني الدولة المدنية، وتؤمن في الوقت ذاته بتقسيم الديار، فهذا لاطعم له ولا رائحة، والمؤلم في ذلك كله أن يكون كل هذا الخلط تحت مسمى الوسطية».

لقد انتبه الكاتب القطري الإخواني جمال سلطان، إلى مُضي «ثمانية عقود من دون أن تتم مراجعة الكثير من أدبيات حسن البنا ونظام أفكاره؛ وهي الخلطة الجينية التي يتشكل منها كائن التنظيم، معتبرا أن نظام الأفكار الرئيسية للحركة، والتي تتشكل منها التصورات، لا يمكن أن تسمح بالعبور إلى المستقبل؛ فكيف يمكن أن يتقبل أي نظام سياسي تنظيما يفكر في إسقاطه، وتقوم نظريته على بناء عمل مدني يخترق المجتمع، كما بناء جيش قوامه إثنا عشر ألفا لحسم الموقف؟ مثلما ورد في رسائل البنا رحمه الله، والتي

يتم تدريسها حتى اليوم من دون أن تمحى هذه النصوص المخيفة للآخر من المناهج! ومنها، مثلا، «وهم التطابق»، على نحو ما ورد في رسالة «الإخوان تحت راية القرآن»، إذ قال: «نحن أيها الناس ولا فخر، أصحاب رسول الله وحملة رايته من بعده». وفي رسالة أخرى: «نحن الإسلام أيها الناس»! إذ بهذا الوهم من زيادة التطابق والتماهي، واستشعار الاستعلاء على بقية الأمة، زادت العزلة والبعد عن المجتمع، ويصبح نشيد «غرباء» هو النشيد الذي يغذي هذا الشعور غالبا ويعززه»، بل أضاف جاسم سلطان كلاما هاما، وهو ابن الإخوان المسلمين، ومشهود له بالإنصاف والموضوعية، حيث اعتبر أنه «لو كنت معتذرا للشيخ البنا لوجدت الكثير لأقوله، وربما كان يلزم أن أخرج كتابا بعنوان «البنا بين المنهج والمنتج». ولو كان البنا بيننا، لأنتج بلا شك نظرية جديدة، ولكي تتضح الحاجة عند قراءة النصوص إلى مراجعات كبرى للفكر التنظيمي، ومراجعة عالم الأفكار المأزومة، فلا يمكن إنتاج عصر جديد من دون المراجعات الكبرى للأفكار القديمة. ويجب أن ننتقل من مربع الدفاع عن الأشخاص إلى مربع النظر في الأفكار وآثارها في الواقع؛ فالأشخاص لهم الاحترام، ولكن أفكارهم يجب أن تتعرض للمساءلة. وكلما أسرعت التنظيمات لمعالجة فكرة «التمكن من المجتمعات» وجففت منابعها الفكرية لصالح «تمكين المجتمعات»، سهّلت الانتقال السلس إلى العالم الجديد».

لا بد لأية أيديولوجية سياسية تبحث عن الاستمرارية من القيام بمراجعات، ولعل المراجعات التي قامت بها المدارس الماركسية من داخل وخارج النسق الماركسي، أشهر مثال في هذا الصدد، وهذا ما حاولت «الجماعة الإسلامية» و»جماعة الجهاد» في مصر أن تقوم به.

ومع الإخوان، جاءت أول مراجعة في ربيع 2017، عندما أصدر مكتب الإرشاد المؤقت (المكتب العام للإخوان المسلمين) نتائج المراجعة التي قام بها لأداء الجماعة منذ عام 2011 وحتى عام 2017، مؤكدا أن الجماعة اخطأت في أربعة أمور، من بينها الخلط بين الحزب والجماعة بالدرجة الأولى. وتضمن الملف - وعنوانه «تقييمات ما قبل الرؤية.. إطلالة على الماضي»- أربعة محاور رئيسية، هي غياب ترتيب الأولويات في العمل العام وأثر ذلك على الثورة، والعلاقة مع الثورة، والعلاقة مع الدولة، والممارسة الحزبية لجماعة الإخوان المسلمين. حيث تحدثت الورقة الأولى في ملف المراجعة عما

وصفته بغياب ترتيب أولويات الإخوان في العمل العام وانعكاس ذلك على الثورة، لافتة النظر إلى غياب العلاقات المتوازنة مع الكيانات المجتمعية الأخرى من الناحية التكاملية أو التنافسية أو الندية، وغياب مشروع سياسي متكامل للتغيير وإدارة الدولة، وغياب التعامل الأكاديمي المتخصص في إدارة وتحليل المعلومات.

وعن علاقة الإخوان مع ثورة يناير، أشارت الورقة الثانية للتقييمات إلى ضعف التصورات الفكرية والسياسية تجاه الثورة، واضطراب الخطاب الإعلامي قبل وفي أثناء وبعد الثورة، وعدم الاستفادة المثلى من الرموز الثورية وتقديم التنظيميين عليهم، وعدم الجاهزية السياسية لإدارة مرحلة الثورة الانتقالية، وعدم الانتباه لخطورة انفراد المجلس العسكري بوضع الأسس والأطر الحاكمة للمرحلة الانتقالية.

وعرض المحور الثالث طبيعة العلاقة بين الإخوان والدولة، من خلال طرح عناصر رئيسية، هي: العمل السياسي تحت السقف والأفق الذي فرضته الدولة وعدم محاولة رفع سقف ذلك أو تجاوزه، والاعتبار بأن جماعة الإخوان تمثل ملفا أمنيا طوال الوقت وعدم السعي لنقله إلى ملف سياسي، وغياب أي مؤشرات للطموح السياسي عمليا أو في مساحة تطوير الفكر السياسي أو التنظير له، وعدم انتهاز فرص الانفتاح والتمدد فيها، وعدم العمل الجاد لجعل حرمان منتسبي الإخوان من الوجود في المؤسسات العامة للدولة؛ كقضية رأي عام ضاغط أو مطلب عادل والاستسلام في ذلك للواقع.

أما الورقة الأخيرة، فقد تحدثت عن علاقة جماعة الإخوان بذراعها السياسي حزب «الحرية والعدالة»، متطرقة إلى ما وصفته بـ «التداخل الوظيفي والمقاصدي بين الحزبي التنافسي والدعوي التنظيمي»، وتحدثت عن مدى جاهزية الجماعة السياسية، والتقصير في صناعة وتطوير القيادات والكوادر الحزبية، والتقصير في الإعداد لإدارة الدولة، والوقوع في مصيدة الأخونة، ويمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه الوثيقة في الملحق الرابع من هذا الكتاب.

وتعتبر خطوة «المراجعة والتقييم الشامل لآداء الجماعة»، الأولى من نوعها في الحياة السياسية المصرية، فلأول مرة تعلن قوى سياسية عن مراجعات تفصيلية لأدائها منذ ثورة يناير وحتى الآن.

ومباشرة بعد صدور الوثيقة، جاءت ردود الأفعال من النشطاء والخبراء تشكك في صحة وصف الوثيقة بأنها تمثل مراجعة مقارنة مع مواقف الجماعة الأولى، وجاء أول رد من «الحرس القديم» حيث تبرأت تلك الجبهة من المراجعات التي أعلن عنها تيار الشباب.

وقال المتحدث باسم الجماعة طلعت فهمي في بيان إن «جماعة الإخوان المسلمين تؤكد أنه لم يصدر عن أي من مؤسساتها أي أوراق بشأن مراجعات أو تقييم لأحداث»، كما أكد فهمي «عدم صلتها (الجماعة) بالبيان». أما الإعلامي الإخواني، والمختص بالفكر السياسي الإسلامي والحركات الإسلامية، عزام التميمي، فقد انتقد ما أعلن عنه المكتب العام لجماعة الإخوان المسلمين المصرية (مكتب الإرشاد المؤقت)، المعبر عما يعرف بـ»تيار التغيير» داخل الجماعة، بشأن نتائج ملف «مراجعة وتقييم» أداء الإخوان، وأكد أن هذه الأوراق مجرد دراسة نقدية سطحية من الخارج وليست مراجعة عميقة من الداخل، وقال في تدوينة له على شبكة التواصل الاجتماعي»فايسبوك»: «إضافة إلى ما يشوب الدراسة من ضعف، فإنه ينال من قيمتها أنها تأتي في سياق شقاق ونزاع وتدابر أفرزته المحنة التي تعرضت لها الجماعة، وتنافس مذموم على من ينطق باسم الإخوان ويمثل قواعدهم في هذه المرحلة العصيبة»، وأضاف: «حسبما أرى، لا يوجد اليوم من الإخوان في مصر ولا خارجها من يملك المبادرة أو لديه وصفة للخروج من المحنة، والذي يتطلب بادئ ذي بدء رأب الصدع ولم الشمل وتوحيد الصف، وهي أمور تتناقض مع الإثارة والدعاية والاستعراض في وسائل الإعلام»، كما أكد التميمي أنه «منذ الانقلاب العسكري على الديمقراطية بمصر في صيف 2013 تكرس لدى بعض عناصر الإخوان ممن اضطروا إلى مغادرة مصر، الظن بأنهم إذا خرجوا على الناس بمراجعات وانتقادات ذاتية فإن ذلك سيساعدهم وسيساعد الجماعة في محنتها، والحقيقة أن هذا مطب خطير وقع فيه هؤلاء، الذين ساهموا من حيث لا يدركون في تعميق الأزمة. الذين يشهرون سيوفهم في وجه الإخوان باسم النقد والمراجعة لا يقدمون جديدا، وإنما يعبرون عن حالة من الإحباط والغضب، والأحرى بهم أن يجتهدوا في رأب الصدع بدل أن يوسعوه، وأن يلموا الشمل بدل أن يبعثروه».

أما المنسق الإعلامي لملف التقييمات بالجماعة، عباس قباري، فيرى أن جماعة

الإخوان انتهت من المرحلة الأولى من طرح تقييمات فترة ما بعد الثورة، وبدأت ثاني مراحل التقييم بفتح النقاش لأعضاء الجماعة بالداخل والخارج بالتوازي مع فتح النقاش المجتمعي حول هذا الملف بين النخب والرموز السياسية والفكرية والشرعية والمهتمين بالشأن العام. وأردف: «ستعمل الجماعة على الاستفادة من كل آراء المخلصين والمفكرين وأصحاب الرأي والتجارب، لاستكمال ملف التقييمات، قبل اعتماده بشكله النهائي داخل مؤسسات الجماعة المنتخبة، توطئة لإصدار وثيقة بهذه التقييمات في شكلها النهائي، لتكون سنة يستن بها القادة المقبلون لجماعتنا، وليكون التقييم والتعديل والتصويب هو منهج جماعتنا بشكل دائم، لنسير دائما بخطى نحسب أن تكون صحيحة لتحقيق المشروع والنهوض بالوطن والأمة». كما «رفض نشطاء سياسيون تقييم الأداء الذي طرحته جبهة القيادة الشبابية لجماعة الإخوان المسلمين تحت عنوان «تقييمات ما قبل الرؤية - إطلالات على الماضي»، مشيرين إلى أن هذه التقييمات مجرد مناورة سياسية، بينما يرى نشطاء أن هذه التقييمات لن تعيد الاصطفاف بين الإخوان والقوى السياسية التي شاركت بالثورة. وكان من الواضح أن المشهد السياسي كله يحتاج إلى مراجعات شاملة وليس (الإخوان) فقط.

وقالت جبهة القيادة الشبابية في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني إن الجماعة ستكشف تفاصيل التقييم الذي تعرضه على 100 من المفكرين والسياسيين وأصحاب الرأي، كما ستقوم بتنقيحه لعرضه على الرأي العام. ويرى حازم عبد العظيم الناشط السياسي أن من يريد مراجعة نفسه عليه الاعتراف بأخطائه كاملة، ولكن الإخوان لا يقومون بهذا. وأضاف عبد العظيم أن الجماعة عليها مواجهة نفسها بشكل مباشر، من خلال إصلاح السلبيات الكثيرة التي بداخلها أولا، قبل تقديم مراجعات وهمية، مشيرا إلى أن طرح الإخوان لهذه المراجعات حاليا له علاقة بمحاولة التنصل من مسئوليتها عن نتائج استفتاء 19 مارس 2011 الذي اشتهر ب»غزوة الصناديق». وتابع قائلا: إن «بيان الإخوان الأخير به مغالطات كثيرة، فهم أكبر من أخطأوا في حق الثورة، كما أنهم لم يتطرقوا لتبنيهم العنف منذ تظاهر القوى السياسية ضد محمد مرسي في ميدان طلعت حرب عقب مرور 100 يوم من حكمه، عندما اعتدوا علينا». كما لفت عبد العظيم الانتباه إلى أنَّ الإخوان ليسوا وحدهم المنوط بهم عمل مراجعات، ولكن جميع السياسيين والقوى المشاركة في ثورة 25 يناير عليها عمل مراجعات والاعتراف بما اقترفوه

في حقها. فيما أوضح شريف الروبي، القيادي بحركة 6 أبريل، أن جميع القوى السياسية مخطئة في حق الثورة، لكن جماعة الإخوان ارتكبت أخطاء جسيمة منذ رحيل مبارك حين بدأت بالتحالف مع المجلس العسكري، مما أدى إلى وقوع القوى الثورية في أخطاء لكنها لم تؤثر على الثورة بشكل كبير، مفسرا هذه المبادرة، بأن قيادات الإخوان تحاول العودة إلى المشهد الإعلامي من خلال إطلاق مثل هذه المبادرات الجدلية، مؤكدا أن الإخوان ليسوا من الداعين للاصطفاف الوطني؛ لأنهم غير قادرين على الوصول إليه فيما بينهم».

ـ عائق تحولات المحيط الخاجي

لم تنتبه جماعة الإخوان المسلمين إلى أنها تعيش تحولات كبرى تتطلب مراجعات أكبر، ولا يمكن لهذه العملية أن تتم من غير تجاوز العقلية القطبية التي أشرت إليها في العائق الأول، والتي تكرس حالة الثبات التي تسيطر على المخيال الإخواني، فتجعل من الجماعة تنظيما أقرب إلي صورة طوباوية عن الجماعة «الصامدة» و«الثابتة» رغم تعاقب المحن عليها عبر ثلاثة أرباع القرن أو يزيد.

لقد بدأ التنظيم العالمي للإخوان المسلمين يتشكل نهاية السبعينيات من مُمثلي التنظيمات القطرية، وقاد عملية تأسيسه عدد من أفراد الرعيل الأول من قادة الجماعة في مصر كان معظمهم من رجال التنظيم الخاص الذين تسيطر عليهم فكرة استعادة دولة «الخلافة الإسلامية»، من أبرزهم مصطفى مشهور وكمال السنانيري وأحمد حسنين ونفيس حمدي. غادروا جميعهم السجون الناصرية التي قضوا فيها سنوات طويلة حتى قرار الرئيس السادات بالإفراج عنهم في أوائل السبعينيات، وفي سنوات معدودة نجحوا في تجميع خيوط التنظيمات الإخوانية المتناثرة خاصة في الخليج وأوروبا، وأسسوا نواة تنظيم دولي محكم له لائحة منظمة وقيادة محددة وأعلنوا ميلاده رسميا في مايو 1982. كما استمر نجم التنظيم العالمي في الصعود طوال عقد الثمانينات وبعضا من سنوات التسعينيات، وصار الحديث عنه يجذب أنظار الخصوم والأنصار على السواء، ولكن التحولات التي طالت الجماعة تقول إن التنظيم العالمي لم يبقى منه إلا الذكرى والبريق الذي يخطف الأنظار بينما لا زالت قيادات وقواعد التنظيم داخل وخارج مصر، تتفاعل

مع الأحداث السياسية الكبرى كما لو أنها قضية مصيرة أو قضية «حياة أو موت»، وهو ما سيتأكد من خلال تعامل الفرع الإخواني في المغرب.

لقد سبق للباحث المصري حسام تمام أن وجه تحذيرا بخصوص إصرار الإخوان على «الحنين إلى صورة التنظيم العالمي الحديدي المتماسك، والمبالغة في تقدير حجمه ودوره، ويتابعهم في ذلك خصوم يجدون في هذه الصورة ما يبرر إشاعة الخوف والرعب من الإخوان، في حين أن الواقع يختلف تماما عن هذه الصورة. ولكن الواقع يقول إن الانغماس في العمل السياسي جعل المصلحة العليا هي المصلحة الوطنية، سواء للتنظيم القُطْري أو لمشروعه الوطني، فهموم هذه التنظيمات وحساباتها وطنية بحتة لا يحتل فيها البعد العالمي إلا مساحة ضئيلة جدا تعكس في النهاية وتوظف لمصلحة المحلي الوطني، ومن هنا رفضت قيادة التنظيم القطري في فلسطين - حركة حماس- الوساطة التي طلبها الراحل ياسر عرفات من قيادة الإخوان في مصر للضغط علي حماس في إطار المفاوضات بينها وبين فتح، وغلبت حماس مصلحتها، أو رؤيتها لمصلحة التنظيم القطري، على أي اعتبارات أخري بما فيها التقدير للقيادة التاريخية لإخوان مصر. كما أن المناخ الدولي ساعد في هذه التحولات التي طالت التنظيم العالمي، فقد انتهت حقبة الحرب الباردة، وانفردت الولايات المتحدة بقيادة العالم كقطب وحيد من دون منافس، وحين وقعت هجمات شتنبر عام 2001 وبدأت حربها العالمية على ما أسمته بالإرهاب أتت الرياح بما لا تشتهي سفن الإخوان التي فضلت التخفف من «العالمية».

من أزمات الجماعة والتنظيم العالمي للإخوان، واحدة تعتبر أزمة جوهرية حسب الباحث الأردني محمد أبو رمان وهي أزمة «تتبدى في انتهاء الشروط التاريخية والسياسية والمجتمعية التي أنتجت الجماعة وأفكارها ومدرستها، وأثّرت كثيرا على الأفكار التي حكمتها، وحتى طبيعة بنيتها الداخلية التي تقوم على الهرمية والمركزية ومفاهيم الطاعة والالتزام الصارم بأنظمة الجماعة، وهي منظومةٌ حركية أقرب إلى «العسكرية» منها إلى المدنية. ومعلوم أن الجماعة تأسست في مصر، ثم انتقلت إلى باقي الدول العربية، بوصفها ردّا على تيار التغريب والعلمنة وانهيار الخلافة الراشدة، فكانت تهدف إلى «أسلمة الحياة» انطلاقا من الدائرة الصغيرة؛ الفرد إلى الأسرة ثم المجتمع فالحكومة الإسلامية، عبر التأكيد على قيمة الجماعة الرئيسية بأن الإسلام شامل ومتكامل لكل

مناحـي الحيـاة ومسـتوياتها.

وسـاهم «الإخـوان»، عـبر جهـود وأجيـال وثقافـة وحركـة مجتمعيـة، خـلال العقـود الماضيـة، في تغيـير مشـهد التديّـن المجتمعـي، وأصبـح هنالـك تيـار عـام في المجتمـع متديـن مـع اندماجـه في المجتمـع والعـصر، أي لم يعـد الديـن منحـسرا في فئـةٍ معينـةٍ معزولـة اجتماعيا، بـل أصبـح هنالـك تيـار عـام كبـير في المجتمـع، محافـظ ومتديـن عمومـا، وباتـت الحـركات الإخوانيـة مـن أكـبر القـوى المجتمعيـة وأكثرهـا فاعليـة»، ولكـن عـلى جماعـة الإخـوان اليـوم «مهـمات جديـدة وتحدّيـات كبـيرة وأولويـات مختلفـة، فعليهـا مواجهـة التطـرّف والعنـف، وتقديـم نموذجهـا السـياسي وتأصيلـه، وهـو نمـوذج يختلـف كثـيرا عـن «اليوتوبيـا» الإخوانيـة التقليديـة»، كـما «طالـت التحـولات المجتمعيـة والثقافيـة والتكنولوجيـة أيضـا طبيعـة البنيـة التنظيميـة للجماعـة ذات الطابـع العسـكري الهـيراركي، إذ أصبحـت طبيعـة العمـل الاجتماعـي ونمطيتـه الجديـدة الفاعلـة تقـوم عـلى نظـام الشـبكات الأفقـي، وليـس العمـودي، كـما أنّ التحـوّل نحـو العمـل الحـزبي (مـع تأسـيس أحـزاب إسـلامية لتمثيـل الإخـوان في اللعبـة السياسـية) فـرض بـدوره مفاهيـم أقـرب إلى المدنيـة والديمقراطيـة، وتجـاوز الأطـر التقليديـة في العلاقـات داخـل الجماعـة. وأضـاف الكاتـب محمـد أبـو رمـان، أنـه «عـلى الرغـم مـن أنّ جماعـة الإخـوان المسـلمين في الأردن ومـصر، مثـلا، لم تصـل إلى «القـرار التاريخـي» المغـربي والتونـسي، إلاّ أنّ نتيجـة ذلـك دخولهـا في أزمـات داخليـةٍ عنيفـةٍ، وازدهـار حالـة الانشـقاقات وصراع الأجيـال واختـلاف الأجنـدات، وظهـور ذلـك علنيـا للمـرة الأولى عـلى المـلأ، وفي شاشـات الفضائيـات. مـع ذلـك، المحصلـة لهـذه الأزمـات، مثـل الحالـة الأردنيـة، هـي أنّ الجماعـة تتـولّى إلى الظـل عمليـا، وتـترك المجـال للأحـزاب السياسـية المنبثقـة عنهـا، لتقـود هـي العمـل السـياسي وتظهـر في المجـال العـام، بينـما تتحـوّل الجماعـة إلى «مدرسـة روحيـة»، لا أثـر مبـاشر لهـا في الحيـاة العامـة، وسـيزداد تراجعهـا مـع مـرور الوقـت، وسـتدخل في مرحلـة «تعويـم» التمثيـل السـياسي لهـا، عـبر أحـزابٍ سياسـية بمرجعيـة إسـلامية، تبتعـد عـن «حلـم الجماعـة» التاريخـي، بالوصـول إلى السـلطة، وتندمـج أكـثر في التحـولات الجديـدة، عـبر اقتفـاء التجربـة التركيـة».

توجـد أشـكال وألـوان مـن التديـن في الديـن الواحـد، ويفـسر الباحـث المـصري جـلال أمـين أن «الإسـلام واحـد، ولكـن التديـن الإسـلامي يختلـف مـن عـصر إلى عـصر، ومـن شـخص

لآخر. ونفس القول ينطبق على كل الأديان الأخرى. دين محمد عبده هو نفسه دين تلميذه رشيد رضا، ونفس دين حسن البنا، وسيد قطب.. إلخ، ولكن تدين كل واحد من هؤلاء يختلف عن تدين الآخرين، وينطبق نفس الشيء أيضا على المعاني التي يفهمها الناس من التعبير الواحد»، وهذه قراءات لم تنتبه إليها الحركات والجماعات الإسلامية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين.

ـ عائق الارتباطات التنظيمية مع الخارج

أما العائق الثالث، فإنه يتعلق بتاثير مؤسسات ودعاة وإعلاميين، مؤثرين على مشروع الجماعة، وهناك مجموعة من الأمثلة، منها دور قناة «الجزيرة» القطرية وتصريحات وخطب الشيخ يوسف القرضاوي إضافة إلى الدور السياسي لبعض دول الشرق الأوسط. ويمكن أن نتوقف عند واحدة منها تتعلق بمقالة حررها الإعلامي الإخواني أحمد منصور، والذي يعمل في قناة «الجزيرة»، ونشرها في صفحته الرسمية على «الفايسبوك». ومن المعروف أن قناة «الجزيرة» حليفة للتنظيم الدولي للإخوان، ويتجسد ذلك من خلال عدة مؤشرات، كان أهمها حضور الشيخ يوسف القرضاوي، وقد اشتغل الباحث وليد الشرفا على خطاب القرضاوي في برنامج» الشريعة والحياة»، حيث تستدعي القراءة كل التناقضات التي أحدثها القرضاوي في المنهج القطبي، مع قدرة عالية للقرضاوي وعبر تحالف مع المرئي للفضائية على تزييف الوعي مع الإيهام بانسجام الفكر الإخواني وتماسكه.

لقد اعترف الإعلامي الإخواني أحمد منصور إلى أن «غياب المحاسبة واللوائح الحاكمة داخل التنظيم العالمي للإخوان المسلمين مكن شخصيات مثل ذنيبات ليصبح عضوا في التنظيم، وأنه أصبح معول هدم داخل الجماعة، لغياب المحاسبة والشفافية وغلبة سياسة تبويس اللحى والأبوية، وعلى المخلصين من الإخوان المسلمين لاسيما القيادة الجديدة أن إعادة النظر في الكيان الهلامي المتكلس المسمى التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، الذي أسس في العام 1985 لظروف وأسباب تختلف كثيرا عن واقع اليوم، وهو في الحقيقة اسم كبير مخيف يقلب الدنيا على الإخوان، ويخيف العالم منهم دون طائل، لا سيما بعدما تحول إلى منتدى لكبار السن والمنتفعين من الإخوان، من

محبي الوجاهة والمناصب الفارغة»، كما أشار الإعلامي الإخواني إلى أن «التنظيم العالمي ليس له أي دور فاعل أو إنجازات ملموسة على أرض الواقع، وتغيب عنه الرؤية، ويفتقد الدور الواضح، لأن مصيبة الإخوان الكبرى هي انعدام المحاسبة والشفافية والمؤسساتية»، وطالب بناء على ما سبق، أن يتم «تفعيل التنظيم العالمي بقيادات تعيش العصر، وتعرف واجباتها ومسؤولياتها أمام الله أولا، ثم أمام الناس والتاريخ، وإما أن يتم حله وتسريح من فيه بعد محاسبتهم على ما أخذوا وماذا قدموا طوال السنوات الماضية، لأن الأموال التي تجمع من جيوب الإخوان ليست هبة ولا منة لأحد، ولا تصرف بغير حساب، وإنما هي لأبوابها المشروعة»، ومعتبرا كذلك أن «أساس الداء داخل الإخوان هو انعدام المحاسبة للكبار، واختطاف القرار من قبل الذين يعتبرون أنفسهم أوصياء على الجماعة والدعوة، ولن يحدث إصلاح حقيقي داخل الإخوان -حتى لو استبدلت القيادة- دون مصارحة ومكاشفة، ولن يحدث تغيير دون محاسبة وعقاب، ولن ينصر الله إلا من ينصره».

أحصى الكاتب شريف محمد جابر في مقالة بعنوان: «قراءة في دور الحركة الإسلامية والدلالات المستفادة» مجموعة من الأخطاء في التصورات الصادرة عن الجماعات الإسلامية منها: «إسبال الشرعية على النظم الجاهلية» و«ضمور الفكر السياسي والانشغال بقضايا الفرد»، ويرى أنه «ما قبل الثورات، وعلى استمرار سنوات طويلة دخلت فصائل من الحركة الإسلامية في الكيان العضوي للأنظمة الجاهلية لأجل الإصلاح من الداخل، أي شاركت في العملية السياسية في تلك الأنظمة، وبدلا من أن تقوم هذه الفصائل برفع الالتباس حول هذه الأنظمة، وبيان أنها أنظمة لا تحكم بما أنزل الله فلا تملك أي شرعية للوجود، بدلا من ذلك ساهمت في ممارساتها تلك بزيادة الغبش والالتباس حول قضية «الشرعية» على الشعوب المسلمة، وظهر أثر ذلك في الثورات الأخيرة متمثّلا بخفوت صوت المطالبة بتحكيم الشريعة وسيادة الصوت الذي تقوده نخب مختلفة المشارب تنادي بالحريات والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والدولة المدنية، وانقادت الشعوب لهذا الصوت غافلة هي عن حقيقة قضيتها وأساس مشكلاتها».

كما اعتبرت الوثيقة أن تجاوز أخطاء جماعة «الإخوان المسلمين يتطلب العودة إلى تصحيح المفاهيم ووضوح مفهوم التوحيد ومقتضياته عند فئة غالبة في مجتمع المدينة

(أو أي مجتمـع)؛ وضـوح قضيـة الشرعيـة، وتميـز فسـطاط الحـق (الإسـلام) عـن فسـطاط الباطـل (الجاهليـة)؛ تجـرّد الدعـوة للـه عـز وجـل، وخلوّهـا عـن أي مصلحـة أرضيـة تشـوبها؛ صفـوة قياديـة صلبـة تقـود المجتمـع بعـد ترسّـخ هـذه المفاهيـم؛ قواعـد شـعبية تنحـاز بقـوة إلى هـذه القيـادة ومطالبهـا، بحيـث يصعـب كسرهـا مـن أي فئـة مـن داخـل المجتمـع أو مـن خارجـه»، وأضـاف أنـه «عـلى هـدى التغيـير الأول قبـل أكـثر مـن أربعـة عـشر قرنـا ينبغـي أن تسـير الحركـة الإسـلامية، فالاندمـاج في النظـم الجاهليـة لـن يزيـد قضيـة الشرعيـة إلا غبشـا والتباسـا» وأنـه لا بـد «مـن دعـوة تصحـح للأمـة مفاهيمهـا في التوحيـد والشرعيـة، ومـا تقتضيـه مـن مفاهيـم الحكـم، والـولاء، والإيمـان، والإسـلام، وركائـز العقيـدة الإسـلامية، ومفاهيـم شرعيـة الوضـع، وشرعيـة الحكـم، وضرورة مشـاركة الأمـة، وشروط توليـة الحاكـم، وآليـات عزلـه، والضوابـط الشرعيـة لـكل ذلـك، وتصحيـح المفاهيـم حـول طبيعـة النظـام السـياسي والاقتصـادي والاجتماعـي في الإسـلام. ثـم لا بـد مـن إحيائهـا مـع قـوة الشـعور الدينـي وتعميـق صلتهـا باللـه واليـوم الآخـر وتوقـير الرسـول الكريـم صـلى اللـه عليـه وسـلم ومتابعتـه والوعـي بالواقـع وترسـيخ قيـم الإسـلام، مـن علـوّ الهمـة والصـدق والعزيمـة وإرادة النهضـة والخـروج مـن التبعيـة والاسـتضعاف والتخلـف نحـو الريـادة والتمكـين والاسـتخلاف».

إن عـدم الاسـتفادة مـن دروس التجـارب التاريخيـة، وتغليـب الإخـوان مصالـح الجماعـة عـلى الوطـن، حتـى لـو كانـوا في موقـع المسـؤولية التـي تفـرض عليهـم الدفـاع عـن مصالـح الوطـن، يفـسر مـا قـام بـه العضـو الإخـواني محمـد يتيـم، نائـب رئيـس مجلـس النـواب المغربي آنـذاك والوزيـر حاليـا، وعضـو الأمانـة العامـة لحـزب العدالـة والتنميـة، مبـاشرة بعـد ثـورة 30 يونيـو في مـصر، مـن خـلال إشرافـه عـلى جمـع توقيعـات البرلمانيـين المغاربـة عـلى عريضـة أعـدت مـن طـرف مجموعـة مـن الاخـوان المسـلمين، هدفهـا الحصـول عـلى ألـف توقيـع مـن أعضـاء برلمانـات دول إسـلامية وغربيـة قبـل إحالتهـا عـلى مؤسسـات ومنظـمات دوليـة، حكوميـة وغـير حكوميـة، ضمنهـا منظمـة الأمـم المتحـدة، و»مطالبتهـا بتحمـل مسـؤوليتها إزاء مـا يجـري في مـصر». وجـاءت العريضـة بعنـوان «ضـد الانقـلاب في مـصر»، وتدخـل في إطـار حملـة «برلمانيـين ضـد الانقـلاب»، كـما أسـماها مدشـنوها، والتـي أشرفـت عليهـا لجنـة تنسـيق تضـم في عضويتهـا البرلمـاني الـتركي أمـر اللـه إيشـلر، والكويتـي نـاصر الصانـع، واللبنـاني عـماد الحـوت، إضافـة إلى محمـد يتيـم، ويجمـع بينهـم الانتـماء إلى الإخـوان المسـلمين، فعـماد الحـوت، وهـو أحـد أعضـاء اللجنـة، هـو برلمـاني لبنـاني عـن الجماعـة الإسـلامية التـي تعـد

فرعا لجماعة الإخوان المسلين في لبنان، كما أن الكويتي ناصر الصانع هو نائب عن الحركة الدستورية الإسلامية أو «حدس»، وهي لافتة سياسية كويتية أعلن عنها في 1991 بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي، لتكون واجهة سياسية لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت.

«ما بعد الإسلام السياسي» عند إخوان تونس

تعود العلاقات التنظيمية والفكرية بين حركة «النهضة» التونسية وجماعة الإخوان في مصر إلى سنوات التأسيس الأولى، حين كانت تسمى الجماعة الإسلامية. ففي موسم الحج سنة 1973 توجه أحد قادة الجماعة، وبايع المرشد العام لجماعة الإخوان حسن الهضيبي في تلك الفترة. ومع تأسيس التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين رسميا سنة 1982 على يد المرشد الخامس للجماعة مصطفى مشهور، انخرطت حركة الاتجاه الإسلامي وأصبحت عضوا ناشطا في التنظيم يمثلها أميرها الشيخ راشد الغنوشي. وقد اضطلع الغنوشي بدور محوري في أوروبا والمغرب العربي لصالح التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، والذي بدا بشكل مبكر ومنذ بدايات نشأة الحركة الإسلامية في تونس. وفي شهادة قدمها الشيخ عبد الكريم مطيع، مؤسس الحركة الإسلامية بالمغرب ونشرت في مارس 2014، اتهم فيها الغنوشي «بالعمل على اختراق الحركة الإسلامية في المغرب بتكليف من جماعة الإخوان المسلمين نهاية السبعينيات، من القرن الماضي والتجسس لفائدة التنظيم العالمي للجماعة»، على حد قوله. وقال الشيخ عبدالكريم مطيع الحمداوي في مقال له، نشره موقع «هسبرس» المغربي ضمن سلسلة حول تاريخ الحركة الإسلامية بالمغرب: «إن جماعة الإخوان المسلمين كانت ترسل الغنوشي في رحلات تفقدية من أجل استجلاء الأوضاع بكل من الجزائر والمغرب، واقتراح الحلول والخطط الخاصة بالتعرف على الفصائل الإسلامية القائمة بها ومحاولة استقطابها، وفي هذا الاتجاه أرسل راشد الغنوشي إلى الجزائر عقب اعتقال محفوظ النحناح، فأجرى عددا من الاتصالات بالمجموعات الإسلامية على اختلاف مشاربها، ثم قدم للتنظيم تقريرا مكتوبا ومفصلا لرحلته في أكثر من خمسين صفحة اقترح عليه فيه أسماء تخلف النحناح أثناء اعتقاله.

ويـرى باحثـون أن العلاقـات التنظيميـة بـين التنظيـم العالمـي لجماعـة الإخـوان المسـلمين وحركـة «النهضـة» التونسـية، هـي «علاقـة فـرع بالأصـل وقـد سـبقتها علاقـات فكريـة ومنهجيـة متينـة، بحيـث لم تعتمـد النهضـة في تونـس الأدبيـات النظريـة الدينيـة للتنظيـم الـدولي للإخـوان فحسـب بـل وعـلى أسـاليب مخطـط تكويـن الفـرد والجماعـة ونظـام الأسرة المعتمـد كذلـك. ثـم اعتمـدت كذلـك عـلى وسـائل التنظيـم العالمـي في التمكـين والوصوليـة والاندسـاس في أجهـزة الدولـة ومكونـات المجتمـع المـدني والجامعـات. فقـد كان نفـس الأسـلوب متبعـا تقريبـا في الجامعـات المصريـة والتونسـية وفي أجهـزة الدولـة والإدارات، كانـت كلمـة الـسر في كل مـن تونـس والقاهـرة وعواصـم عربيـة أخـرى ينتـشر مـن خلالهـا الإخـوان انتشـارا هــي الاندسـاس في شرايـين الدولـة».

كـما تعلـم التنظيـم الإخـواني التونـسي أسـاليب اخـتراق الأجهـزة الأمنيـة مـن جماعتـه الأم في القاهـرة، وسـاعد قـادة التنظيـم العالمـي توابعهـم في تونـس عـلى المـضي قدمـا في خطـة اخـتراق المؤسسـة الأمنيـة والعسـكرية في منتصـف الثمانينيـات، والتـي انتهـت بفشـل ذريـع عقـب أحـداث انقـلاب 8 نوفمـبر 1987 الفاشـل» مثلـما يـورد ذلـك «الإخـوان المسـلمون في تونـس: النهضـة عـلى طريـق إخوانهـم».

قـد يكـون الفـرع التونـسي للتنظيـم الـدولي للإخـوان المسـلمين، أقـرب الفـروع إلى أطروحـة «مـا بعـد الإسـلام السـياسي»، وهـو النمـوذج الـذي اشـتهر بمراجعـات مقارنـة مـع باقـي الفـروع، ومنهـا صـدور قـرار عـن مجلـس شـورى حركـة «النهضـة» بتاريـخ 9 مايـو 2016، بفصـل العمـل السـياسي للحـزب عـن الأنشـطة الدعويـة، وجـاء ذلـك مـن خـلال «تغريـدة» عـلى موقـع التواصـل الاجتماعـي «تويـتر»، في الحسـاب الشـخصي لرئيـس الحركـة، راشـد الغنـوشي، حيـث اعتـبر أن «النهضـة سـتتحول إلى حـزب يعمـل في الحقـل السـياسي فقـط، تاركـة الشـأن الدعـوي للجمعيـات المدنيـة».

وحـول اقـتراب اجتهـادات راشـد الغنـوشي مـن فكـرة «مـا بعـد الإسـلام السـياسي»، فإنـه «لا يمكـن أن نسـتبعد إمكانيـة ظهـور اتجـاه داخـل الإسـلام السـياسي، وربمـا داخـل حركـة النهضـة ذاتهـا، يدعـو إلى «الدفـاع عـن مطلـب الحريـة الفرديـة، إسـوة بالحـركات الديمقراطيـة المسـيحية»، حسـب متابعـات عبدالدائـم السـلام.

إن المراجعات التي تقوم بها حركة «النهضة» التونسية، ظهرت عندما صدرت لائحة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي المتكون من 217 عضوا، تَم انتخابهم من قبل التونسيين الذين سجلوا في انتخابات جرت في 23 أكتوبر 2011، وهي انتخابات أفضت إلى فوز حزب حركة النهضة بالنصيب الأوفر من مقاعد مجلس بحصولها على 89 مقعدا، ثم تلاه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بعدد 29 مقعدا، فيما حلت قوائم العريضة الشعبية ثالثا بنصيب 26 مقعدا.

إن نتائج أولى انتخابات تشريعية تنظم في تونس بعد اندلاع أحداث «الربيع العربي»، هي التي خولت لحركة النهضة الإخوانية الفوز بمنصب رئيس الدولة، ولكن الحركة، بقيادة الشيخ راشد الغنوشي، قررت الرهان على صيغة «حُكم ائتلافي»، بخلاف ما جرى مع النموذج المصري، من خلال التحالف مع حزبين علمانيين، وهما حزب المؤتمر برئاسة الناشط الحقوقي المنصف المرزوقي وحزب الكتلة الديمقراطية بقيادة مصطفى بن جعفر. وعلى الرغم من أن هذا الائتلاف كلفه تقليص عدد من الوزارات التي حصل عليها حزبه، ورغم موجات الغضب الكبيرة من نشطاء الحزب، إلا أن الغنوشي لم يتنازل. ولم تنته المفاجآت التي فاجأ بها الغنوشي الجمهور عندما تمت مناقشة الدستور الذي يجب اعتماده لتونس، وعلى هامش الدفاع عن تبني هذا التوجه، وصف الغنوشي صيغة الحكم الائتلافي في تونس بكونها «أكثر من ضرورة براغماتية فرضتها نتائج الانتخابات، بل هي صيغة مُثلى للحكم في ظروف الانتقال»، وأكد أن إجازة الدستور لا بد أن تتم بالتوافق بين القوى السياسية، وليس بالأغلبية الميكانيكية»، كما ردّ الغنوشي على الانتقادات التي وجهت إليه من بعض الجماعات السلفية قائلا: «اكتفينا بالفصل الأول من دستور 1959 الذي تبناه الدستور الجديد لأنه ينص بوضوح على أن تونس دولة مستقلة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها، ونحن لا نريد أن نقسم تونس بين أنصار الهوية الإسلامية للدولة والداعين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في بلد يخلط غالبية ساسته ونخبه بين الشريعة ومقاصد التشريع الإسلامي من جهة وتطبيق القضاء للحدود الشرعية مثل قطع أيدي السارق وجلد الزاني».

إن قراءة أسباب هذه التحولات عند الفرع التونسي للتنظيم الدولي للإخوان، وتحليل طبيعة هذه المراجعات تجعل الفرع قريبا من «ما بعد الإسلام السياسي»،

ولذلك لا بد من العودة إلى بعض أحداث التاريخ المعاصر، حين عرفت تونس مشروع التحديث في القرن التاسع عشر، فكان خير الدين التونسي (1820 ــ 1889 م) صاحب كتاب «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»، التي حملت مقدمته آراء حديثة نتيجة رحلته إلى الغرب، وظهر في مصر رفاعة الطهطاوي (1801 ــ 1873 م) صاحب الأفكار التحديثية في كتابه «تخليص الإبريز في تلخيص باريز»، كما عرفت تونس العهد الصادر في 1864، ويعد دستورا حديثا بعدها بحوالي 12 عاما، صدر في مصر دستور حقيقي في عهد الخديوي إسماعيل، كما زار الشيخ محمد عبده تونس عام 1884، وتعد هذه الجماعات بداية ظهور السلفية الإصلاحية في تونس والعالم العربي.

إن «الغنوشي يتحدث عن توسيع الدوائر القومية، معتبرا الدائرة الأولى هي دائرة الإسلام، وهي دائرة عقائدية وحضارية ونضالية، وفي ذلك يقرر أن المجتمع الإسلامي مجتمع تعددي، اعترف بحق المواطنة للمسلم واليهودي والمسيحي، ولم يستثنِ عنصرا من العناصر المكونة للمجتمع من حق المواطنة. أما الدائرة الثانية فهي دائرة العروبة، وفيها يُقرر أنه لا ينبغي أن يتصور أحد أن هناك عداءً بين الإسلام والقومية، وأن القومية العربية رباط أساس يساهم في تقوية الكيانات السياسية. ونجد بعد هذا في فكر راشد الغنوشى محاولات عديدة للتوفيق بين القيم الديمقراطية والإسلام، وهو في ذلك يطبق نظرية المقاصد في الحديث عن الديمقراطية في الإسلام، ويقارن في ذلك بين فكرة الإجماع في الفقه وفكرة الأغلبية في السياسة»، كما يُبين الكتاب أن «حركة النهضة تميزت عن جماعة الإخوان المسلمين بانفتاحها الهائل على العصر، حيث يتضمن الكتاب تعريفا باجتهادات راشد الغنوشي في قضايا الديمقراطية والحريات العامة والعمل النقابي وحقوق المرأة وحريتها».

فبالنسبة لقضية المرأة، يعترف الغنوشى بحقوقها، إقرارا واضحا ومباشرا مستندا إلى إعادة تأويل النصوص الدينية الواردة وعمل قرارات مضادة للتاريخ والواقع الإسلامي، مخالفا تفسيرات الفقهاء التقليديين. فمثلا ينتقد الرجل أفكار الماوردى وابن حزم مؤكدا استنادها إلى عموميات الاسلام من خلال تأكيدها على وجود فروق نوعية بين الذكر والأنثى، ويُفند تلك الأفكار منتهيا إلى أنه ليس في الإسلام ما يبرر إقصاء المرأة التي تعد نصف المجتمع من دائرة المشاركة والفعل في الشؤون العامة. وبالمحصلة، يختلف طرح

الغنوشي في حرصه على مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق السياسية سواء تعلق الأمر بحق الترشح أو بالرئاسة في تعارض واضح مع ما طرحه الإخوان المسلمون في مصر حين يرون مثلا عدم جواز ولاية المرأة شرعا ويدللون على ذلك بحديث منسوب للنبى نصه: «ما أفلح قوم ولوا عليهم إمرأة « وهو حديث يعتبره الغنوشى مرتبطا بحادثة معينة ولا يصلح لاستخلاص حكم عام.

هذه اجتهادات متقدمة مقارنة مع اجتهادات باقي الإخوان، ولذلك يمكن الاستنتاج أن «سلوك حركة النهضة التونسية كان أكثر صدقا في التعبير عن واقعيتها السياسية وعن استيعابها للأزمة العاصفة بالإسلام السياسي، أي أن سلوكها كان واقعيا وعاقلا خلافا لخطابها الانفعالي والمتعالي عن الواقع، والذي يهيمن عليه التقارب الأيديولوجي والشعور بوحدة المصير» حسب قراءة الباحثة التونسية آمال موسى.

هناك عدة قراءات لأهمية هذه القفزة التي قام بها راشد الغنوشي في التعامل مع ثنائية الدين والسياسة:

أ - قراءة تربط المبادرة ب»استعادة الدعم الغربي»، لأن «التيارات الدينية تستهدف من تبنيها لخطاب سياسي، يركز على التوجهات المدنية غير الدينية في نشاطها السياسي إلى إعادة تسويق ذاتها للدول الغربية كبديل معتدل في مواجهة التنظيمات الإرهابية والجماعات التكفيرية العنيفة، إذ إن هذه المناورة السياسية تأتي ضمن تكتيكات مواجهة التغير في سياسات الدول الغربية تجاه التيارات الدينية في الآونة الأخيرة، عقب ثبوت ارتباط هذه التنظيمات بالعنف، وترويجها لقيم متطرفة بين الجاليات الإسلامية في الغرب، كما يُستدل على ذلك بما توصل إليه تقرير اللجنة المستقلة بقيادة القاضي البريطاني جون جنكينز حول الإخوان المسلمين في بريطانيا المقدم للحكومة البريطانية، والذي تم إعلان أهم نتائجه في 17 ديسمبر 2015، حيث أكد ارتباط الإخوان المسلمين بالتطرف والعنف، والترويج لخطاب ومعتقدات تتعارض مع الأمن القومي البريطاني، فضلا عن التغلغل التنظيمي للإخوان في دول القارة الأوروبية، والتورط في إدارة أنشطة اقتصادية ومالية غير شرعية».

ب - هناك قراءة ثانية، سابقة على أحدث اجتهادات الغنوشي، وتخص قراءته

لمفهوم العلمانية، وفصل الدين عن الدولة، وهي قراءات كانت متقدمة عن قراءات باقي الإخوان في المنطقة. ما قام به الغنوشي في قراءة العلاقة بين العلمانية والإسلام «ينم عن ذكاء سياسي ولكنه ليس من المعرفة والفكر الفلسفي السياسي في شيء في تقديرنا. فهو قد قام بذلك بحس سياسي براغماتي عجيب أدى به إلى دمج مفاهيم ومصطلحات من سجلات مختلفة في قالب واحد هو قالب «الحكمة المبحوث عنها» كما يتصورها. وهو لا يتردّد في التسليم بعبقرية الغرب، ولكنها عبقرية تكتفي بتحويل أفكار وقيم الإسلام إلى آليات وتقنيات صناعية وسياسية، بينما يتناسى أن تلك التقنيات هي ثمرة الحكمة التي أشاح بوجهه عنها مكتفيا بمجرد نتاجاتها غير آخذ بأصولها ومبادئها الكونية: الحق الطبيعي والعقل والفرد والعقلانية والعقد الاجتماعي».

وتضيف قراءة الغنوشي هذه أن الأمر يتعلق بـ«نوع من الفتوى المؤقتة أكثر من أن تكون فكرا حقيقيا. وهو ما يذكرنا بالحيل الفقهية التي كان يمارسها القدامى لتجاوز بعض عقبات التشريع في الحالات المستعصية. ولذلك تظل العقلية المشيخية قائمة (أي قابلية التبعية للشيخ وليس فرض الشيخ تبعية الآخرين له)، الأمر الذي يذكرنا بطريقة اشتغال العقل السياسي الشيعي المعاصر، الذي هو عقل في منتهى البراغماتية هو الآخر، من خلال ابتداع الإمام الخميني لمفهوم ولاية الفقيه كإجراء عملي لرفع التعطيل الذي أصاب الفكر الحركي الشيعي من جراء القول بمفهوم غيبة الإمام. فولاية الفقيه السنية هي العلمانية «الجزئية» إلى حين عودة الإمام، أي إمكان تطبيق «الشريعة بحذافيرها» وهي العبارة الواردة في كتاب راشد الغنوشي المشار إليه أعلاه. والمقصود بذلك الشريعة كمنظومة متكاملة تغني عن كل أشكال الحكم الأخرى، وليس المقصود ضرورة تطبيق الحدود من قطع ليد السارق ورجم للزاني المحصن...الخ. ولا يشترط الغنوشي إلا شرطا واحدا للمرور إلى حكم الشريعة «الكامل» وهو قبول الناس بها ولو تطلب الأمر عرضها عليهم مرة بعد مرة حتى يقتنعوا بها.

إن مراجعات الغنوشي عبارة عن تعامل إيجابي مع الانتقادات التي صدرت عن الباحث التونسي أبو يعرب المرزوقي، والذي كان بعيدا عن العمل السياسي، قبل الحراك العربي، ولكن مع الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، ودخول حركة النهضة غمار العمل السياسي، انضم إلى حزب النهضة، قبل أن يقدم استقالته وكتابة رسالة

نشرها في صفحته الرسمية على «فايسبوك»، جاء فيها أن «أكبر عيب وقع فيه الحزب الإسلامي الذي يحكم تونس بعد الثورة، وقد يكون الأمر نفسه حاصلا في مصر، هو أنه يعمل بعكس (..) ما توجبه الاستراتيجية الحكيمة، فأصبح حكمه عملية غزو، يرد فساد (النظام) السابق بفساد من جنسه». وأضاف أيضا أن «حُكم الإسلاميين في تونس تحول إلى توزيع مغانم في الحكومة وأجهزتها، والإدارات وتوابعها، على الأقرباء والأصحاب والأحباب دون اعتبار لمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب»، كما نَبَّهَ إلى أن «هذا الأمر هو الذي سيفشل المشروع الإصلاحي كله؛ لأنه يبين أن الحركات الإسلامية ليست ساعية إلى الإصلاح بقدر ما هي ساعية سعي من تقدم عليها (من الأنظمة المستبدة) إلى التحكم، ومن ثم فلا يحق لها الكلام عن الاصلاح فضلا عن قيم الإسلام»، كما اتهم وزراء حزب «النهضة»، بـ«استغفال الشعب» عبر «الإكثار من الكلام بمبتذلات الخطاب الديني حتى كادت الاجتماعات السياسية تتحول إلى خطب جمعة» - الملحق الخامس من الكتاب-.

من المستبعد أن تكون هذه التصريحات موجهة إلى الدول الغربية، الأمريكية والأوروبية، أو أنها «نوع من الفتوى المؤقتة أكثر منها فكرا حقيقيا»، لأنها رسائل موجهة إلى شباب الإخوان المنطقة، بأن يتجاوز القراءات الإخوانية المتقادمة، والصادر عن الجناح القطبي في الجماعة، وأن الهدف من هذه المراجعات التي تهم الجيل الإخواني المستقبلي، تستهدف فتح آفاق الاجتهاد من أجل تجاوز المشاكل التي طالت أداء التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، ومنه الفرع التونسي للتنظيم الدولي، أي حركة النهضة، وإن كانت مواقف المؤسسات التابعة للجماعة لا تخدم هذا التوجه الذي تحتاج إليه الجماعة، أي توجه المراجعة، وخاصة موقف «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين»، من خلال البيانات والمواقف الصادرة عنه، ولأن أغلب زعامات هذه المؤسسة توجد خارج مصر، وخاصة في قطر حيث يقيم رئيس الاتحاد، يوسف القرضاوي، ونائبه، الإخواني المغربي أحمد الريسوني، الرئيس السابق لحركة التوحيد والإصلاح. كما أن مواقف المؤسسة تؤثر على علاقة الجماعة بالدولة المصرية، وخاصة علاقتها بالمؤسسة العسكرية التي أمسكت بالسلطة بعد الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي. ولقد أشار جاسم سلطان إلى أنه «كان يكفي عقد واحد أو كارثة واحدة للمراجعة والتساؤل؛ كارثة تلو كارثة؛ وقبل الكارثة يقال نحن نتوسع لا نحتاج إلى المراجعة؛ وأثناء الكارثة يقال نحن في محنة

وليس هذا وقت المراجعة؛ وبعد المحنة يقال كان الأمر اختبارا وحان أوان النجاح ولا وقت للمراجعة».

وبسبب أهمية مراجعات الغنوشي، تفاعلت مجموعة من الزعامات الإخوانية معها، ومنها جمال حشمت، القيادي الإخواني، الذي انضم إلى قائمة المطالبين بتجديد فكر تيار الإسلام السياسي، مهاجما في إحدى مقالاته ما أسماهم بالناقلين وأصحاب «العقول المستريحة». وقدم «حشمت» في مقال نشره موقع «إخواني»، بعنوان «التفكير النمطي التقليدي الموروث يكسب!» نقدا واضحا لطريقة تفكير الإسلاميين بمن فيهم الإخوان، التي قال إنها قائمة على الجمود والنقل وعدم التفكير ومحاربة الجديد، وقال: إن هذا النمط يعتبر إحدى أزمات التفكير الإسلامي، مشير ا إلى أنه طرح هذه الفكرة في 2008، لكنه لم يتلق ردودا، وتساءل: «لماذا نرى كثيرا من أبناء الحركات الإسلامية يتوقف عن البحث عن معارف جديدة اكتفاءا بما لديه؟». وكانت ردود الأفعال على ما قدمه جمال حشمت في غالبها معارضة غير مرحبة بما طرحه.

وقال الدكتور كمال الهلباوي، القيادي السابق بجماعة الإخوان، إن حديث القيادي الإخواني جمال حشمت، عن أن قرارات الجماعة الخاطئة هي ما أدت إلى مأساة رابعة، جاء متأخرا، بينما أكد طارق أبو السعد، القيادي السابق بجماعة الإخوان، أن تصريحات جمال حشمت القيادي الإخواني، عن أن قرارات الجماعة الخاطنة هي التي أدت إلى مأساة رابعة العدوية، تخص نفسه فقط، لافتا إلى أنه يقول وجهات نظر مختلفة عن الجماعة وربما يتراجع مرة أخرى عند مواجهة الإخوان له. وفي نفس الاتجاه قال طارق البشبيشي، القيادي السابق بجماعة الإخوان، إن تصريحات القيادي الإخواني جمال حشمت بأن قرارات الجماعة الخاطئة أدت إلى مأساة رابعة العدوية، هي هروب من المسؤولية داخل الجماعة، لافتا إلى أن حشمت شارك في كل جرائم الإخوان، لكنه يريد أن يعيش دور الحكيم الناصح حاليا، وأنه شريك أساسي في كل قرارات الإخوان، وكان يبرر لهم كل الأخطاء، وإذا رجعنا إلى الماضي سنجده مشاركا فيها ومبررا لها، وكان أيضا مؤيدا للإعلان الدستوري الذي صدر في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي، لكنه ربما عندما يعاني التنظيم من الأزمات يدعي الحكمة.

«ما بعد الإسلام السياسي» عند إخوان المغرب

بما أن الفرع المغربي يؤكد بأنه لا علاقة له بالتنظيم العالمي للإخوان، فسوف أتوقف عند بعض المحطات الحركية التي تكشف عكس ما يدعيه الفرع، وهي حالات تعتبر اختبارا حول إمكانية الحديث عن «ما بعد الإسلام السياسي» عند حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية.

يتعلق المثال الثاني في هذا البحث، إذن، بواقعة وصفتها الصحافة المغربية بواقعة أحمد منصور والعدالة والتنمية: الوطن أو الجماعة. وملخصها حسب ما تداولته وسائل الإعلام أن قياديا في حزب العدالة والتنمية «تورط في لعب دور الوساطة في زواج مشبوه بين إحدى عضوات الحزب، وأحمد منصور الذي سارع للتخلي عنها، بعد شهر عسل قضاه وإياها متنقلين ما بين إسطنبول وباريس دون توثيق الزواج لدى المصالح المختصة بالمغرب»، وأنه «أصر على ألا يتم تسجيل عقد الزواج بالمغرب، الذي تم بحضور عدلين شاهدين، بدعوى حرصه على سريته، مدعيا أنه سيستعمل هذا العقد خلال سفره رفقة العضوة خارج المغرب، وأنه سيقوم بتوثيقه فيما بعد بإحدى الدول العربية غير المغرب». وعلى هامش الرد على القصاصة الصحفية، صدر تعقيب عن أحمد منصور، في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي، وقد نشر الرد في الصحف الإلكترونية، وتضمن السب والشتم ضد الصحف والإعلاميين المغاربة، قبل أن يعتذر لاحقا.

في قراءة تعامل الجماعات الإسلامية المغربية مع هذه الواقعة، تستوقف المتتبع ثلاث ملاحظات:

أ ـ تعبأت أغلب الجماعات في الدفاع عن هذا الإعلامي الإخواني، وتبني مواقفه، وخاصة مواقفه التي تضمنت سبا وشتما للمغاربة في مقالته الأولى.

ب ـ توقفت الخلافات بين جماعة «الإخوان المسلمين» والجماعات السلفية، ودافع أعضاء من الحركة والحزب عن الإعلامي، في إطار الدفاع عن «المشروع الإسلامي» على الصعيد المحلي والخارجي.

ج ـ لم يقتصر تعاطف الإسلاميين المغاربة مع الإعلامي الإخواني على مواقع التواصل

الاجتماعي، فهذا أمر منتظر، بل تجاوزه إلى الحد الذي وصل معه التأييد الإخواني السلفي إلى مرحلة تبني حزب العدالة والتنمية لمواقف الإعلامي المصري الإخواني ونشره في الموقع الإلكتروني للحزب، رغم أنه يقود حكومة ائتلافية، ناهيك عن أن موقف الإعلامي الإخواني تضمن سبا لا يليق بحزب إخواني، كأن يصف بعض المغاربة ب»الشواذ والقوادين».

هذه الواقعة فتحت أعين الرأي العام عن ثنائية «الوطن أو الجماعة»: فهل تقدم الجماعات الإسلامية مصلحة الوطن على الجماعة أم العكس؟ ولهذا كان «الوطن أم الجماعة؟» عنوان مقال صدر في تلك الفترة بيومية الأحداث المغربية، وجاء فيه أنه «على العدالة والتنمية أن تجيب على سؤال جوهري وأساسي، أيهما الأسبق الوطن أو التنظيم؟ اختبار أحمد منصور يدخل في خانة الضارة ـ النافعة، اختبار صعب لأنه وضع العدالة والتنمية في مأزق أولوية الولاء؟ واختبار مُحرج لأنه سيفرض على الدولة أن تعيد مجددا تكييف استعمالات الديمقراطية التي تضمن مصالح الوطن، لا مصالح تنظيمات تلوح بديمقراطية المقاعد، وتدين بالولاء لتنظيمات عقائدية «أممية» خارج الحدود، ففي كل الأحوال لا يمكن اليوم أن تطالب بديمقراطية معيبة نعلم مسبقا أنها ستقدم ولاء الشيخ على خدمة الوطن».

لو كانت حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب»العدالة والتنمية» في المعارضة، وصدرت عنهما هذه المواقف، لتعرضا للنقد الشديد. أما أن يكون الحزب في المؤسسة الحكومية، أي إنه يمثل الدولة المغربية أمام الخارج في الملتقيات واللقاءات الرسمية، ويصدر عنه هذا الموقف الهجين الذي يتبنى فيه مواقف الإعلامي الإخواني المصري، فإن الأمر مختلف مقارنة مع الحالة الأولى.

أما المثال الثاني، فيتعلق بتعامل حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية مع الانقلاب العسكري الفاشل الذي استهدف نظام الرئيس التركي رجب طيب أوردوغان، وهو الانقلاب الذي أدانته الدولة المغربية وكافة الفرقاء السياسيين، في الحكومة والمعارضة، وأدين من طرف الحركات والأحزاب الإسلامية المغربية، ومنها جماعة «العدل والإحسان» وحزب «العدالة والتنمية» بجناحه الدعوي، حركة «التوحيد والإصلاح»، حيث أكد عبد

الرحيم شيخي رئيس الحركة أنها «تندد بأي انقلاب من أي طرف كان، وفي أي مكان»، في إشارة إلى محاولة الانقلاب في تركيا، منوها باسم الحركة بـ»دور الشعب التركي في تصديه للمحاولة الانقلابية، كما ثمن الموقف الرسمي المغربي الذي عبر عن رفضه لمحاولة انقلاب الجيش التركي على السلطة الشرعية، ووقوفه إلى جانب المؤسسات الدستورية والشرعية، وكذا مواقف جل المجتمع المدني والسياسية الذي عبر عن رفضه للانقلاب».

أما حزب العدالة والتنمية، فقد وجهت أمانته العامة «رسالة تهنئة للشعب التركي ولرئيس حزب العدالة والتنمية التركي، بمناسبة نجاحه في التصدي للمحاولة الانقلابية التي شهدتها تركيا»، و»أكدت الرسالة التي وقعها عبد الإله ابن كيران، الأمين العام السابق لحزب العدالة والتنمية، أن الحزب يعبر للشعب التركي العظيم ولقيادته المنتخبة، وأحزابه الأصيلة وقواته الأمنية، وجيشه المخلص، عن خالص التهنئة لما حققه من نجاح في مواجهة المحاولة الانقلابية، ونجاحه المبين في الحفاظ على الديموقراطية والحرية والاستقرار والتصدي للمؤامرة التي استهدفت كل المكاسب التي تحققت لتركيا».

ولكن ما فاجأ الرأي العام المغربي والدولة المغربية، هو تعامل حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية في المواقع الإلكترونية التابعة للحزب والحركة، حيث انضما إلى حملة إقليمية للدفاع عن العدالة والتنمية التركي والرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

فإذا كانت إدانة الانقلاب التركي قد صدرت عن دول المنطقة، فإن حماسة إخوان المغرب في الدفاع عن مصالح تركيا والرئيس التركي، لا تكون بنفس القدر من الحماس في قضية الوحدة الترابية. وقد تأكد هذا أكثر من خلال ما حرره عدة وزراء من الحزب الإسلامي المغربي، ومنهم من نشر رأيه في شبكات التواصل، رغم أن مسؤوليتهم الرسمية تفرض عليهم الإلتزام بما ورد في البلاغ الرسمي للخارجية المغربية.

أما الجرائد الإلكترونية ومواقع التواصل والكتا~ب الإلكترونية التابعة للحزب، فقد جعلت من موضوع إنقلاب تركيا، موضوعها الوحيد، حيث نزلت بشكل كثيف وغير مسبوق، بكتابات تمجد أردوغان، بحيث يمكن الاستنتاج بأن «الانقلاب العسكري الذي عاشته تركيا، تحول إلى نصر جماعي لكل الزعماء الإسلاميين، وخاصة من ذوي المرجعية

إخوانيـة، أي جماعـة الإخـوان المسـلمين بمـصر، وحـزب العدالـة والتنميـة بالمغـرب، وقـد
وحـظ كيـف جيّـش بنكـيران أتباعـه عـبر القيمـين الدينيـين الذيـن يحتكـرون المسـاجد للتغـزل
النـصر الـذي حققـه الرئيـس رجـب طيـب أردوغـان، كـما لـو أنـه نـصر لحـزب العدالـة
التنميـة المغـربي»، مثلـما نقلتـه صحـف مغربيـة.

كـما أن أعضـاء وأنصـار حـزب العدالـة والتنميـة، «الذيـن توقفـوا عنـد حـدث الانقـلاب
كثر مـن محلـلي القنـوات الإخباريـة ودارسي العلـوم السياسـية والمراجـع الدوليـة المختصـة،
هبـت تحليلاتهـم إلى حـد تشـبيه مـا حـدث بتركيـا مـع مـا يحـدث بالمغـرب، ووصـل منطـق
تجييـش وإسـقاط واقـع التجربـة التركيـة عـلى المغـرب، عـبر محـاولات أنصـار حـزب العدالـة
التنميـة المغـربي وحركـة التوحيـد والإصـلاح، في توظيفـه كهديـة لتوجيـه النقـاش السـياسي في
لغـرب، وتحويـل المخـاوف الحزبيـة للمصبـاح إلى أمـر واقـع يتجـاوز المشـهد السـياسي المغـرب
يصـل إلى الديمقراطيـة التركيـة».

إن بعـض الحسـابات الشـخصية الإخوانيـة سـارعت إلى اسـتبدال الصـور الشـخصية
صـور البروفايـلات بصـور العلـم الـتركي أو صـور الرئيـس الـتركي رجـب طيـب أوروغـان،
أعلنـت عـن تبنـي الروايـات الرسـمية التـي تصـدر عـن حـزب العدالـة والتنميـة الـتركي، ونقـل
أخبـار والمسـتجدات مـن الفضائيـات التـي سـاندت الرئيـس الـتركي.

هنـاك تناقضـات كبـيرة في تطبيـق مفهـوم «مـا بعـد الإسـلام السـياسي» عـلى الحـركات
إسـلامية الإخوانيـة، وإذا كانـت الحالـة المصريـة معرضـة للتطـورات، فـإن المسـألة مختلفـة
ـع الحالـة التونسـية والمغربيـة، ومرتبطـة بـضرورة انخـراط الجماعـات الإخوانيـة في مراجعـة
طابهـا الإخـواني وقـراءة تصورهـا لشـكل الدولـة المنشـودة، هـل هـي دولـة دينيـة أو دولـة
دنيـة أو دولـة بـين المرتبتـين؟

يقـف الحـراك العـربي وراء إعـادة طـرح عـدة قضايـا للنقـاش، ومنهـا مفهـوم «الدولـة
إسـلامية»، وقـد صـدرت مجموعـة مـن الكتـب حولـه، وعـلى رأسـها كتـاب وائـل بهجـت
لاق، وعنوانـه «الدولـة المسـتحيلة: الإسـلام، السياسـة، وأزمـة القيـم الحداثيـة». ويـرى حـلاق
ـه عـلى «المسـلمين أن يختـاروا بـين أمريـن، إمـا الانحيـاز لقانـون وضعـي حـداثي متغـير لم
سـهم إلاّ في اسـتنزاف الطبيعـة واسـتلاب ذات الإنسـان بماديتـه ونموذجـه الاسـتهلاكي، وإمّـا

الإبقاء على نموذج الشريعة الأخلاقي الذي لايسود فيه أحدا على أحد، حيث السيادة لله، والطبيعة مسخرة له أصلا منذ أول الخلق، ليتعامل معها ومع العالم تبعا لمبدإ المساءلة الأخلاقية». كما يؤكد الكاتب أنّه لا يقصد ب»نموذج الشريعة الذي يتحدث عنه ما هي عليه الآن منذ القرنين الماضيين بعد تواصلها مع الحداثة والدولة الحديثة بعد الاستعمار.

إنّ النموذج الإسلامي الأخلاقي الذي يدرسه الكاتب هو ذاك الزمن الممتد من ظهور الإسلام وامتداده لاثني عشر قرنا إلى ما قبل الاستعمار. إنّ خلق الشريعة الذي يتحدث عنه ليس هو إعادة نفس النموذج البائد ولا النموذج الحالي الذي ليس نموذجا إسلاميا ولا هو نموذج حداثي على النمط الأوروبي. إنّ حالة الشريعة الراهنة كما يتحدث عنها مظهر من مظاهر الأزمة عينها التي يجب إصلاحها بنموذج أخلاقيّ كان ناجحا لمدة قرون قبل الحداثة، وكان أكثرِ عدلا كذِلك».

كما يتوقف الكاتب عند مصطلح «الدولة الإسلامية»، ومن المعلوم أنه مصطلح حاضر في خطاب الجماعات الإسلامية التي أصبحت مطالبة بأن تعيد النظر في أصول الجماعة العشرون والتي يعود تاريخ تأليفها منذ زمن حسن البنا، ضمن أركان البيعة (ركن الفهم في «رسالة التعاليم»)، والتي تبلور الرؤية وتضع الأرضية العامة التي تقوم عليها الجماعة في كل مكان ـــ وبها نختم هذا الفصل ـــ وهي كالآتي:

1- الإسلام نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعها، فهو دولة ووطن أو حكومة وأمة، وهو خلق وقوة أو رحمة وعدالة، وهو ثقافة وقانون أو علم وقضاء، وهو مادة أو كسب وغنى، وهو جهاد ودعوة أو جيش وفكرة، كما هو عقيدة صادقة وعبادة صحيحة سواء بسواء.

2- القرآن الكريم والسنة المطهرة مرجع كل مسلم في التعرف إلى أحكام الإسلام، ويفهم القرآن طبقا لقواعد اللغة العربية من غير تكلف ولا تعسف، ويرجع في فهم السنة المطهرة إلى رجال الحديث الثقات.

3- الإيمان الصادق والعبادة الصحيحة والمجاهدة نور وحلاوة يقذفهما الله في

لمب من يشاء من عباده، ولكن الإلهام والخواطر والكشف والرؤى ليست من أدلة
لأحكام الشرعية، ولا تعتبر إلا بشرط عدم اصطدامها بأحكام الدين ونصوصه.

4- التمائم والرقى والودع والرمل والمعرفة والكهانة وادعاء معرفة الغيب، وكل
ما كان من هذا الباب منكر، تجب محاربته، إلا ما كان آية من قرآن أو رقية مأثورة.

5- رأي الإمام ونائبه فيما لا نص فيه، وفيما يحتمل وجوها عدة وفي المصالح
لمرسلة معمول به، ما لم يصطدم بقاعدة شرعية، وقد يتغير بحسب الظروف والعرف
العادات، والأصل في العبادات التعبد دون الالتفات إلى المعاني، وفي العاديات الالتفات إلى
لأسرار والحكم والمقاصد.

6- كل أحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم، وكل ما
ماء عن السلف رضوان الله عليهم موافقا للكتاب والسنة قبلناه، وإلا فكتاب الله
سنة رسوله أولى بالاتباع، ولكنا لا نعرض للأشخاص- فيما اختلف فيه- بطعن أو تجريح،
نكلهم إلى نياتهم وقد أفضوا إلى ما قدموا.

7- لكل مسلم لم يبلغ درجة النظر في أدلة الأحكام الفرعية أن يتبع إماما من
ئمة الدين، ويحسن به مع هذا الاتباع أن يجتهد ما استطاع في التعرف إلى أدلته،
أن يتقبل كل إرشاد مصحوب بالدليل متى صح عنده صلاح من أرشده وكفايته، وأن
ستكمل نقصه العلمي إن كان من أهل العلم حتى يبلغ درجة النظر.

8- الخلاف الفقهي في الفروع لا يكون سببا للتفرق في الدين، ولا يؤدي إلى خصومة
لا بغضاء ولكل مجتهد أجره، ولا مانع من التحقيق العلمي النزيه في مسائل الخلاف
ي ظل الحب في الله والتعاون على الوصول إلى الحقيقة، من غير أن يجر ذلك إلى المراء
لمذموم والتعصب.

9- كل مسألة لا ينبني عليها عمل يكون الخوض فيها من التكلف المنتهى عنه
رعا، ومن ذلك كثرة التفريعات للأحكام التي لم تقع، والخوض في معاني الآيات القرآنية
كريمة التي لم يصل إليها العلم بعد، والكلام في المفاضلة بين الأصحاب رضوان الله عليهم
ما شجر بينهم من خلاف، ولكل منهم فضل صحبته وجزاء نيته وفي التأول مندوحة.

10- معرفة الله تبارك وتعالى وتوحيده وتنزيهه أسمى عقائد الإسلام، وآيات الصفات وأحاديثها الصحيحة وما يليق بذلك من التشابه، نؤمن بها كما جاءت من غير تأويل ولا تعطيل، ولا نتعرض لما جاء فيها من خلاف بين العلماء، ويسعنا ما وسع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه؛ من قوله تعالى: «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا» (آل عمران: 7).

11- كل بدعة في دين الله لا أصل لها- استحسنها الناس بأهوائهم سواء بالزيادة فيه أو بالنقص منه- ضلالة تجب محاربتها والقضاء عليها، بأفضل الوسائل التي لا تؤدي إلى ما هو شر منها.

12- البدعة الإضافية والتّركية والالتزام في العبادات المطلقة خلاف فقهي، لكل فيه رأيه، ولا بأس بتمحيص الحقيقة بالدليل والبرهان.

13- محبة الصالحين واحترامهم والثناء عليهم بما عرف من طيب أعمالهم قربة إلى الله تبارك وتعالى، والأولياء هم المذكورون في قوله تعالى: «الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ» (يونس: 63)، والكرامة ثابتة بشرائطها الشرعية، مع اعتقاد أنهم رضوان الله عليهم لا يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضرا في حياتهم أو بعد مماتهم، فضلا عن أن يهبوا شيئا من ذلك لغيرهم.

14- زيارة القبور أيا كانت- سنة مشروعة بالكيفية المأثورة، ولكن الاستعانة بالمقبورين أيا كانوا، ونداؤهم لذلك، وطلب قضاء الحاجات منهم عن قرب أو بعد، والنذر لهم، وتشييد القبور وسترها وإضاءتها والتمسح بها، والحلف بغير الله، وما يلحق بذلك من المبتدعات- كبائر تجب محاربتها، ولا نتأول لهذه الأعمال سدا للذريعة.

15- الدعاء إذا قرن بالتوسل إلى الله بأحد من خلقه خلاف فرعي في كيفية الدعاء، وليس من مسائل العقيدة.

16- العرف الخطأ لا يغير حقائق الألفاظ الشرعية، بل يجب التأكد من حدود المعاني المقصود بها، والوقوف عندها، كما يجب الاحتراز من الخداع اللفظي في كل نواحي الدنيا والدين، فالعبرة بالمسميات لا بالأسماء.

17- العقيدة أساس العمل، وعمل القلب أهم من عمل الجارحة، وتحصيل الكمال في كليهما مطلوب شرعاً، وإن اختلفت مرتبتا الطلب.

18- الإسلام يحرر العقل، ويحث على النظر في الكون، ويرفع قدر العلم والعلماء، ويرحب بالصالح والنافع من كل شيء، والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها .

19- قد يتناول كل من النظر الشرعي والنظر العقلي ما لا يدخل في دائرة الآخر، ولكنهما لن يختلفا في القطعي، فلن تصطدم حقيقة علمية صحيحة بقاعدة شرعية ثابتة، ويؤول الظني منهما ليتفق مع القطعي، فإن كانا ظنيين فالنظر الشرعي أولى بالاتباع حتى يثبت العقلي أو ينهار.

20- لا نكفر مسلما أقر بالشهادتين وعمل بمقتضاهما وأدى الفرائض -برأي أو بمعصية- إلا إن أقر بكلمة الكفر، أو أنكر معلوما من الدين بالضرورة، أو كذب صريح القرآن، أو فسره على وجه لا تحتمله أساليب اللغة العربية بحال، أو عمل عملا لا يحتمل تأويلا غير الكفر».

خاتمة

- بعد حوالي قرن من تأسيس جماعة الإخوان المسلمين، يتبين أن الحضور الإخواني في المنطقة أصبح يتمثل في عدة تجارب، هناك ما يجمعها وهناك ما يفرق بينها، وهذه الاختلافات تعيق تأسيس كيان قوي «للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين».

- إن فروع هذا التنظيم، تتعامل مع الأوضاع المحلية حسب ما هو متاح من الإمكانات، كما أن هوامش المناورة مختلفة حسب طبعة الدول الوطنية، لأن النظام المصري ليس هو النظام التونسي، والنظام المغربي ليس هو النظام السوداني، كما ساهمت هذه التباينات في تعامل الأنظمة مع الجماعات الإسلامية في تعدد أداء الجماعة بشكل قد يصب في إعاقة أهداف «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين».

- لقد أكدت مجموعة من النظريات الفلسفية السياسية أن السياسة تروض الأيديولوجيا، والتجارب التاريخية تصب في هذا الاتجاه، ولهذا أعتقد أن انخراط الإسلاميين في العمل السياسي أفقدهم الطهرانية التي كانت مرتبطة بهم في فترة الدعوة. ويمكن لهذا التحول فضلا عن المساس بالطهرانية المدعاة أن يصب في مراجعات قد تصب بدورها في إعادة النظر عند الجماعة في فكرة «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين».

- ساعدت الجماعات الإسلامية القتالية على تقريب وجهات نظر القوى الغربية مع وجهة نظر التنظيم العالمي للإخوان وكذلك الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل المساهمة في التصدي للجماعات القتالية، والضغط عليها. وهذا سيناريو ساهم في خدمة فكرة التنظيم العالمي للإخوان، ولكن التطورات التي أكدتها

أحداث «الربيع العربي» أعادت كل هذه المبادرات إلى مرحلة ما قبل التعاون، بعدما تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية، تدخلت من أجل صعود الأحزاب الإسلامية إلى الحكم، بمساعدة دول شرق أوسطية، وقد قوبلت هذه المساعدة بالرفض من طرف أغلب الدول العربية في المنطقة، وكانت لهذه السياسات مجموعة من النتائج التطورية المدمرة ولا زالت مفتوحة.

- بين عام 1928 تاريخ تأسيس جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر، وعام 2013، تاريخ الإطاحة بالرئيس المصري السابق محمد مرسي، ممثل الجماعة في الدولة المصرية، مرت ثمانية عقود، وهذا تطور يتطلب مراجعة المفاهيم والمواقف والقرارات التي تشتغل بها الجماعة.

- من التوصيات التي يجب توجيهها إلى جماعة «الإخوان المسلمين»، مراجعة وثائق الجماعة، وخاصة الوثائق التي ألفها المؤسس حسن البنا، والوثائق التي ألفها سيد قطب، وهي كتب هامة عند جميع أعضاء الجماعة، مع التأكيد على أن هناك الكثير من الأصوات تنادي من داحل الجماعة بضرورة النقد والنقد الذاتي. والواقع أن تلك الوثائق إذا كانت صحيحة وصالحة في أوانها، فإنها لم تعد صالحة اليوم، وذلك بالنظر إلى التطورات الفكرية والسياسية والاستراتيجية التي مرت منها المنطقة. وعموما فإن المراجعات تؤكد شيئا واحدا وهو أن المراجعات بينت أن شعارات (الحراك العربي) منذ يناير 2011، لم تكن تتحدث عن «دولة الخلافة» و«تطبيق الشريعة»، وإنما كانت تطالب بالحرية والكرامة والعمل ومواجهة المحسوبية والفساد.

- إن مجموعة من المفاهيم التي جاءت في مؤلفات حسن البنا وسيد قطب ومحمد قطب ويوسف القرضاوي، أصبحت عائقا أمام اندماج الجماعة وتأقلمها مع المجتمعات في المنطقة، ومنها «دولة الخلافة» و«الدولة الإسلامية»، والتي تتجاوز حدود الدولة الوطنية.

- من حق الجماعات الإسلامية الانخراط في العمل السياسي، كغيرها من الجماعات السياسية، ولكن عليها أن تعلم بأن انخراطها في العمل السياسي، لا بد أن يبقى مؤسسا على النسبية.

- إن التنظيم العالمي للإخوان والجماعات الإسلامية التابعة له، مدعوان إلى الاهتمام والوعي بالتعقد الذي تتميز به العلاقات الدولية، وفي المقابل، فإن الأنظمة الوطنية في المنطقة، والتي تتفاعل مع الجماعات والأحزاب الإسلامية، لا بد أن تعيد النظر في الأوراش المرتبطة بتجديد الخطاب الديني، والتركيز عمليا على برامج التنمية الاجتماعية، ومحاربة الفقر، والهشاشة، والإقلاع الاقتصادي، لأن البعد الاجتماعي والمادي من الأبعاد التي تقف وراء تأسيس الجماعات الإسلامية في المنطقة.

- لا بد من فتح قنوات الحوار بين مختلف الفرقاء السياسيين داخل الأنظمة الإقليمية، فقد تبين أن فتح قنوات الحوار يساهم في تقريب وجهات النظر، ولكن لا بد أن يتم تحت سقف المصلحة الوطنية التي لا يمكن أن يختلف حولها هؤلاء الفاعلون السياسيون، وأن تفتح قنوات الحوار في المجالات السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية.


ملاحق

الملحق 1

وثيقة «التمكين»

بسم الله الرحمن الرحيم

- **خطة التمكين**

**** أسباب وضع التقرير:**

1- تطور طبيعي للمرحلة

2-عمومية الأهداف السابقة.

3- شواهد عملية:

أ- ظاهرة عدن التوظيف.

ب- عدم وضوح الأولويات.

ج- تعدد التوجهات.

د- تضارب القرارات فى المواقف المختلفة وغياب التفسير الواضح لها.

4- التحدي والتهديد الخارجي والمواجهة السافرة مع الحركات الإسلامية.

5- الرد على استفسارات قد وجهت في اجتماع المجلس.

6-أهمية صياغة رؤية استراتيجية حيث هي الضابط لاتجاه الحركة وتعبئة جميع طاقاتها، وإمكانياتها في اتجاه أهداف الحركة، ولذلك فهي تجيب على الأسئلة التالية:

1- ما هي الرسالة التي نضطلع لإنجازها؟

2- الأوضاع التي ينبغي أن يكون عليها الحال والنتائج المرجوة على المدى البعيد والقصير من حيث:

أ- تحقيق الرسالة.

ب- توفر الاستمرارية.

ج- الاستعداد للمهام المستقبلية.

د- رفع الكفاءة.

-الرسالة

التمكين لدين الله في الأرض بالعمل على أن تسود قيم، وكليات، وحقائق، وشرائع الإسلام في واقع الأمة، أفرادا ومؤسسات، عن إرادة واختيار مع امتلاك القدرة على المحافظة عليها ومؤازرة جهود التمكين في مختلف أنحاء المعمورة، لتحقيق وحدة المسلمين وسبقهم وتميزهم.

**** أهداف الإستراتيجية لتحقيق الرسالة:**

1- تحقيق الرسالة من حيث الارتقاء بالمجتمع إسلاميا ومؤازرة جهود التمكين.

2-تأمين استمرارية جهود التمكين.

3-التهيؤ لتحمل مهام المستقبل وامتلاك القدرة على غدارة الدولة.

4-إعداد البناء الداخلي لمهام المرحلة (الكفاءة).

**** استمرارية جهود التمكين:**

تعرضت الدعوة لضربات إجهاض دورية كسياسة ثابتة، وجاءت حرب الخليج لتظهر مقدمات المواجهة مع الحركات الإسلامية، في كافة أنحاء العالم الإسلامي من الجزائر، إلى تونس، مرورا بالسودان، وأفغانستان... والبقية تأتي ليخلو الجسد من جهاز المناعة، ويتيح مجيء ونمو إسرائيل الكبرى في المنطقة.

فكان الهدف هو وضع سياسة مواجهة ضد ذلك التهديد المستمر، عن طريق تعميق جذور الدعوة في المجتمع بحيث يصعب اقتلاعه وذلك من خلال:

1- الانتشار في طبقات المجتمع الحيوية والقدرة على تحريكها.

2- الانتشار في المؤسسات الفاعلة.

3- التعامل مع القوى الأخرى.

4- الاستفادة من البعد الخارجي.

الانتشـار في قطاعـات الشـعب (طبقـات المجتمـع) الحيويـة والقـدرة عـلى تحريكهـا؛ لأن الانتشـار في هـذه القطاعـات:

أولا: يقلل فرص التهديد ويجعل قرار المواجهة أكثر صعوبة.

ثانيـا: القـدرة عـلى تحريكهـا يزيـد مـن فـرص التغيـير والاقـتراب مـن تحقيـق الرسـالة، ولذلـك كان اختيـار القطاعـات عـلى الأسـس التالية:

1- سهولة الانتشار.

2- فاعلية الـتأثير عند تحريكها.

3- مدى إمكانية تحريكها.

4- استمرارية التأثير.

- كان الاختيار للقطاعات التالية، والتي تحقق الشروط السابقة:

- قطـاع الطـلاب- قطـاع العـمال- قطـاع المهنـين- قطـاع رجـال الأعـمال - قطـاع الطبقـات الشـعبية.

• قطاع الطلاب:

يتميـز بسـهولة الانتشـار، وإمكانيـة التحريـك، واسـتمرارية التأثـير مـع فاعليـة نسـبيه في التأثـير.

• قطاع العمال:

ويتميز بفاعلية التأثير والقدرة على التحريك وسهولة الإنتشار.

• قطاع المهندسين:

يتميز بسهولة الانتشار، وفاعلية التأثير، واستمرارية التأثير، وقدرة نسبيه على التحريك.

· قطاع رجال الأعمال:

يتميز بفاعلية التأثير واستمراريته.

· الطبقات الشعبية:

وتتميز بسهولة الانتشار، والقدرة على التحريك، وفاعلية نسبيه في التأثير.

**** الانتشار في المؤسسات الفاعلة:**

وهي المؤسسات التي تمثل:

1- أداة تحجيم ومواجهة للحركة الإسلامية.

2- إضافة حقيقية لقوة وفاعلية الحركة في التغيير.

ولذلك كان اختيار المؤسسات الفاعلة على الأسس التالية:

1- فاعليتها في مواجهة وتحجيم الحركة الإسلامية.

2- فاعليتها في القدرة على أحداث التغيير.

3- شمولية واتساع مساحة التأثير.

4- المدى الزمني الطويل في المواجهة.

- باستقراء واقع المجتمع المصري، يلاحظ أن أكثر المؤسسات فاعلية هي:

1-المؤسسة ذات التأثير.. وتتميز بفاعلية المواجهة والقدرة على التغيير.

2- المؤسسة الإعلامية.. وتتميز بسهولة، واتساع مساحة التأثير، والمدى الزمني الطويل في التأثير والمواجهة، والقدرة على إحداث التغيير والفاعلية في المواجهة.

3- المؤسسة الدينية.. وتتميز بنفس مميزات المؤسسة الإعلامية ولها طابعها الخاص في ذلك.

4- المؤسسة القضائية.. وتتميز بفاعلية القدرة على التغيير والمواجهة.

5- المؤسسة التشريعية.. تتميز بفاعلية القدرة على التغير ومواجهة الحركة.

- **الأحزاب**

**** التواصل مع الآخر:**

ألا نعمل بمفردنا في ساحة، لكن نوجد قوى أخرى تؤثر سلبا وإيجابا على قدرتنا في الاستمرار في تأدية رسالتنا، لذا فإن توافر حالة الاستمرارية في جهود التمكين يتطلب تعامل واع يؤدى إلى احتواء، أو التعايش، أو تحييد، أو تحليل فاعلية الفئة المناوئة، وتوصيه والتنسيق مع الجهات المحايدة التي لم تحدد موقفها، أو الجهات المؤيدة لرسالتنا كليا أو في بعض جزئياتها، على أن نضع في اعتبارنا على أن تكون لدينا القدرة على التعامل مع الحالات البديلة في آن واحد.

السلطة:

- الاحتواء: بتوظيف أجهزتها في تحقيق رسالتنا، من خلال اتخاذ القرار أو تغيير خطتها الأساسية.

- التعايش: العمل على إيجاد صورة من صور التعايش مع النظام بالتأثير في الأوضاع المحيطة، مما يجعله حريصا على استمرار تواجدنا بفاعلية.

- التحييد: عن طريق إشعارها أننا لا نمثل خطرا عليها.

- تقليل الفاعلية فى مواجهتنا لاستمرار جهود التمكين.

الأقباط:

- التعايش: بإقناعهم بأن مصلحتهم في تطبيق الحكم الإسلامي، مما يجعله من عدالة، ومساواة كما يوضحها النظام الحالي.

- التحييد: بإشعارهم أننا لا نعاديهم ولا تمثل خطرا عليهم (التأمين)

- تقليل فاعلية خطرهم (التفتيش) وتقليل تأثيرهم الاقتصادي، وإضعاف العون الخارجي لهم.

اليهود:

** تقليل فاعلية أخطارهم فى جميع المجالات:

- القوى الخارجية المعادية (أمريكا والغرب)

- التعايش بإقناعهم أنه من مصلحتهم التعامل مع القوى الحقيقية لأبناء المنطقة، والتي تتميز بالاستقرار والانضباط بقيم دينية، تراعى مصالح الآخرين، إذا قامت على احترام حقوق الآخرين وعدم استغلالهم أو فرض قيم مغايرة عليهم (علاقات ندية متكافئة ترعى المصالح المشتركة)

- التحييد: بإشعارهم أنه من مصلحتهم عدم الإضرار بنا؛ لأننا نشكل خطرا عليهم ماداموا يعوقون جهود التمكين، وفى ذات الوقت أننا نملك أو نستطيع التأثير على مصائرهم إذا وقفوا ضد جهود التمكين.

- تقليل فاعلية أخطارهم بالتأثير المباشر على مصالحهم، وإضعاف تأثير مؤسساتهم بالتأثير على اتخاذ القرار السليم.

**** القوى والجمعيات المشبوهة:**

خطورتها في تأثيرها على مراكز اتخاذ القرار بضمها للشخصيات التنفيذية وفي تأثيرها على اتجاهات الرأي العام بضمها لقيادات الإعلام والفن، ويؤدى ذلك إلى استصدار قرارات وقوانين تخدم مصالحهم لمدى بعيد، كما أنه يصعب اختراقهم؛ لأن المعلومات تصل لديهم عند مستوى معين، وتمثل عدم القدرة على إثبات مخاطرهم بصورة عملية لدينا نقطة ضعف لابد من استثارتها.

- يكون التعامل بتقليل فاعلية أخطارهم.

**** جماعات الضغط والأحزاب:**

وتشمل النقابات المهنية والتجمعات العائلية والقبلية والمنظمات الدولية (حقوق الإنسان.....)، والتجمعات الاقتصادية (جمعية رجال الاعمال.......)، والأحزاب القائمة ويكون التعامل معها:

- التوجيه: بالدخول والسيطرة على مراكز اتخاذ القرار بأن تكون لنا الأغلبية.

- التنسيق: ليس لنا الأغلبية ولكن ننسق معها، في المساحات المشتركة، بل ونوجد نحن مساحات مشتركة.

- الاحتواء: التحييد – تقليل الفاعلية:

وهي تحتل جميع صور التعامل لطبيعتها وتباين مواقفها.

** الجماعات الإسلامية والمفكرين الإسلاميين:

جماعات ومفكرين إسلاميين مستقلين: يتفقون معنا في الرسالة، ولو جزئيا ويختلقون في الوسائل:

- التنسيق والتعاون والتكامل والتحالف.

- الاحتواء – التحييد – التعايش

- جماعات إسلامية ومفكرين غير مستقلين وتابعين لجهات معنية وتستغل لطرح بديل لتقوية جهود التمكين.

- توجيه – احتواء – تحييد – تقليل فاعلية

** الاستفادة من البعد الخارجي:

نهوض بالمجتمع إسلاميا – تحقيق الرسالة- (تحقيق مقاصد الشر ع)

.. تمثل الدور الأساسي المنوط بنا، والذي نعمل على تحقيقه منذ بداية الحركة، وبالحركة في المحاور الأخرى إلا متطلبات لأداء هذه المهمة، وإن اهتممنا بتأمين استمرارية جهود التمكين أو القدرة على تحمل مهام المستقبل، أو إعداد البناء الداخلي، فذلك بالتوازي مع هذا الهدف يجب ألا نغفل عنه في أحلك الظروف، فهو التحى المستمر، والأثر الباقي من حركتنا على مر العصور واختلاف الظروف.

ويتطلب النهوض بالمجتمع إسلاميا تحقق الحالات الآتية:

1- حضور عقل الأمة.

حتى يكون مدركا لرسالته مستوعبا لمتطلباتها، واعيا بما حوله، متبنيا للرسالة عن إرادة واختيار.

لأن مفتاح الهجوم على الأمة يبدأ من عقلها فإذا غيب سواء بصرفه عن رسالته، أو بتغييبه وعيه فكريا أو ماديا (مخدرات...)، فإن أول النهوض يكون بإعادة هذا العقل إلى يقظته واستيعابه ووعيه بما يحدث حوله.

2- المشاركة فى قضايا المجتمع (الإيجابية)

إحياء معاني العزة والأمل في التغيير والانتماء لخير أمة، والحرص على معرفة الحقوق، وأثر التفريط في تلك الحقوق عليها بالاستعداد للتضحية والبذل، في سبيل إحباط التحديات

والمؤامـرات التـي تواجـه الأمـة، أي إحيـاء روح التحـدي.

3- الالتزام بقيم الإسلام وشرائعة وكيانه:

على مستوى الفرد والأسرة ومؤسسات المجتمع الخاصة والعامة.

4- الاهتمام ومؤازرة قضايا المسلمين ووحدتهم:

إن شـعور المسـلمين بكيانهـم الموحـد شـعور هـام في النهضـة بالمجتمـع، حيـث إن تفتيـت الأمـة المسـلمة هـو التيـار المفضـل لـدى أعدائهـا، للسـيطرة عليهـا لإعـادة معنـى الوحـدة وزرع الاهتـمام بالمسـلمين أمـر حيـوي.

5- آخر أسباب القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية والصحية:

لأن هذه العوامل تعمل على المحافظة على حالة التمكين.

6- استعداد لمواجهة المهام المستقبلية وامتلاك القدرة على إدارة الدولة:

مـن المحافظـة عـلى الحالـة مـن التمكـين التـي يصـل إليهـا المجتمـع تتطلـب ضرورة امتـلاك القـدرة عـلى إدارة حالـة التمكـين إلى تكالـب القـوة المعاديـة.

لذا كان لابد من الاستعداد لمواجهة التحدي الداخلية والخارجية من خلال:

- أن يكون لدينا رؤية لمواجهة التحديات.

- امتلاك الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذه الرؤية.

- القدر على تطوير تلك الرؤية.

**** إعـداد البنـاء الداخـلي بمـا يتواكـب مـع متطلبـات المرحلـة ويحقـق الاسـتخدام الأمثـل للمـوارد (الكفـاءة)**

وهـو يمثـل التحـدي العمـلي في تحقيـق الخطـة بأهدافهـا المختلفـة مـما يسـتوجب التعامـل مـع جزئيـات البنـاء الداخـلي، لتطويرهـا كي تتوافـق جزئياتـه مـع طبيعـة المرحلـة القادمـة سـواء مـن حيـث الرؤيـة أو التكويـن للأفـراد أو البنـاء الهيـكلي.

**** الرؤية (وضوح رؤية + تفاعل):**

متطلـب أسـاسي لتوحيـد توجهـات الصـف فـا اتجـاه البنـاء والتغييـر لـذا فلهـا من اسـتيعاب

كامل للصف لقضية التغيير ووضوح كامل للتوجهات حتى لا تواجه الخطة بالمقاومة السلبية من الداخل. وضرورة البدء بصرح قضية التغيير للحوار على جميع المستويات من أجل أن يتفاعل بها الجميع ويكون عامل المشاركة دافعا لإثارة كوامن الفكر، والمبادرة، وتجسيد القضية للحياد.

**** تكوين الأفراد:**

إضافة إلى البرنامج التكويني القائم حاليا، فلا بد أن يشمل في المرحلة القادمة انعكاسات الجزئيات المختلفة للخطة عليه: فالانتشار في قطاعات المجتمع الحيوية:

- يتطلب رفع قدرة الأفراد على التأثير في قطاع عريض من المجتمع برفع إمكانيات الحوار والقدرة على الإقناع والتدريب على ذلك.

- إحداث التوازن بين الدعوة الفردية من أجل الضم للصف والدعوة العامة.

- تنمية ملكات القيادة والقدرة على تحريك المجموعات.

**** بالنسبة للانتشار في المؤسسات الفاعلة:**

- رفع قدرة الأفراد على اختراق المؤسسات دون فقدان الهوية.

- رفع قدرة الأفراد فى التعامل مع المعلومات للتعاون مع القوى الأخرى، فلابد من تربية الأفراد على إقامة جسور فكرية، أو عملية معها، واختراقها، أو التنسيق والمطلوب:

- بالنسبة لتحقيق الرسالة يتطلب الآتي:

1-أن يكون لديه القدرة على تعامل مع الأفكار الأخرى، واستيعاب ذوي العقول المتتمة.

2-أن تربى في الأخ المبادأة، والايجابية، وتقديم النموذج لها.

3-أن يكون الأخ وأسرته نموذجا يحتذى به في الالتزام بقيم الإسلام، وشرائعه وأن يكون لديه القدرة على طبع المجتمع بذلك.

4- رفع الوعي السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي لدى الأخ.

5-توسيع أفق الأخ بحيث يستوعب الإسلام كقضية وحركة عالمية، مع معرفة الحركات الإسلامية في الدولة المؤتلفة، وأدوارها، وطبيعة المشكلات في البلدان الإسلامية.

6-تربية الأخ على القدرة على اكتساب المال واستثماره.

7- تربية الأخ على الاهتمام بالتخصص النوعي له.

8- تربية الأخ على الاهتمام بالتربية البدنية والصحة العامة.

**** بالنسبة للاستعداد لمهام المستقبل يتطلب:**

- الاهتمام بمجموعة مختارة تنمى فيها القدرة على إدارة المؤسسات العامة.

- القدرة على استيعاب المتميزين في الساحات المختلفة، والاستفادة منهم.

**** قضايا تتصل بالمناخ التربوي، وتساعد على تحقيق ما سبق:**

- تعميق معنى الحوار والشورى داخل الجماعة، وإرساء التقاليد الشورية في ظل معرفة للحقوق والواجبات والأخوة.

- أن يسود مبدأ المبادرة في أداء الأعمال، لإطلاق طاقات الأفراد، وإبراز إمكانياتهم تنمية مناخ الجدية والروح الجهادية.

**** البناء الهيكلي:**

- إرساء المنهج العلمي للإدارة.

- توفير المعلومات اللازمة لأداء المهام المختلفة.

- إرساء مبدأ التفويض واللامركزية في الأعمال ما أمكن.

- إرساء مبدأ التفرغ لشغل المناصب ذات الأهمية.

- مرونة الهيكل بحيث تسمح بإضافة كيانات جديدة استجابة للخطة (جهاز معلومات، علاقات سياسية..)

- استكمال الهياكل بناء على أهمية العمل في الخطة وأولوياته.

- من الأهداف المعروفة سابقا على أن يحقق من خلال مسارات ومجالات عمل متعددة، ومن خلال استقراء مبدئي مع الممارسة ومزيد من الدراسة، والتعليل أن يعمق، أمكن ترشيح المسارات التالية:

أولا: بالنسبة لتأمين استمرارية جهود التمكين:

أ – الانتشار في طبقات المجتمع الحيوية: (الطلاب – العمال – المهنيين – رجال الأعمال

- الطبقات الشعبية)

ب- الانتشار في المؤسسات الفاعلة:

ويمكن ترشيح المؤسسات الآتية: ذات التأثير - الإعلام - الدينية - القضاء - البرلمان.

ج- التعامل مع الآخر:

فيمكن ترشيح التعامل مع الأطراف التالية: السلطة - الأقباط - اليهود - الغرب - النوادي المشبوهة - جماعات الضغط والأحزاب - الجماعات الإسلامية.

ثانيا: بالنسبة للارتقاء بالمجتمع إسلاميا:

فيمكن ترشيح مجالات العمل التالية: التعليم - المؤسسات الدينية - الثقافة - المؤسسات الاقتصادية - المجال التكنولوجي.

ثالثا: بالنسبة للاستعداد بمهام المستقبل:

يمكن ترشيح المجالات التالية:

جهات المعلومات - الجامعة - المهنيون - المؤسسة العامة - المؤسسات ذات الرسالة المحددة - المؤسسة الاقتصادية (التمويل)

رابعا: بالنسبة للإعداد الداخلى:

تعميق الرؤية - التكوين - الإصلاح الهيكلي.

**** أولويات المسارات:**

يتم ترشيح وزن لكل هدف من الأهداف الأربعة، حسب أهميته، وتأثيره في تحقيق الرسالة: الهدف والوزن.

- تأمين استمرارية جهود التمكين 40 %

- إعداد البناء الداخلي 30%

- النهوض بالمجتمع إسلاميا 20%

- الاستعداد لمهام المستقبل 10%

ثـم تـم بعـد ذلـك ترشـيح وزن لـكل مسـار مـن مسـارات العمـل، حسـب أهميتـه، وتأثـيره في تحقيـق الهـدف الـذي أجلـه اختيـار المسـار:

ففي داخل تأمين استمرارية جهود التمكين، تم إعطاء الأوزان الآتية لأهدافه:

- الانتشار في طبقات المجتمع الحيوية 50 %.

- الانتشار في المؤسسات الفاعلة 40%.

- التعامل مع الآخر 10 %.

وفى داخل كل هدف تم إعطاء وزن لكل جزئية ففي:

*** الانتشار في الطبقات الحيوية:**

- الطلاب 30 %.

- العمال 30 %.

- المهنيون 10 %

- الطبقات الشعبية 20 %.

*** المؤسسات:**

- ذات التأثير 40 %

- القضاء 5%

- الإعلام 30 %

- البرلمان 5 %

- الإعلام 30 %

- الدينية 20 %

**** أولويات العمل في العام القادم بناء على الأوزان السابقة:**

1- التكوين 2100

2- التعليم 1425

3- الاقتصادية 900

4- الإعلام 780

5- ذات التأثير 640

6- الدينية 620

7- العمال 600

8- الرؤية 600

9- المناطق الشعبية 400

10- المعلومات 400

11- المهنيون 325

12- الهيكل 300

13- التكنولوجيا 200

14- جماعات الضغط والأحزاب 120

**** التعامل مع الآخر:**

- السلطة 20 %

- الأقباط 10

- اليهود 10 %

- الغرب 10%

- النوادي 10 %

- جماعات الضغط والأحزاب 30 %

- الجماعات الإسلامية 10 %

**** وبالنسبة لهدف تحقيق الرسالة:**

- التعليم 35 %
- الإعلام 10 %
- الدينية 15%
- الثقافية 5 %
- الصحية 5 %
- الاقتصاد 20 %
- التكنولوجيا 10 %

**** بالنسبة لمهام المستقبل:**

- المعلومات 40 %
- الجامعة 12.5 %
- المهنيون 12.5 %
- المؤسسات العامة 2.5 %
- المؤسسات الخاصة 2.5 %
- الاقتصاد (التمويل) 30 %

**** بالنسبة لإعداد البناء الداخلي:**

- الرؤية 20 %
- التكوين 70 %
- الهيكل 10 %

تأمين استمرارية جهود التمكين 40%

الرسالة 20%

مهام المستقبل 10%

إعداد البناء الداخل 30 %

(1) الطبقات (5):

- الطلاب 3

- العمال 3

- المهنيون 1

- رجال الأعمال 1

(2) المؤسسات:

- ذات التأثير 4

- الإعلام 3

- الدينية 2

- القضاء ½

- البرلمان ½

(3) الآخر:

- السلطة 2

- الأقباط 1

- اليهود 1

- الغرب 1

- النوادي الشرقية 1

- جماعات الضغط والأحزاب 3

- الجماعات الإسلامية 1

(1) التعليم 35

(2) الإعلام 10

(3) الدينية 15

(4) الثقافية 5

(5) الصحة 5

(6) الاقتصاد 20

(7) التكنولوجيا 10

(1) المعلومات 40

(2) الجامعة 12.5

(3) المهنيون 12.5

(4) المؤسسات العامة 2.5

(5) المؤسسات الخاصة 2.5

(6) الاقتصادية (التمويل) 30

(1) الرؤية 20

(2) التكوين 70

(3) الهيكل 10

الملحق 2

بيان اللجنة الإدارية العليا للإخوان بشأن الأزمة الداخلية للجماعة

بيان ومصارحة

إلى جموع إخواننا وأخواتنا من أبناء جماعة «الإخوان المسلمين» المباركة في شتى بقاع الأرض والمخلصين من أبناء الأمة، الذين ينتظرون نصرا من الله وفتحا قريبا، يزيح الطغاة الجاثمين على صدورها، وفي مقدمتهم المكلومون من ذوي الدماء الذكية التي سالت نصرة للحق، والأسود خلف قضبان الظلم والقهر، وأخواتنا الثائرات المترقبات لمن يأخذ بثأرهن من معتدٍ مجرم أمِن العقوبة، والثائرون المجاهدون في الشوارع والميادين يأخذون بأسباب النصر، والمطاردون هنا وهناك لا يجدون سبيلا، إلى هؤلاء جميعا نقول والله المستعان.

لقد حملتمونا أمانة عظيمة عندما اخترتمونا لهذه المهمة في خضم بحر يموج بالأحداث الجسام في العالم من حولنا وفي ظل واقع انقلاب غاشم مجرم ينكل بالثائرين وكل أبناء الوطن بلا رحمة وفي ظل ضربات أمنية شديدة، في ظل ذلك لا يخفى عليكم أنها مسئولية مغرم وليست مغنما ولكنها حكمة الله نستعين بمن عليه التكلان في إنجازها ونسألكم الدعاء بالسداد ولكم حق أن نقوم بواجبنا فيها على أكمل وجه إلى أن نسلم الراية بأمان لمن يخلفنا.

ونطلب حقنا عليكم بعوننا عليها ما استطعتم ومن هذا العون أن تقفوا لمن ينفخ في نار الخلاف وتذكرونه بالله وتردعونه عن فعله ولا تخافون في ذلك لومة لائم، نصب أعينكم رفعة الحق قبل نصرة الشخص. أيها الثوار الأحرار والثائرات الفضليات.

نتعهد اليكم بأن من أولوياتنا:

- تحمل أمانة المسئولية وبذل كل الجهد لانجازها على أكمل وجه.

- على رأس مهامنا التأسيس لمرحلة جديدة وإجراء تعديلات اللائحة والإعداد لانتخابات تأتي بمن يعبر عن الصف في ظل هذه المتغيرات ويدير الدفة باجتهاد صحيح بإذن الله بعدما أخفقت اجتهادات سابقة في الوصول لمبتغانا، وسنكون أول من يعينه وسهاما نافذة في جعبته.

- وحتى ننجز ذلك سنعلي من صوت العقل ونستوعب الجميع ونصبر على من خانه اجتهاده محافظين على رأب الصدع ولحمة الصف ما استطعنا لذلك سبيلا.

- نحترم الجميع الصغير قبل الكبير ولا نجرح في الأشخاص أو نفجُر لا قدر الله في الخصومة لاختلاف في الرأي، ولا يعني هذا قداسة لأحد فكلٌ يؤخذ من كلامه ويرد إلا المعصوم.

- نعترف بوجود خلاف يحصره البعض عن جهل أو قصد في مسألة الثورية والسلمية،

ولكنـه في الحقيقـة يتعـدى ذلـك إلى منهجيـة الإدارة، وأسـلوب اتخـاذ القـرار ومرجعيتـه، خاصـة في ظـل انتهـاء مـدة مكتـب الإرشـاد، فضـلا عـن اسـتحالة انعقـاد نصابـه القانـوني بسـبب الأسـاتذة الأسرى لـدى سـلطة الانقـلاب الغاشـم، هـذا بخـلاف الصعوبـة الشـديدة، والخطـورة الأمنيـة لاجتـماع مـن تبقـى مـن أعضـاء الشـورى العـام بصفـة دوريـة.

ولكـن نتعهـد بـأن نحـل هـذه الأمـور بتوفيـق اللـه بالحـوار والتواصـل، وتتسـع صدورنـا لجميـع إخواننـا المخالـف قبـل الموافـق.

- حلـول هـذه المشـاكل لـن يتـم عـبر الإعـلام، ولا ينبغـي لـه ذلـك، وإن كان مـن حـق الجميـع معرفـة الحقائـق والشـفافية في عرضهـا، لـذا سـنتواصل عـبر الإعـلام بإطلالـة حـول أهـم النتائـج ونسـعى للحـل بالطـرق الصحيحـة فيـما وراء ذلـك، ويعيننـا حاليـا لجنـة تقـصي حقائـق في الداخـل والخـارج تمـت الموافقـة عـلى تشـكيلها.

- إخوانكـم في اللجنـة الإداريـة العليـا في حـال انعقـاد دائـم بأشـكال مختلفـة، ونتواصـل مـع الجميـع كـما تـدرس اللجنـة العديـد مـن الأمـور، واتخـذت بعـض القـرارات سـيتم نزولهـا للصـف في مسـاراتنا المتعـارف عليهـا، ونسـألكم الدعـاء في أن يوفقنـا اللـه دائمـا في اتخـاذ القـرارات المناسـبة.

ولكننـا نؤكـد أن اللجنـة الإداريـة العليـا قـد اجتمعـت برئاسـة الأمـين العـام للجنـة، واكتمـل نصابهـا القانـوني (7 مـن 11) واتخـذت عـده قـرارات بموافقـة جميـع أعضـاء الإدارة الذيـن شـاركوا في الاجتـماع، وتؤكـد اللجنـة إن الشـاب محمـد منتصر هـو المتحـدث الإعلامـي للجماعـة، وكل مـا صـدر مـن مسـئول اللجنـة الإداريـة، وتـم تسريبـه للإعـلام عمـل فـردي تـم دون اعتمادهـا مـن اللجنـة بالمخالفـة لأدبيـات الجماعـة، وعملهـا المؤسـسي وسـتقوم لجمـة تقـصي الحقائـق بالتحقـق منهـا بشـكل سـليم.

- نثمـن دور المخلصـين مـن أصحـاب المبـادرات للخـروج مـن الأزمـة ونفتـح أبوابنـا عـلى مصراعيهـا لأي محاولـة جـادة تحقـق المصلحـة للجميـع. - نذكـر أنفسـنا بقـول اللـه عـز وجـل: (وألـف بـين قلوبكـم لـو ـنفقت مـا في الأرض جميعـا مـا ألفـت بـين قلوبهـم ولكـن اللـه ألـف بينهم)، وقـول الإمـام المؤسـس (أيهـا الإخـوان إني لا أخـشى عليكـم الدنيـا مجتمعـة فأنتـم بـإذن اللـه أقـوى منهـا، و لكنـي أخـشى عليكـم أمريـن اثنـين: أخـشى عليكـم أن تنسـوا اللـه فيكلكـم إلى أنفسـكم، أو أن تنسـوا أخوتكـم فيصـير بأسـكم بينكـم شـديد) هـذا وندعـو الجميـع إلى العمـل الجـاد، وبـذل الجهـد في مقاومـة الانقـلاب الغاشـم، ونسـتحث الثـوار ألا يشـغلهم شـاغل عـن ثورتهـم، وندعـو الإخـوان في الخـارج لأن يكونـوا عونـا وسـندا لإخوانهـم بالدعـاء، والدعـم بجانـب ميادیـن جهادهـم الأخـرى الواجبـة عليهـم.(" أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللّهِ قَرِيبٌ)

الإخوان المسلمون - اللجنة الإدارية العليا

الجمعة 7 ربيع الاول 1437 الموافق 18 ديسمبر 2015

الملحق 3

بيان الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين

التاريخ: 18 شوال 1435 هـ

الموافق 14 غشت 2014 م

يحيي صمود وثبات وبطولة الثوار الأحرار على أرض مصر، ويثمن نضالهم المتواصل لأكثر من عام دون فتور، ويؤكد أن ما حدث في رابعة العدوية والنهضة بمصر منذ عام كان منظومة قتل وليس منظومة فض وكان مذبحة ومحرقة، وأن النصر حليف الحق بإذن الله تعالى، والدماء لا يسقط حقها بالتقادم، والقصاص حق شرعي، ويجب محاكمة القتلة وقادة الانقلاب العسكري الدموي وملاحقتهم قانونيا وحقوقيا وسياسيا ودبلوماسيا.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد؛

يتابع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ما يحدث على أرض مصر الحبيبة متابعة شبه يومية، نظرا لأهمية مصر في قلب وعقل الأمة الإسلامية والعربية، وأنها الدولة المحورية الكبيرة في المنطقة، وبخاصة بعد الانقلاب العسكري الجائر الذي وقع منذ 3 يوليو 2013م ضد سلطة شرعية منتخبة ورئيس منتخب وهو الرئيس الدكتور محمد مرسي، وما تبع ذلك من انتهاك لكافة الحقوق الإنسانية على يد قادة الانقلاب وسلطاته المختلفة وأتباعه، وارتكابهم مجازر ومحارق ضد المصريين في أحداث كثيرة على رأسهم مجزرة ومذبحة ومحرقة رابعة العدوية والنهضة في 14 أغسطس 2013م، والاتحاد في الذكرى الأولى لتلك المحرقة يؤكد على ما يلي :

1. يحتسب الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين من ارتقوا في تلك المذبحة والمحرقة شهداء عند الله تعالى، ويدعو بالشفاء لكافة المصابين، كما يدعو بالصبر والثبات لأهالي الشهداء والمصابين، ويدعو الله بأن ينتقم شر انتقام من الظالمين القتلة، الذين قتلوا الشباب، والرجال، والنساء، وحتى الأطفال والشيوخ، ولم يرحموا أحدا.

2. يوجه الاتحاد العالمي التحية والتقدير إلى الثوار الصامدين الثابتين، الذين يضربون أروع الأمثلة للأمة كلها في الثبات على الحق، ومقاومة الباطل، ويدفعون مقابل ذلك أغلى ما يملكون وهي حياتهم، وذلك بشكل يومي، وعلى مدار ما يزيد عن عام منذ انقلاب يوليو العسكري في 2013م وحتى اليوم.

3. يؤكد الاتحاد أن ما حدث في رابعة العدوية والنهضة يوم 14 أغسطس 2013م هو منظومة قتل منظمة ومعدة سلفا، وليست منظومة فض على الإطلاق، وبغطاء عالمي في حينه، وقد حدثت تلك المجزرة والمحرقة في حق الآلاف من أبناء الشعب المصري المطالبين بحريتهم

وكرامتهـم وإرادتهـم وهـم مسـالمين تماما، ويمارسـون حقهـم الدسـتوري والقانـوني والثـوري، إلا أن يـد الغـدر والبطـش والقهـر أبـت إلا أن تقتـل منهـم الآلاف، وتحـرق المئـات، في مشـهد خـلا مـن كل معـاني الإنسـانية والرحمـة.

4. يثمـن الاتحـاد العالمـي دور بعـض المنظـمات الحقوقيـة والإنسـانية العالميـة التـي أدانـت تلـك المجـزرة، التـي ارتقـى فيهـا الآلاف، بـل واعتبروهـا جريمـة ضـد الإنسـانية وواحـدة مـن أبشـع المجـازر في تاريـخ الإنسـانية كلهـا، ويديـن الاتحـاد في ذات الوقـت الصمـت المريـب والمخـزي مـن العديـد مـن المنظـمات العربيـة والإسـلامية إزاء تلـك المحرقـة الرهيبـة.

5. يؤكـد الاتحـاد عـلى أن الحـق في الدمـاء لا يسـقط بالتقـادم، وذلـك فـق الآليـات التـي نظمتهـا الشريعـة الإسـلامية والقانـون الـدولي كذلـك. كـما يؤكـد الاتحـاد أن النـصر حليـف الحـق والثابتـين عليـه، وأنـه مـن عنـد اللـه تعـالى وحـده، وأن الباطـل إلى زوال مهـما بـدا متماسـك عـلى غـير حقيقتـه.

6. يطالـب الاتحـاد العالمـي لعلـماء المسـلمين الأمـة الإسـلامية والعربيـة بـل والعـالم الحـر، الوقـوف بجانـب الحـق وعـدم الوقـوف بجانـب الباطـل، والحـق واضـح مـع الثـوار المصريـين الثابتـين في مواجهـة آلـة البطـش والقهـر الانقلابيـة العسـكرية، كـما يطالبهـم بملاحقـة قـادة الانقـلاب العسـكري، وسـلطاته الجائـرة، لمحاكمتهـم محاكـمات عادلـة، تسـتعيد الحقـوق المسـلوبة.

7. يحـث الاتحـاد كافـة الفئـات الثوريـة المناصرة للحـق ضـد الباطـل، أن تصطـف اصطفافـا وطنيـا، وتوحـد صفهـا، وتنـسى أي خلافـات حقيقيـة أو مصطنعـة، وأن تبحـث عـن القواسـم المشـتركة وهـي كثـيرة، وتسـتمر في نضالهـا حتـى تسـقط الانقـلاب، وتسـتعيد الحريـة، والكرامـة، والإرادة للشـعب المـصري بالكامـل، الـذي لا يسـتحق أبـدا أن يسـتعبد أو أن يقهـر أو أن تـسرق ثرواتـه أو أن يـدار أمـره في غيبـة منـه بعـد اليـوم.

8. يوجـه الاتحـاد العالمـي رسـالة إلى الشـعب المـصري العظيـم، بـأن ينحـاز إلى الحـق، وأن يقـوم بـدوره في الحفـاظ عـلى مكتسـبات ثـورة 25 ينايـر، التـي ارتقـى فيهـا المئـات مـن أبنـاء الشـعب، ليعيـش الملايـين في حريـة، وكرامـة، وعدالـة، حيـث لا يجـب التفريـط في تلـك المكتسـبات أبـدا.

رحم الله الشهداء الأبرار، ووحد صفوف أهل الحق، ورزق الأمة نصرا عزيزا مؤزرا.

(والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون) [يوسف: 21]

رئيس الاتحاد - أ. د. يوسف القرضاوي

الأمين العام - أ. د. علي القره داغي

الملحق 4
تقييمات ما قبل الرؤية.. إطلالة على الماضي
أولا: غياب ترتيب الأولويات

محور غياب ترتيب الأولويات في العمل العام وأثر ذلك على الثورة

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، وبعد؛

فحديث الأولويات مطروح دوما سواء في الإطار المبدئي التقليدي أو في الإطار العملي التطبيقي، وسواء كان الحديث في الكليات أو الجزئيات.

وقد عنى المنهج الشرعي بترتيب الأولويات بين ضروريات وحاجيات وكماليات من جهة، وبين الواجب أو الفرض والسُنّة والحرام والمكروه من جهة أخرى.

كما أن مناهج البحث العلمية قد وضعت نسقا منضبطا لترتيب الأولويات؛ حتى لا تضيع الأعمار والأوقات في غير المهم، أو يحاسب المرء على تركه للأوْلى، قال تعالى: «أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ» (التوبة: 19)، وقوله تعالى: «قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ» (التوبة: 24).

فلا شك أن البدائل المطروحة والقيم التي أضاءت عليها الآيات كلها مهمة، لكنها لفتت انتباهنا إلى ضرورة ترتيبها أولويا حتى لا يضيع الأوْلى.

وفي أي تجمع إنساني تكليفي أو طوعي لابد من معرفة أولوياته؛ حتى لا تتوه الغايات والأهداف والمهام في ركاب الوسائل والجزئيات، ويتحكم في الأولويات الظرف والزمن والمتغيرات بما لا يؤثر على غائية التجمع.

الورقة الأولى التي نطرحها في إطلالاتنا على الماضي ومراجعات السنوات الست التي تلت الثورة، سيكون محورها: (غياب ترتيب الأولويات في العمل العام وأثر ذلك على الثورة).

العناصر الرئيسية:

أولا - تركيز الهيكل التنظيمي التنفيذي وتوزيع المهام واللجان على العمل المجتمعي.

ثانيا - غياب العلاقات المتوازنة مع الكيانات المجتمعية الأخرى من الناحية التكاملية أو التنافسية أو الندية.

ثالثا - غياب مشروع سياسي متكامل للتغيير وإدارة الدولة.

رابعا - غياب التعامل الأكاديمي المتخصص في إدارة وتحليل المعلومات.

التفاصيل

أولا - تركيز الهيكل التنظيمي التنفيذي وتوزيع المهام واللجان على العمل المجتمعي:

على الأقل خلال العقود الثلاثة التي سبقت الثورة طوال عهد مبارك، كان التركيز التنظيمي التنفيذي للإخوان المسلمين على الجانب المجتمعي، وفي ظل هذا الجانب كان يأتي التعامل بصفة تابعة مع محاور العمل العام الأخرى: السياسية والاقتصادية والدعوية والإعلامية، ونعالج ذلك من عدة جوانب:

1- صناعة رموز العمل العام:

الخلط الشديد بين رموز العمل الخدمي والدعوي، ثم خروج تلك الرموز إلى مساحات العمل السياسي (برع الكثير منهم في العمل السياسي، ونافسوا أكبر القامات السياسية المتمرسة بعد ذلك، ولا يعني نقدنا لآلية العمل أن نهدر إمكانيات الأفراد وإنجازاتهم).

فكان العمل السياسي ينطلق من بيئة اجتماعية حاكمة، ولكن قماشتها كانت ضيقة؛ فإما أن تصنع رمزا ينقصه الكثير من جوانب العمل العام، أو تستبعد كثيرا من رواد العمل العام في جوانبه المختلفة عدا الجانب المجتمعي.

2- اقتصار العمل المجتمعي في سواده العام على الجانب الخدمي:

كان العمل الخدمي هو التوصيف الجاهز والأسهل لمحور العمل المجتمعي، وأدى ذلك إلى العمل مع شريحة ضيقة جدا من المجتمع، كانت في المعظم من المنتفعين، ولعل هذا أسهم ولو بشكل بسيط في تبريد حدة الاحتجاج والاعتراض الشعبي على نظام مبارك.

وكان منطلق الإخوان في ذلك منطلقا أدبيا دينيا؛ وهو الاهتمام بالشرائح الأوْلى بالرعاية، وهي الفئات الأفقر التي أسقطها المجتمع والنظام من حساباته غالبا، وبرغم نبل المقصد والهدف إلا أن ذلك سبّب ابتعادا عن فئات كثيرة كان من الواجب الانتباه للتعامل معها بشكل أعمق، ولا ينفي هذا أنه كانت هناك تعاملات غير نمطية ولا مؤطرة وفي أغلبها موسمية مع فئات المجتمع الباقية.

ثانيا - غياب العلاقات المتوازنة مع الكيانات المجتمعية الأخرى من الناحية التكاملية أو التنافسية أو الندية:

في المجتمع كيانات مجتمعية أخرى سواء كانت جماعات أو منظمات أو جمعيات، لها أجندات مختلفة وربما متصادمة مع جماعة الإخوان المسلمين، لكنها في الوقت ذاته تخصم من الأرضية ذاتها، وتتميز بتمويلها المفتوح أو أنشطتها العلنية أو الغطاء السياسي الداخلي أو الخارجي.

وكان من الواجب التعاون مع هذه الكيانات على الأقل في الجزء المشترك، والإبداع في تنفيذ ذلك والاستفادة منه، (إلا أنه من جانب آخر يجب ألا نغفل أن معظم كيانات المجتمع المدني كانت تنطلق في العلاقة، لا من جانب المنافسة فقط، وإنما من جانب الرفض، بل والعداء في بعض الأحيان، وربما يخفف هذا الحال من حدة الانتقاد للإخوان في هذا الجانب).

ثالثا - غياب مشروع سياسي متكامل للتغيير وإدارة الدولة:

الظروف السياسية بالغة الحساسية التي افتعلها النظام المصري وفرضها على جماعة الإخوان المسلمين طوال عقود - بدءا من نظام جمال عبد الناصر مرورا بالسادات وصولا إلى حسني مبارك - كان التعامل الأمني هو القناة الوحيدة للاتصال، سواء في المعتقلات وحركتها دخولا وخروجا، أو في فترات الصفو النادرة، أو حتى فترات المشاركة السياسية، ولم تنجح الجماعة طوال تلك الفترة في تحويل ملفها الأمني إلى ملف سياسي على أي مستوى من مستويات التعامل، (من هذه الزاوية قد لا يلام الإخوان بالدرجة الأولى في ذلك؛ لكونه رغبة النظم بل مبدأُها الذي تنطلق منه).

إلا أن اللوم يُوجّه للإخوان من عدة زوايا:

الزاوية الأولى - فراغ أدبيات الإخوان من التنظير لتلك المساحة (المشروع السياسي المتكامل لإدارة الدولة)

فلم ينتبه الإخوان أنهم في يوم من الأيام ربما يتصدرون المشهد السياسي في الحكومة أو البرلمان أو المحليات وربما الرئاسة، وتم التغييب العمْدي لحركة التنظير، أي الكتابة والبحث الأكاديمي وربما النقاش في هذا الأمر.

الزاوية الثانية - عدم السعي في توجيه المكاسب لحيازة منصب حكومي سياسي مؤثر، فكانت الانتخابات البرلمانية تنطلق من منطلق اجتماعي صرف؛ غرضه توسيع أطر التعامل مع المجتمع، وإيجاد غطاء سياسي مناسب للتعامل مع المجتمع؛ فكانت المقرات الخدمية المنتشرة في ربوع مصر معبرا جيدا عن هذه الحالة، ولم تكن التحالفات تُنسج للوصول من أجل الوصول لمنصب وزاري أو سياسي وربما محلي أيضا، حتى في انتخابات 2005 التي مثلت

فرصة مواتية قدم الإخوان - أنفسهم - التطمينات للسلطة الحاكمة، التي تضمن عدم تجاوزهم لنسبة الثلث الضامن الذي يستطيع تحريك المسؤولية البرلمانية تجاه الحكومة، وربما الحصول على بعض المكتسبات السياسية الكبرى.

الزاوية الثالثة - عدم التجهيز الأكاديمي أو العملي للكوادر المتخصصة

كان من الممكن صناعة ذلك بالإيفاد للخارج في بعثات أو منح دراسية، هذا من جانب، ومن جانب آخر عدم امتلاك مراكز أو مؤسسات متخصصة تصنع هذه الكوادر ولو بشكل جزئي محليا.

وكان نتيجة ذلك عدم الجاهزية السياسية بالشكل الكافي فيما بعد لتولي المناصب السياسية في فترة الثورة، (ولا يخفى على الناظر المنصف أن الإخوان بالرغم من ذلك قدموا بعد الثورة شخصيات لها ثقل برلماني أو سياسي أو حكومي، شهد لها الجميع بالكفاءة، ولولا الحملة المدبَّرة التي تم عنونتها بلفظ الأخونة، فقد كان من الممكن تقديم أضعاف ذلك لولا هذا الابتزاز).

رابعا - غياب التعامل الأكاديمي المتخصص في إدارة وتحليل المعلومات

كان يتوفر للإخوان - من واقع التعامل المباشر بفئات الشعب المختلفة، ودون تكلف أو سعي – سيل من المعلومات والبيانات التي ربما لم تكن دقيقة بالشكل الكافي، إلا أنه من الممكن تجميعها ورسم صورة غير مشوشة أو موجهة أو مسيسة عن المجتمع، إلا أن التعامل مع هذه الأمور كان يتوقف عند سقف متدن جدا من التعامل، ربما لا يتجاوز مصدر المعلومة نفسَه، فكان الزهد - وفق هذا النسق - لا يحرك المعلومة خارج محيطها، وربما كان الحرص على وأدها في مهدها بحجج شتى.

فلو كانت هناك أوعية لتلك المعلومات المجانية لربما كان للجماعة شأن آخر، ولعلك ترى بعض الشركات الربحية تجني الملايين من مجرد العمل الإحصائي للمعلومات المتاحة لدى عملائها، بالإضافة للنظم المعقدة التي تصنع القرار لدى الدول أو مجموعات الضغط.

الخلاصة:

نتحدث هنا عن هذه المحاور الأربعة من زاوية التنبيه للقادم، فلو تعاملنا بالنمط نفسه، ولم نستدرك هذه الأمور (التي لا تمثل كل شيء بالطبع، فهناك جوانب أخرى لم يتم تناولها، لكن ربما كانت هذه الأبرز)، فربما ننتظر عشرات السنين حتى نحصد فرصة أخرى للعمل المجتمعي الممنهج الهادف الموجّه.

ربما يكون جانَبَنَا الصواب فيما مضى، لكننا عازمون على استدراك ما فاتنا، فمن لم

يستطع التعاون معنا وفق هذه الغاية النبيلة؛ فليكن خصما شريفا يبحث عن أي مشترك بين ما نقول وما يستطيع هو إطفاء جذوة العداوة تجاهه؛ لأن الجميع في مركب واحد الآن وبعد الآن.

ثانيا: العلاقة مع الثورة

المقدمة

الحديث عن الثورة متصل منذ بدأت شرارتها الأولى في تونس وتبعتها مصر وليبيا واليمن وسوريا، ودوما ما كان يقترن الحديث الثوري بالإخوان؛ ثناء على مواقفهم أو نقدا لها أو سبا وشتما كما جرت عادة البعض.

وبدأت التصورات حول الثورة تتباين بين روادها وتدخلت على خط الثورة عدة مؤثرات داخل صفوف الثوار، وخارجية من معسكر خصومها المباشرين وغيرهم، فانحرفت تارة عن مبادئها وتارة عن طريقها الذي سلكته.

ويمكننا هنا أن نضع عدة عناصر تعد بدايات للحديث حول الثورة والثوار من وجهة نظر الإخوان، وكما هو الحال ليست جامعة للمواقف كافة، ولا مانعة من غيرها ولكنها تظل بداية لها ما بعدها.

العناصر الرئيسية:

أولا: ضعف التصورات الفكرية والسياسية تجاه الثورة

ثانيا: اضطراب الخطاب الإعلامي قبل وفي أثناء وبعد الثورة

ثالثا: عدم الاستفادة المثلى من الرموز الثورية وتقديم التنظيميين عليهم

رابعا: عدم الجاهزية السياسية لإدارة مرحلة الثورة الانتقالية

خامسا: عدم الانتباه لخطورة انفراد العسكر بوضع الأسس والأطر الحاكمة للمرحلة الانتقالية

التفاصيل

أولا: ضعف التصورات الفكرية تجاه الثورة

بالرغم من كون الثورة حالة عشوائية مبهرة تتحرك بلا تنظيم، إلا أنها تحتاج لكثير من التصورات الفكرية تجاه حدوثها وكذا النظريات السياسية لحسن التعامل مع نتائجها

وتفاعلاتهـا.

ومـن الإنصـاف القـول بـأن الثـورة لم يكـن يتوقعهـا أحـد، كـما أنـه لم يـدعُ إليهـا (كثـورة) أحـد، وإن عدنـا لإرهاصاتها الأولى قبـل الخامـس والعشريـن مـن ينايـر، سـنجد الدعـوات المطروحـة عـلى الواقـع تتعامـل مـع يـوم احتجاجـي ضـد الداخليـة يـوم عيدهـا، وإن وسـعنا الدائـرة قليـلا سـنجدها تشـمل احتجاجـا أعـم عـلى أوضـاع التزويـر الفـج للانتخابـات البرلمانيـة 2010 أو الاسـتمرار في جمـع توقيعـات مطالـب الجمعيـة الوطنيـة للتغيـير.

نقـول هـذا كمدخـل لمـا نريـد قولـه هنـا، وهـو ضعـف التصـورات الفكريـة للثـورة لـدى الجميـع.

فيما يخص الإخوان المسلمين نسوق النقاط الآتية:

1- أدبيـات الإخـوان مليئـة بالفكـر الثـوري منـذ نشـأة دعوتهـم وطـوال فـترة وجـود المؤسـس الإمـام البنـا، وكتابـات البنـا وجيلـه المؤسـس وممارسـاتهم طـوال هـذه الفـترة كانـت تتسـم بـروح الثـورة؛ فقـد كانـت تلـك الفـترة منـذ التأسـيس وحتـى استشـهاد البنـا مليئـة بالمظاهـرات الحاشـدة الضاغطـة والاعتصامـات، والمنـاداة بالعصيـان المـدني مـن الشـعوب إذا لم تقـف حكوماتهـا بقـوة ضـد اغتصـاب فلسـطين، بـل تجهيـز كتائـب مسـلحة لصـد عـدوان العصابـات الصهيونيـة عـن فلسـطين عـام 1948؛ اسـتعدادا لمعركـة التحريـر ضـد الإنجليـز، وكان الإمـام البنـا يؤكـد: «أن الإنجليـز المحتلـين واليهـود لـن يفهمـوا إلا لغـة واحـدة هـي لغـة الثـورة والقـوة والـدم".

إذا، لم تكـن الثـورة غائبـة عـن الفكـر الأصيـل لجماعـة الإخـوان المسـلمين لا في دائـرة التنظـير ولا التطبيـق، وإنمـا غُيِبَـت تلـك الـروح في الجيـل التـالي للإمـام البنـا، الـذي خـرج مـن سـجون نـاصر والسـادات فانتهـج آليـات إصلاحيـة صرفـة؛ اختيـارا طوعيـا منـه لتـلافي حالـة الصـدام بـين الجماعـة والنظـام، واسـتمر ذلـك اختيـارا تنتهجـه الجماعـة ضمـن مـا أرسـته أدبياتهـا، حتـى أصبـح بمـرور الوقـت الاختيـار الأوحـد لهـا وبـدأت الجماعـة كتنظيـم تسـتبعد كل مـا يـؤدي إلى التلبـس بحالـة الثـورة مـن المناهـج والشـعارات والتطبيقـات والاختيـارات، حتـى أصبحـت قراراتهـا متوقعـة واختياراتهـا معلومـة سـلفا، وأصبـح البطـش الـذي انتهجتـه النظـم ضدهـا بمنزلـة الحـارس للخطـوط الحمـراء التـي وضعتهـا الجماعـة ابتـداء قيـودا عـلى نفسـها، ثـم تحـول لـشيء مـن قبيـل الاتفـاق غـير المكتـوب بينهـا وبـين نظـم الحكـم؛ فـكان البطـش الشـديد يتـم عندمـا تتخـذ الجماعـة قـرارا أو اختيـارا فيـه أي مسـحة ثوريـة عـلى النظـام.

وكان الخيـار الإصلاحـي الـذي انتهجتـه الجماعـة، يكتفـي بالنـزال السـياسي المنضبـط بـشروط وحـدود المسـاحة، التـي يمنحهـا النظـام في الانتخابـات الطلابيـة والنقابيـة والمحليـة والنيابيـة.

إذا، التصـورات الفكريـة للثـورة كانـت موجـودة في فكـر الإخـوان الأصيـل، لكنهـا أوقفـت أو اسـتبعدت في الفـترة التاليـة للإمـام البنـا، وسـار عـلى ذلـك التنظيـم طـوال فـترة حكـم مبـارك حتـى

اندلعت الثورة عليه.

2- ساهم بشكل كبير في عدم انتصار حالة الثورة داخل الجماعة على حالة الإصلاح المتدرج، والمبالغة الشديدة لدى الجماعة في الحفاظ على التنظيم؛ فكانت الجماعة بعد كل ضربة لها يقوم بها النظام تنكفئ على نفسها وتسعى للملمة التنظيم والحفاظ عليه وإعادة ترتيب أوراقه.

حتى أصبح الاستثناء أصلا؛ فتحولت ضربات التنظيم لإجراء دوري يقوم به النظام الحاكم كل فترة ليعيد الجماعة إلى نقطة الصفر أو يعطلها كثيرا على سلم الإنجاز ووضعها دوما في خانة رد الفعل.

وفي ظل هذه الآلية في التعامل، قامت ثورة فكانت ردود أفعال الإخوان تسعى لوضع سياق تنظيمي يترجم حالة الثورة لإجراءات، وهذا ما يتنافى مع فكرة الثورة المتدفقة المتفاعلة الحاسمة.

3- وجود باقي أطياف الثورة في خانة الهجوم على الإخوان منذ اللحظة الأولى في سلسلة من الاتهامات من عينة «لم يشاركوا من أول يوم، ركبوا الثورة، خطفوا الثورة، باعوا الثوار»، وغيرها من الاتهامات التي أدت إلى عدم اطمئنان تنظيم الإخوان لرفقائه وقراءة الأمر في سياق رغبة الرفقاء في سير الأمور وفق نظرية (المخ والعضلات)، ووضع إطارين تسير داخلهما الأحداث؛ إطار (النخبة) المسيطرة والمتحكمة في القرار الثوري، وهذا ما يُستبعد منه الإخوان أو يُضيق عليهم فيه لأبعد حد.

وإطار (الحشد الثوري) الذي يطلب من الإخوان فيه النصيب الأوفى، من غير أن يكون لذلك أثر ملموس في مساحة إطار النخبة.

وكان النقد يتوجه للإخوان دوما في كلا المساحتين؛ فإن قَلّت مشاركة الإخوان في الحشد فقد باعوا الثورة، وإن طالبوا بنصيب من مساحة النخبة يوازي نصيبهم في الحشد، فإن لديهم نوايا لسرقة الثورة.

وهكذا ساهم رفقاء الثورة في انتصار فكر التنظيم داخل الجماعة على فكر الثورة، وكانت قرارات الإخوان دوما تنحصر في هذه المساحة المعقدة.

ثانيا: اضطراب الخطاب الإعلامي في أثناء وبعد الثورة

وفق ما أثبتناه في العنصر (أولا)، فقد أدى هذا إلى اضطراب في الخطاب الإعلامي، فبينما تصريحات وشعارات رموز الثورة من الإخوان في أيام الثورة الأولى تتسم بالثورية والوعي النابع من حرارة الميدان، تأتي تصريحات وقرارات التنظيم هادئة أو متوازنة تنظيميا أو ما زالت

تـراوح في قـراءة المشـهد.

وأدى ذلـك في بعـض الأحيـان إلى صـدور تصريحـات ثـم نفيهـا وصـدور تصريحـات مغايـرة، وكان الأولى حسـم آليـة التمثيـل الإعلامـي عـلى أرضيـة الثـورة بـأن يكـون متحـدث الإخـوان مـن البنيـة الثوريـة، التـي بـدأت تتشـكل داخـل الجماعـة وتقـود الميادين في كثـير مـن الأحيـان.

وأدى الحـرص الزائـد مـن الجميـع عـلى عـدم إبـراز الهويـة الإسـلامية في فاعليـات الثـورة إلى اضطـراب في الخطـاب الإعلامـي للإخـوان؛ فهـم بـين حرصهـم عـلى نجـاح الثـورة وألا يغلـب عليهـا لـون معـين، وبـين الرغبـة في تمييـز خطابهـم عـن خطـاب غيرهـم.

أضـف لذلـك الممارسـة الطويلـة للإخـوان قبـل الثـورة التـي تعتمـد في أغلـب الأحيـان عـلى (إماتـة) الحـدث وتركـه؛ بحيـث لا تـصرح عنـه أو تتحـدث فيـه إلا حالـة الاضطـرار وكـون الحـدث ملحـا؛ وذلـك لكونهـا تسـدد الضريبـة دومـا تجـاه مـا تتخـذه مـن مواقـف وتصريحـات، واسـتمر ذلـك بعـد الثـورة مـما سـبب اضطرابـا في الخطـاب لتأخـر الجماعـة في التغطيـة المتفاعلـة للأحـداث، إمـا لمزيـد مـن دراسـتها أو لمزيـد مـن الوقـت حتـى تتضـح، وكان يسـبقها أطيـاف أخـرى مـن الثـوار الأفـراد أو الكيانـات الأخـرى غـير المضطـرة إلى حسـابات الإخـوان المعقـدة، التـي كانـت تصـدر في بعـض الأحيـان مزايـدة عـلى الإخـوان ذاتهـم، وكان ذلـك يجعـل خطـاب الإخـوان في كثـير مـن الأحيـان متأخـرا، فضـلا عـن كونـه مضطربـا.

ثالثا: عدم الاستفادة المثلى من الرموز الثورية وتقديم التنظيميين عليهم

وهـذا الأمـر صاحـب أيـام الثـورة الأولى، وكـذا مراحلهـا المختلفـة حتـى الانقـلاب؛ فـلا شـك أن الحالـة الثوريـة أفـرزت رمـوزا ثوريـة مبهـرة في أيـام الثـورة، وكان ذلـك امتـدادا لبروزهـم في مربـع محـاولات إصـلاح التنظيـم وممارسـة لـون مختلـف طـوال فـترة مـا قبـل الثـورة، وهـذا مـا أدى إلى معاملتهـم وفـق الخلفيـة التـي رسـخوها عـن أنفسـهم قبـل الثـورة، التـي جعلتهـم محـل سـهام النقـد التنظيمـي والتأخـير في المكانـة والـدور والتسلسـل القيـادي، فلـما أصبحـوا رمـوزا ثوريـة لجاهزيتهـم لهـذا الـدور وتوافـق صفاتهـم وخطابهـم مـع الحالـة الثوريـة، تجـددت حالـة التخـوف ومعالجـة ذلـك بتقديـم التنظيميـين عليهـم مخافـة حيادهـم عـن نهـج الجماعـة، وكان مـن نتائـج ذلـك خسـارة مسـاحات كبـيرة كانـت هـذه الرمـوز قـد اكتسـبتها مـن طريقـة تعاملهـم داخـل الميـدان، ورسـوخ أقدامهـم بـه وثقـة كثـير مـن أطيـاف الثـورة بهـم، وأدى ذلـك إلى إحراجهـم والمزايـدة عليهـم واهتـزاز حالـة الإجـماع التـي كانـت عليهـم.

واسـتمرت هـذه الإشـكالية في معظـم قـرارات الإخـوان اللاحقـة عـلى الثـورة، فـكان الاختيـار دومـا لمصلحـة التنظيـم عـلى حسـاب الرمـوز الثوريـة.

رابعا: عدم الجاهزية السياسية لإدارة مرحلة الثورة الانتقالية

دائما ما يتبع بدايات الثورات حركة سياسية واسعة توازي حركة الثورة، وتصنع المكاسب المرحلية وتفاوض باسمها، وهذه الحركة السياسية يجب أن تنتهج نمطا سياسيا ثوريا وليس إصلاحيا معارضا؛ لأن عقل الثورة غير عقل المعارضة، ومطالب الثورة مغايرة تماما لمطالب المعارضة.

ومن الأخطاء التي وقع فيها جميع أطياف الثورة هو العمل على قضايا مرحلية بآليات المعارضة السياسية، ولم يتم الاتفاق على ترتيب أولويات الثورة.

وإن كنا نتحدث عن عدم الجاهزية السياسية، فإن هذا الأمر يشمل الجميع وليس الإخوان وحدهم، وما الانقسام على فكرة الانتخابات أولا أو الدستور أولا منا ببعيد، فكلا الأمرين الانتخابات أو الدستور خيار دستوري، وليس كلاهما خيارا من خيارات الثورة ويستوي بأيهما نبدأ، مهما قيل من حجج متبادلة من طرفي المسألة.

وكان الأولى أن تعمل السياسة على الخطوات نفسها التي سارت فيها الثورة، وهذا ما لم يكن الجميع جاهزا له للأسف.

خامسا: عدم الانتباه لخطورة انفراد العسكر بوضع الأسس والأطر الحاكمة للمرحلة الانتقالية.

لم ينتبه الجميع لخطورة قيام العسكر برسم أسس المرحلة الانتقالية، وهو الشيء الذي جعل المجلس العسكري مستفيدا بكل التباينات الموجودة بين القوى الثورية خبرة وعددا وحجما وتأثيرا، فلا القوى الثورية أبقت لبعضها البعض أي وجه من أوجه الندية سواء لفصيل قوي كالإخوان، أو أي ميزة نسبية لفصائل أخرى ليبرالية أو يسارية أو شبابية، وكان الكل يعطل الكل.

وكان الأولى من التوجه نحو قضية الدستور أو الانتخابات أولا، التفرغ لوضع إطار جامع لقضايا الثورة الكبرى التي يجب الحشد على أساسها، وعلى رأس ذلك إخراج الجيش من مساحة السياسة، ولكن الذي حدث هو مزيد من ترسيخ أقدام المجلس العسكري في البيئة السياسية المصرية؛ باعتبار أن (الجميع) اعتبره حامي الثورة والطرف المحايد من أطرافها، الذي يتم استدعاؤه على أرضية الحكم بين أطياف الثورة المختلفة.

هذه هي الحقيقة التي لا يجب أن نهرب منها، هذا الأمر يتحمل فيه الإخوان وقوى الثورة كافة الخطأ بالدرجة نفسها، ولا يدعي أحد لنفسه صوابا في هذا الأمر، فالشعارات التي رفعت في مراحل مختلفة هي التي تعفي أو تدين أصحابها.

فالثوري الذي رفع شعار «يسقط المشير» عنادا في منافسيه، والسلفي الذي رفع شعار «يا مشير إنت الأمير» يتساوون في كونهم أوجدوا قدما للمجلس العسكري بشكل أو بآخر، فالأول كان يرفع الشعار ويتوجه للمجلس باعتباره على الحياد، والثاني يستدعي المجلس ليستميله كطرف متحالف، وبين الصنفين يأتي الإخوان الذين اعتبروا الانتخابات هي الأداة التي بمقدورها حسم المعادلة وتسليم السلطة للثوار.

إذا، توافق الجميع دون أن يتفقوا على عدم الانتباه لخطورة انفراد المجلس العسكري بوضع أسس المرحلة الانتقالية؛ سواء اعتبره البعض محايدا أو حليفا أو مستأمنا على السلطة لحين استلامها دستوريا.

ثالثا: العلاقة مع الدولة

مقدمة

منذ بدء الخليقة وارتبط الوجود البشري في هذه الدنيا بالشكل التقليدي للمجتمعات الصغيرة في بادئ الأمر ثم الكبيرة بعدها، التي اتخذت أشكالا عدة منها القبيلة والعائلة والبلدة، التي قال فيها الله عز وجل: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ). صدق الله العظيم [الحجرات:13].

ومنذ أن عرفت هذه المجتمعات شكل التعاون والتحالف بدأت فكرة الدولة في التشكل، وفي الإسلام عرفت الدولة شكلا متميزا من دولة العدل والحرية والكرامة بقيادة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ثم انطلقت من بعده لتحكم في قارات العالم القديمة جميعها، فساد بها العدل والحق والمعرفة والعلم.

واستقرت في العلوم الحديثة أشكال الدول بين فيدرالية وكونفدرالية وبسيطة، أو ما سمي بالدولة القطرية.

وفي كل أحوال التاريخ وتقلباته كان شكل الدولة أو وظيفتها هو الهدف الذي تطمح إليه الجماعات ذات الغاية، التي ترغب في تحقيق أهدافها من خلاله لا سيما الجماعات التي تتسم أدبياتها وأهدافها بالشمولية.

وجماعة الإخوان المسلمون كأي جماعة من مبادئها وأهدافها ممارسة العمل السياسي، وذروة هذا العمل الحكم أو على الأقل المشاركة فيه أو معارضته الحقيقية بالآليات السياسية الموجودة، وزيادة رقعة هذه المعارضة شيئا فشيئا للوصول إلى الحكم في يوم ما، وهذا هو المفترض في عالم السياسة.

ولا شك أن تلك الأمور يجب أن تنضبط بشكل ما مع الدولة القائمة، وتظهر في حجم العلاقات بين الجماعة والدولة كعلاقات مشاركة أو منافسة أو حتى تصادم.

وهذه هي الورقة التي نطرحها في إطلالاتنا على الماضي، ومراجعات السنوات الست التي تلت الثورة وسيكون محورها (العلاقة مع الدولة).

العناصر الرئيسية:

أولا: العمل السياسي تحت السقف والأفق الذي فرضته الدولة وعدم محاولة رفع سقف ذلك أو تجاوزه.

ثانيا: الرضا بكون جماعة الإخوان ملفا أمنيا طوال الوقت، وعدم السعي لنقله إلى ملف سياسي.

ثالثا: غياب أي مؤشرات للطموح السياسي عمليا أو في مساحة تطوير الفكر السياسي أو التنظير له في مجالات (التعلم والتدريب الأكاديمي والتأليف).

رابعا: عدم انتهاز فرص الانفتاح والتمدد فيها؛ أبرزها برلمان 2005 حال ضغط النظام واضطراره لإدارة عملية انتخابية شبه شفافة.

خامسا: عدم العمل الجاد لجعل (حرمان منتسبي جماعة الإخوان المسلمين من الوجود في المؤسسات العامة للدولة)؛ كقضية رأي عام ضاغط أو مطلب عادل والاستسلام في ذلك للواقع.

التفاصيل

أولا: العمل السياسي تحت السقف والأفق الذي فرضته الدولة وعدم محاولة رفع سقف ذلك أو تجاوزه

منذ نشأة جماعة الإخوان المسلمين على يد مؤسسها الإمام الشهيد حسن البنا في مطلع القرن العشرين، والقاصي والداني يعلم ما تنادي به في جانب الدولة وما تسعى إليه في شأنها، وتفننت النظم الحاكمة سواء في عهد الملك أو في عهد الجمهورية في إبعاد الإخوان من دائرة الحكم، بل عن دائرة ممارسة السياسة ذاتها من الأصل، وكانت تتراوح التدابير التي تتخذها الدولة في ذلك بين التزوير الفج للانتخابات والاستبعاد والتعطيل، بل والسجن للحيلولة دون وصول الإخوان إلى المجالس النيابية، التي تستطيع من خلالها فيما بعد تشكيل الحكومة أو المشاركة فيها أو معارضتها حقيقة .

ولعل النموذج الأوضح في تلك العلاقة هو الانقلاب الذي جرى على الدكتور محمد

مـرسي كأول رئيـس مـدني منتخـب، إذ كانـت الدولـة واضحـة جـدا في التعامـل الإقصـائي لجماعـة الإخـوان مـن المسـاحة السياسـية، أو في بعـض الأحيـان التضييـق الـذي يضـع سـقفا متدنيـا جـدا للمشـاركة الهامشـية التـي تعطـي الإخـوان فرصـة المشـاركة البرلمانيـة، والتـي كانـت ذروتهـا في برلمـان 2005 بـــ 88 برلمانيـا (لا يشـكلون الثلـث).

ولكـون الجماعـة لم تكـن تطـرح نفسـها بديـلا للحكـم القائـم، لم تسـع لنيـل العـدد الـلازم بالبرلمـان عـن طريـق الترشـح المناسـب، الـذي يسـتطيع تشـكيل الحكومـة بشـكل مسـتقل أو عـن طريـق التحالـف مـع غيرهـا مـن الكتـل داخـل البرلمـان، (حتـى لـو مـن قبيـل المناكفـة السياسـية أو جـس النبـض أو المغامـرة المحسـوبة)، (ولعـل البطـش الأمنـي الشـديد الـذي تمارسـه الدولـة هـو الحائـل دون ذلـك).

إلا أنـه كان مـن الواجـب التعامـل في تلـك المسـاحة التنافسـية بـأي شـكل، لا سـيما عندمـا تتـاح الفـرص كـما سـنوضح في العنـاصر التاليـة.

ثانيـا: الرضـا بكـون جماعـة الإخـوان ملفـا أمنيـا طـوال الوقـت وعـدم السـعي لنقلـه إلى ملـف سـياسي

ظلـت جماعـة الإخـوان المسـلمين ملفـا أمنيـا مخابراتيـا طـوال الوقـت، وكان هـذا هـو المسـار الأسـهل للدولـة المصريـة طـوال تاريـخ صراعهـا الثنـائي مـع جماعـة الإخـوان.

ولم تفلـح الجماعـة - رغـم رغبتهـا في ذلـك - في تحويـل ملفهـا مـع الدولـة المصريـة إلى ملـف سـياسي حتـى في الفـترات التـي نجحـت فيهـا الجماعـة في الوصـول إلى البرلمـان، يسـتوي في ذلـك التمثيـل المتـدني في برلمانـات مـا قبـل عـام 2000 أو التمثيـل المرتفـع نسـبيا في برلمـاني 2000 و2005، وكان البطـش الأمنـي هـو الأداة الوحيـدة تجـاه المواقـف السياسـية البحتـة التـي تتخذهـا الجماعـة، سـواء في القضايـا الداخليـة مثـل احتجاجـات القضـاة واحتجاجـات الغـلاء، أو قضايـا الأمـة كالتظاهـرات ضـد العـدوان عـلي فلسـطين أو غـزو العـراق.

وظلـت العلاقـة الأمنيـة عـلى حالهـا حتـى قامـت الثـورة في 2011 فوجـدت الجماعـة نفسـها وجهـا لوجـه مـع الدولـة في علاقـة سياسـية مبـاشرة، سـواء في أثنـاء أيـام الثـورة الأولى مـع المجلـس العسـكري كأكـبر فصيـل سـياسي، أو بعـد إنشـاء حـزب الحريـة والعدالـة، وقـد بـدأت الجماعـة نجاحـا نسـبيا في التحـول نحـو النديـة السياسـية مـع الدولـة، إلا أنهـا لم تكـن مسـتعدة لهـذه المرحلـة اسـتعدادا كامـلا، وظهـر ذلـك في الخيـارات السياسـية والتحالفـات الانتخابيـة والاختيـارات للمهـام السياسـية.

ولعـل مـن أسـباب ذلـك طـول أمـد التعامـل الأمنـي الـذي حـرم أبنـاء الجماعـة مـن الانخراط في الوظائـف السـيادية داخـل الدولـة؛ في الشرطـة والقضـاء والقـوات المسـلحة والمخابـرات العامـة والسـلك الدبلومـاسي، ولم يـترك لهـم إلا هامشـا بسـيطا مـن الوجـود النقـابي والوظائـف الجامعيـة،

وأي عملية سياسية لا تكتمل إلا بالمعارف المتحصلة من العمل بمثل هذه الوظائف، فلما دخل الإخوان إلى العملية السياسية ووصلوا لأعلى سلمها الوظيفي في الرئاسة والمشاركة في الحكومة والأغلبية البرلمانية (وبالرغم من النجاح النسبي الذي يحسب لهم رغم هذه الظروف)، إلا أن اختياراتهم السياسية تأثرت كثيرا بغياب تلك الحنكة السياسية الناتجة عن الاحتكاك المباشر بالوسط السياسي والتعامل على أرضية سياسية مباشرة طوال الفترة الماضية؛ منذ الضربة الأولى في أواخر عهد الملكية وأوائل عهد عبد الناصر، حتى نهاية عهد «مبارك» وقيام الثورة، وذلك بالرغم من أن نشأة الجماعة شهدت طفرة في التعامل السياسي مع الحكومات المتوالية في عهد الملك.

ثالثا: غياب أي مؤشرات للطموح السياسي عمليا أو في مساحة تطوير الفكر السياسي أو التنظير له في مجالات (التعلم والتدريب الأكاديمي والتأليف)

نتج عن طريقة التعامل الإقصائي من جانب الدولة المصرية تجاه الإخوان، غياب عملي عن الطموح السياسي قسرا أو رضا بتلك المساحة المتدنية في المشاركة السياسية، التي احتفظ فيها الناظم بنصيب الأسد.

إلا أن الجماعة غابت أيضا من مساحة مهمة في صناعة الطموح السياسي وتهيئة الأجواء له، وهي مساحة التنظير أو تطوير الفكر السياسي أو التنظير له في مجالات (التعلم والتدريب الأكاديمي والتأليف).

وهذا كان متيسرا رغم التضييق، ولكن تركت هذه المساحة للاجتهاد الشخصي دون غطاء مؤسسي، وكان المفترض الانتباه لملء هذه المساحة بالإيفاد الخارجي للتعلم المتخصص، أو التوجيه نحو الانتساب في التخصصات الخادمة لذلك داخليا في الدراسة النظامية أو الحرة؛ (ولعل الحرمان من بعض التخصصات كان حائلا دون ذلك، إلا أن التغلب على هذا الحجب كان واجبا أيضا).

الدراسة والمناهج الداخلية الإخوانية غاب عنها أيضا صناعة التكامل من هذه الزاوية، فاقتصرت على تغذية الجوانب التربوية والوجدانية والأخلاقية، (ولعل هذا متسق مع الوظيفة الدعوية الأولى في الجماعة)، إلا أنه كان من الواجب تمتين الجوانب الفكرية التي لها علاقة بالجوانب السياسية، وصناعة بيئة مناسبة لتخريج الرموز السياسية التي احتاجتهم الجماعة عند قيام الثورة، وقد ألجأها غياب ذلك لتعويض النقص من الرموز المجتمعية أو الدعوية، الذين يحتاجون إلى زمن ليس بالقصير لإدراك الخبرة والحنكة السياسية المطلوبة لمهامهم، (وذلك بالرغم من نبوغ بعض من تصدروا في مساحة الحكم أو البرلمان أو المهام السياسية المختلفة؛ سواء كان ذلك راجعا لاهتمام الجماعة بتدريبهم وتمتينهم على عجل، أو لجهد شخصي قاموا به، إلا أننا هنا نتحدث عن البيئة العامة والبنية المطلوبة).

غابت المحاولات التنظيرية في التأليف والكتابة التي تقدم المفاهيم والدراسات المرجعية والأدبية لعرض فكرة الإسلام السياسي، والاجتهاد في عرض المشروع بشكل أكاديمي، يخفف من حدة الانتقادات المتعمدة لهدمه أو تشويهه من قبل المشروعات المنافسة او خصوم الثقافة الإسلامية بوجه عام، الذين نجحوا إلى حد بعيد في تشويه المعاني الراقية للفقه الإسلامي السياسي، واستطاعوا ترسيخ الحكم على الحضارة الإسلامية السياسية من زاوية الممارسات العملية والتجارب السياسية المبتورة هنا وهناك، سواء في الداخل ومشاركاته الضعيفة للإسلاميين أو الخارج في تجارب الحكم الخاطفة؛ فأصبح الحكم على التجربة الإسلامية السياسية متعسفا؛ لا سيما في غياب حركة التنظير والتأليف الأكاديمي المتخصص بإنشاء المراكز المتخصصة ورعايتها، أو حتى التوجيه الفردي (الاستكتاب) لصالح المؤسسة كمرجعيات .

الملحق 5

ما يحصل لا يبشر بخير

أبو يعرب المرزوقي

منزل بورقيبة في 2013.03.06

آليت على نفسي التزاما خلقيا مني ألا أعلق بشيء عما يجري في الأحزاب الحاكمة والحكم وفي الأحزاب المعارضة والمعارضة بعد خروجي من المشاركة في المجال السياسي المباشر والعودة إلى المشاركة غير المباشرة في ما له منه علاقة باختصاصي. لذلك فإني أود قبل المغادرة التي تبدأ مباشرة بعد تأليف الحكومة المقبلة أن أقدم جملة من الملاحظات السريعة وبصورة برقية ستكون آخر كلام لي في السياسة المباشرة التي أغادرها نهائيا للعودة إلى عملي السابق. وما كنت لأبدي هذه الملاحظات لو تبين لي أن تأليف الحكومة الجديدة تحرر من العيوب التي شابت تأليف الحكومة الحالية فأمكن توقع تحسنا ممكنا في عملها ينافي منطق تأليفها:

الملاحظة الأولى تتعلق بالتوسيع المزعوم. فهو على صورته الحالية لن يمتن قاعدة الحكم بل سيزيده تشضيا لأن المدعويين إليه من جنس الجيش المكسيكي (ضباط بدون جنود) ومن ثم فهو توسيع لن يولد إلا عدم القدرة على العمل بمنطق الفريق المتحد وذي المنهجية الواضحة مهما كانت قدرات رئيسها:

يتكلمون على توسيع نقل الترويكا إلى الخماسية. وهذه مغالطة لا يمكن أن تدل على الصدق في مخاطبة الشعب. فنحن انتقلنا بالتدريج من ثلاثية كانت مؤلفة من أحزاب ثلاثة كل واحد منها شبه متحد إلى بقايا حزبين غالب نوابهما غادرا كتلتيهما في المجلس وطبعا فمعهما من يقول برأيهما من الناخبين مع حزب رئيس بدأت الخلافات تدب فيه وخاصة بعد مؤتمره الأخير. ولعل أهم علامات التخلخل هو «الكاكوفوني» التي تشبه «ميعاد ورقلية»

حيث يكاد كل شخص يصبح ناطقا رسميا باسم الحزب: لذلك فالتوصيف الأمين لما يؤلف حاليا ليس خماسية حزبية ذات حضور فعلي في الواقع السياسي إذا ما استثنينا الحزب الأكبر بل شظايا أحزاب لا أحد يعلم مقدار تمثيليتها للناخبين لأنها تكونت في إطار المجلس من خلال الانسلاخ من حزب المؤتمر والتكتل والبي دي بي مع بعض المستقلين.

الملاحظة الثانية تتعلق بمنطق التأليف الذي يبين من البداية أنه محاصصة أوسع تجري بين قيادات الأحزاب المشاركة وليس عملية مستقلة يقودها المكلف بتأليف الحكومة:

لم نسمع رئيس الحكومة المكلف حول خطته في تأليف الحكومة ولا حول منهجه فضلا عن الدرس الذي يمكن أن يكون قد استفاده من التجربة السابقة التي كان فيها أحد وزراء السيادة بل أهم هؤلاء لكونه المسؤول الأول على أهم مجال في الحياة الجماعية بل شرط كل شروطها. ما يتكرر في الصحف والإذاعات والتلفزات هو تصريحات بعض القيادات من حزب النهضة كبارهم وصغارهم لكأن الجميع يسعى إلى تأكيد حضوره وتثبيت دوره ومن شضايا الأحزاب شضاياها التي يعسر أن تلتزم غدا بانضباط تصويتي لأن جل أعضائها قادة أو هكذا يتصورون أنفسهم. فإذا كان ما نراه هو الجاري فعلا فإن رئيس الحكومة المقبل لن يكون رئيس فريق يمكن أن تكون له سياسة تشبه السمفونية بل سيكون من جنس ما شاهدنا من نشاز متواصل في الحكومة السابقة وتردد يلغي جل القرارات أو يبقيها في مخاض لا يصل إلى الولادة إلا بعد فوات الفوت فيتمخض عن فؤير خاصة إذا عاد إلى فريقه الوزراء الزعماء الذين يريدون مقاسمته سلطاته أو يمثلون مراقبين عليها لصالح أحزابهم.

الملاحظة الثالثة تخص السياسة المنتظرة. فكل الوعود مشروطة بأمر تشير الملاحظتين السابقتين أنه منعدم: التوافق الأوسع على المطالب الخمسة المشروطة في تحقيق أهداف الثورة أعني الهدفين السياسيين الغائي والأداتي والاقتصاديين الاجتماعيين الغائي والأداتي وشرط ذلك كله:

1. الهدف السياسي الغاية: الدستور المدني بمستوياته بمقومات الدستورية في كل نص مؤسس لنظام الحكم النابع مما يجمع عليه الشعب مقوما موحدا لذاتيته التاريخية والثقافية كما تتجلى في إبداعاته على مر تاريخه: أعني

أ- نظام الحقوق والواجبات السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية التي بمقتضاها يسمى المواطن مواطنا ومن ثم الحدود التي توضع لحفظها.

ب- السلطات تقاسما وتراتبا وتفاصلا عند الخلاف حتى يكون أداة ضمان تلك الحقوق.

ج- أدوات المراقبة التي تمكن من جعل: -ب- لا يتعدى على -أ- (أي حق المساءلة والمحاسبة القبلية بالإعلام الحر والبعدية بالعدل المستقل).

د- شروط المحافظة والتطوير الدستوريين.

هـ- وأخيرا شرط الشروط حق الاستفتاء على المسائل القيمية بمجرد طلبه من قدر معين من المواطنين يمكن أن يكبر أو يصغر بحسب المسائل القيمية المطروحة.

2. **الهدف السياسي الأداة:** أدوات أنجاز أحكام هذا الدستور من خلال الانتخابات الحرة والشفافة التي تؤسس للجمهورية الثانية المحكومة بهذا الدستور أعني قانون الانتخاب وهيأته المستقلة وشروط الإعلام الحر والعدل المستقل والتمويل البين والصريح للأحزاب والجمعيات التابعة لها وحتى المستقلة عنها.

3. **الهدف الإقتصادي-الإجتماعي الغاية:** شروط الكرامة المادية للعاطلين وتنمية الجهات المحرومة.

4. **الهدف الإقتصادي-الإجتماعي الأداة:** التنمية المحلية المعتمدة على المبادرة الخاصة بمساعدة التمويل العمومي على سبيل التشجيع لذوي الكفاءات ممن ينوي دخول مجال المبادرة الاقتصادية بضائع وخدمات وعلى سبيل القرض لأرباب العمل المتخوفين من المغامرة في مناطق أفقدها الإهمال الطويل القدرة على العمل الدؤوب لفرط تمزيق شملها وتشتبت شبابها.

5. **شرط كل هذه الأهداف الغائية والأداتية** هو تحقيق الأمن. ولا يمكن ذلك من دون الحد الأدنى من المصالحة التي تقلل من عدد أعداء الثورة بأن تقدم الالتفات إلى المستقبل بدل نبش الماضي حتى يطمئن الجميع. والمحاسبة تأتي بعد أن تتمتن القاعدة الشعبية للحكم-الثورة وتضعف دواعي الثورة المضادة من خلال مباشرة المحاسبة بعدالة تم إصلاحها وتحريرها من الفساد ومنطق الاستبداد.

الملاحظة الرابعة تخص فلسفة الحكم: تحرير الحركات الإسلامية من الخلط بين ديناميتين واحدة قيمية اجتماعية ليس للدولة فيها دخل وتتعلق بآليات تحرير المجتمع من التدخل في جدل القيم التي ينبغي أن تتحرر بمجرد أن تكتفي الدولة بدوريها الرئيسيين:

الدور الأول: هو الأمن الداخلي بحسن إدارة العلاقات بين المواطنين وذلك هو الدور المتعلق بتحقيق شروط التعاون بينهم من أجل سد الحاجات من خلال تحقيق الأمن الضامن للإنشاء والبرامج التنموية وتحقيق العدالة الضامنة للتبادل الآمن والتعاوض العادل.

الدور الثاني: هو الأمن الخارجي بحسن إدارة العلاقات مع الغير وذلك هو الدور المتعلق بتحقيق شروط التعاون مع المحيط القريب والبعيد من خلال علاقات دولية متوازنة وندية مع الشركاء.

أما ما عدا ذلك من صراع سلمي حول القيم المادية (النقابات) وحول القيم المعنوية (الجمعيات الثقافية والفكرية والحقوقية) فلا تكون فيه الدولة طرفا بل هي حكم. والحكم لا

يمكن أن يكون قاضيا ومتقاضيا. والحكم محكوم بالقوانين التي تضبط كل الصراعات الاجتماعية والسياسية والقيمية في الحدود الضامة لدوري الدولة سابقي الذكر.

الملاحظة الأخيرة: تحرير جهاز الدولة من الاحتكار الحزبي واعتماد مبدأ المساواة بين المواطنين في شغل الوظائف باستثناء الوظائف التي تتبع الحكم في بعده السياسي المتغير بمقتضى التداول.

فآفة الآفات هو تحزيب الإدارة الثابتة التي ينبغي أن تكون مجرد منظومة شبه آلية للقيام بما حددناه من وظائف للدولة أعني الأمن والعدل والتربية والصحة وكل الوظائف التي تلازم شروط التعاون والتبادل والتعاوض والتواصل والإعلام والاستعلام أعني كل ما يجعل الدولة جهازا ثابتا يتداول عليه من اختارهم الشعب لحكمه مدة ينبغي ألا تطول حتى يكون التداول آلية للتحسين المستمر للخدمات ودور الحكم الذي هدفه وغايته أن يكون محايدا أقصى ما يمكن للحياد أن يتحقق في علاقات البشر.

ولعل أكبر عيب وقع فيه الحزب الإسلامي الذي يحكم تونس بعد الثورة (وقد يكون الأمر نفسه حاصلا في مصر) هو أنه يعمل بعكس هذه المبادئ بصورة شبه نسقية بقصد من نخبته القائدة أو بغير قصد لعدم قدرتها على تنظيم شؤون الحزب بما توجبه الاستراتيجية الحكيمة فأصبح حكمه عملية غزو يرد فساد السابق بفساد من جنسه فتحول الحكم إلى توزيع مغانم في الحكومة وأجهزتها والإدارات وتوابعها توزيعها على الأقرباء والأصحاب والأحباب دون اعتبار لمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب. ولو طبق هذا المبدأ لعزل أغلب وزراء الحكومة الحالية ولما جدد لهم في الحكومة القادمة لأن إضاعة الوقت وسوء التقدير والمعارك الزائفة التي خاضوها كلها كانت دليلا قاطعا على أنهم ليسوا من أهل الدراية والخبرة ولا ممن يمكن أن يسمع لمن ينصحهم بما توجبه الحكمة العملية في تدبير الشؤون البشرية حتى أني كدت أعتقد أن جلهم يهزأ من الحكمة والفكر أصلا ظنا منهم أنها مجرد تفلسف بالمعنى التحقيري المشفوع بابتسامات صفراء يظنها أصحابها نباهة ساخرة وهي في الأغلب من علامات الغباء المستحكم. ومن ثم فالمحافظة عليهم دليل على الخوف من مغادرة الحكم بلا رجعة وليس حبا في خدمة الوطن فضلا عن أن تكون فهما حتى لمصالح الحزب الذي يدعون تمثيله.

وهذا الأمر هو الذي سيفشل المشروع الإصلاحي كله لأنه يبين أن الحركات الإسلامية ليست ساعية إلى الإصلاح بقدر ما هي ساعية سعي من تقدم عليها إلى التحكم ومن ثم فلا يحق لها الكلام على الإصلاح فضلا عن قيم الإسلام. وبهذا المعنى فإن الإكثار من الكلام بمبتذلات الخطاب الديني حتى كادت الاجتماعات السياسية تتحول إلى خطب جمعة يصبح مجرد استغفال للشعب لأن الأعمال المخالفة للأقوال ليس أدل منها على النفاق: ولو كنت أعلم ذلك قبل المشاركة بصفتي مستشارا وأن تعييني كان من باب الترضية لنأيت بنفسي عن المشاركة. فأنا ولله الحمد مستغن عن المغانم المادية والمعنوية فلست بحاجة لأجر من الدولة ولست بحاجة للتعريف بنفسي بتوسط السلطة السياسية.

وقد صابرت سنة كاملة لأني كنت أظن التردد في تحقيق ما جئت من أجله علته تزاحم الأوليات في حكومة لا زال أغلب أعضائها دون الخبرة المطلوبة ولا زال رئيسها نهبة لإرادات متعارضة تمثلها أحزاب الترويكا التي تفجرت لكونها في الحقيقة ليست أحزابا بل نوادي لأشخاص كل منها يعتبر نفسه زعيما. لكني تأكدت أن الأهداف التي سعيت إليها وهي خمسة لا غير لم تكن من أوليات أهل الحل والعقد بل لم يكن من أولياتهم إلا تأبيد بقائهم وأهليهم في الحكم بدليل الإبقاء على نفس الأسماء في الوزارات والإدارات رغم ما يعلم الجميع ما سببه للمشروع الإسلامي في تجربته بعد الثورة من نكسة أخشى ألا يخرج منها بسلام:

1- لذلك فإني لم أحقق منها إلا هدفا واحدا هو ترقية بيت الحكمة دون أن أكون واثقا من الأمر سيتواصل لأن الثقافة لم تكن من هموم الحكام بدليل أني لم أستطع تحقيق لقاء بينهم وبين رئيس الحكومة أو تحديد سياسية ثقافية ذات انفتاح حقيقي على الإبداع المتحرر من الاتباع رغم كل المحاولات.

2- مركز ابن خلدون تم تحقيقة على الورق لا غير بل إن الأمر المتعلق به لم يصدر في الرائد الرسمي إلا بعد استقالة الحكومة الحالية. لذلك فهو سيموت لأنه لن يجد من يسعى إلى تحقيقه في الواقع الفعلي.

3- إحياء الزيتونة هو مشروع متعثر بسبب الأحكام المسبقة للعقد الحداثوية عند نخبة تونس العلمانية ذات الأفق الضيق ولكن بأيد المتخلف من النخبة الإسلامية التي تعاني من عقدة إرضاء هذه النخبة المزايدة في التحديث أيديولوجيا والتي تمثل جوهر الرجعية الحضارية لأنها لم تر من الحداثة إلا مستهلاك العيش الرغيد من دون أدواته.

4- جعل القيروان محجا إسلاميا عالميا شروعا في تأسيس سياحة راقية تجمع بين الثقافي والروحي والتأصيل مع ما في ذلك من فوائد مادية تغني عن السياحة المتبذلة التي وصفتها بما وصفتها به والتي أدت إلى إفلاس جل المؤسسات السياحية والبنكية لأنها كانت وسائل غير مشروعة لإثراء بطانة النظام السابق.

5-الشروع في إصلاح التربية والثقافة على أسس تجعل المعرفة أساس كل تنمية مادية وروحية فتسترد تونس دورها في الريادة ومن ثم تصبح منارة في إعادة الأمة العربية والإسلامية للتاريخ الكوني تحقيقا فعليا لأهداف الثورة كما ترمز إليها بيتا الشابي اللتين تمثلان عودة لفهم القضاء والقدر الفهم الملائم لقيم القرآن في التغير التاريخي من خلال دور الأمم في التغيير.

بيبليوغرافيا

- كتب

إبراهيم البيومي غانم، **الفكر السياسي للإمام حسن البنا**، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012.

توماس غيغهامر: **سلفيون جهاديون أو ثوريون؟** في: - رول ميير (محرر): **السلفية العالمية. الحركات السلفية المعاصرة في عالم متغير**، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2015.

وائل حلال، **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي**، المترجم: عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - الطبعة: 2014 - عدد الصفحات: 352.

ثروت الخرباوي، **سرّ المعبد: الأسرار الخفية لجماعة الإخوان المسلمين**، نهضة مصر، القاهرة، الطبعة 12، 2013.

جاسم سلطان، **أزمة التنظيمات الإسلامية: الإخوان نموذجا**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، سلسلة أدوات القادة (11)، دار تمكين للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2015.

جلال أمين، **ماذا حدث للثورة المصرية؟**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، ص 216.

جون واتربوري، **أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ترجمة: عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، ط 1، 2004.

حسام تمام، **تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الأيدلوجية ونهاية التنظيم**، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2006.

حسن محمد الزين (إعداد)، **وثائق الربيع العربي والصحوة الإسلامية**، مركز الحضارة

لتنمية الفكر الإسلامي، سلسلة الدراسات الحضارية، بيروت، الطبعة الأولى 2014.

عبد الإله بلقزيز، **الإسلام والسياسة**، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2008.

عبد الغني عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2013، ص 271.

عبد الله العروي، **من ديوان السياسة**، المركز الثقافي العربي، بيروت ـ الدار البيضاء، ط 1، 2009.

عبد الله فهد النفيسي، **الفكر الحركي للتيارات الإسلامية**، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى 1995.

كتاب المسبار الشهري، **الحركة الإسلامية في المغرب**، دبي، 11، نونبر 2007.

مصطفى زهران وعمر غازي وماهر فرغلي وأحمد زغلول ومحمود طرشوبي وصلاح الدين حسن وعلي عبد العال، **السلفيون في مصر ما بعد الثورة**، مؤسسة الانتشار العربي ومركز الدين والسياسة للدراسات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2012.

محمد أبو رمان، **السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2013.

محمد يتيم، مصطفى الخلفي، عز الدين العزماني، بلال التليدي، الحسن السرات، إسماعيل حمودي، **حركة التوحيد والإصلاح المغربية: البناء والكسب، التطلعات والتحديات**، دار الانتشار العربي، مركز صناعة الفكر، بيروت، ط 1، 2012.

المستشار محمد الدمرداش العقالي، **الإسلام السياسي: من عام الجماعة إلى حُكم الجماعة**، جار سما للنشر والتوزيع، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2014.

نوح فيلدمان، **سقوط الدولة الإسلامية وقيامها**، ترجمة: الطاهر بوساحية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2014.

وليد محمد سالم، **المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية المعاصرة**، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2014.

Amel Boubekeur, **L'islamisme comme tradition. Fatigue militante et désengagement islamiste en Occident, in Islamismes d'Occident : Etats des lieux et perspectives**, Samir Amghar (direction), Editions Lignes de Repères, Paris, 2006.

Hassen Chalghoumi, **Pour l'islam de France, avec la collaboration de Farid Hannache**, éd. Du Cherche-Midi, 432 pages, 2010.

Joachim Véliocas, **Ces Maires qui courtisent l'Islamisme**, Editeur : Tatamis (1 octobre 2010); Blois (France) 280 pages.

Mohamed Louizi, **Pourquoi j'ai quitté les Frères musulmans?** Editeur : Michalon, Paris, janvier 2016, p 188.

Olivier Roy, **L'Échec de l'islam politique**, Seuil, Paris, 2015 (nouvelle édition).

Xavier Ternisien, **La France des mosquées**, Editions Albin Michel, Paris, 2002.

- دراسات

أحمد سالم، **لم أعد إسلاميا.. قراءة في مأزق الطرق المسدودة: عن أزمة الحركات الإسلامية والمنشقين عنها**، موقع «مركز نماء»، 30 نوفمبر 2014.

آصف بيات، **بروز «ما بعد الإسلام السياسي»**، ترجمة وتقديم: د. حمد العيسى. 2013

تقرير وحدة التحولات الداخلية: لماذا تصاعدت اتجاهات فصل الديني عن السياسي في الدول العربية؟ 30 مايو 2016، موقع المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

سمير أمغار، **الإخوان المسلمون في أوروبا: دراسة تحليلية لتنظيم إسلامي**، ترجمة دينا محمد، مراصد، الإسكندرية، مصر، وحدة الدراسات المستقبلية، الكراسة رقم 10، ط 1، 2012، ص 6 و7.

عربي صديقي، **تونس: ثورة المواطنة «ثورة بلا رأس»**، 25 يوليو2012، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات:

لوز غوميز غارسيا، **ما بعد الإسلاموية: الإسلام والقومية منذ وفاة الخميني وصولا إلى الثورات العربية**، ترجمة: إيمان سويد، دراسة، 23 يناير 2015

هبة رؤوف عزت، **ما بعد الإسلاموية: نظرة نقدية**، مجلة الديمقراطية، القاهرة، أكتوبر 2013.

- مقالات

أبو اللوز عبد الحكيم، **إشكالية الدين والسياسة في تونس: أزمة مشروع التحديث وظهور حركة النهضة**، (مراجعة كتاب):

أحمد الحارثي، شيخي: نندد بالانقلاب بتركيا ونثمن الموقف المغربي الرسمي، موقع الإصلاح الإخواني، 18 يوليو 2016:

أحمد المصري، **«علماء المسلمين»: طاعة الرئيس مرسي واجبة والخروج عليه حرام**، القدس العربي، 24 يونيو 2013.

أحمد النظيف، **النهضة وأخواتها في أدبيات مراكز الضغط الأمريكية**، 19 غشت 201:

أحمد دعدوش، **لماذا يفشل الإسلاميون؟** (1/2) قراءة نقدية في المنهج والسلوك

إسماعيل هاني، **بعد فشل الانقلاب: الشعب التركي يعود إلى حياته الطبيعية وإخوان المغرب يسبحون بحمد أردوغان**، 21 يوليو 2016

آمال موسى، **حركة النهضة التونسية وإخوان مصر**، الشرق الأوسط، لندن، 3 يناير 2014.

أيمن عبد المجيد ومحسن عوض، **مؤتمر اتحاد العلماء المسلمين في إسطنبول يكشف عورات الإخوان**، موقع «العرب العالمية»، لندن، 23 غشت 2014.

تركي الجاسر، **التدين الإخواني: أين الخلل؟**، 20 نوفمبر 2014

جمال أبو الرب، **كتاب «الجزيرة والإخوان» لوليد الشرفا: عن الذبائحية والأصنمة، ولعبة الاستبدالات!**، 11 مارس 2014، بصحيفة الأيام الفلسطينية:

الجيلالي بنحليمة، **الوطن أم الجماعة؟**، 5 يوليو 2015 بموقع «الأحداث المغربية»

حسام تمام، **سنوات ما قبل الثورة**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية 2013، ص 171.

حيدر ابراهيم علي، **سؤال الساعة: ماذا يتبقى من الإسلام السياسي؟**، 6 أكتوبر 2015

رأفت السويركي، **"التنظيم الخاص»: لعبة إعادة إنتاج «فرسان الهيكل» في جماعة** الإخوان المسلمين، 23 نونبر 2016

رأفت السويركي، **فِقهُ الغَرب في توظيف «مِنجَنِيق الإسلام السياسي»**، 16 دجنبر 2015

رضوان السيد، **تجدد الثورة المصرية ومصائر الإسلام السياسي**، موقع ميدل إيست أون لاين، 7 يوليو 2013

رفعت سيد أحمد، **الإخوان والولايات المتحدة**، 30 يناير 2013، على موقع مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة:

سعد الدين إبراهيم: أسرار **علاقة الإخوان مع أمريكا قبل وبعد «مرسي»**، موقع الوفد، 30 أكتوبر 2013

سعيد بنسعيد العلوي، **فكر الإسلام السياسي**، الشرق الأوسط، لندن، 4 أبريل 2014.

شريف محمد جابر، **قراءة إسلامية في الثورات العربية**، 10 مارس 2011:

عبد الحليم قنديل، **تقرير مصير الإخوان**، القدس العربي، لندن، 8 شتنبر 2013.

مي سمير تكتب: **50 عاما على الزواج الكاثوليكي بين «الإخوان» وقطر**، صحيفة «الفجر»، القاهرة، 7 يوليو 2017.

عبد الدائم السلام، **حركة النهضة بين الإخوان والتونسة**، القدس العربي، لندن، 7 أكتوبر 2014.

عبد الرحمن أبو ذكري، **الإسلاميون والعسكر**، القدس العربي، لندن، 29 غشت 2012.

عبد الغني عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2013، ص 17.

عبد الغني عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، نفس المرجع، ص 277.

شباب الإخوان بين العنف والاعتزال والمراجعات الفكرية، الإثنين 28 أبريل 2014.

عبد الوهاب الأفندي، **هل بالإمكان إنقاذ «ماركة» الإخوان في مصر من التسمم القاتل؟**، القدس العربي، لندن، 13 ماي 2013.

عبده مصطفى دسوقي، **يوسف ندا ورحلة مع الاقتصاد الإسلامي**، إخوان ويكي

فاضل العماني، **الأسباب العشرة للربيع العربي**، 2 نوفمبر 2014:

كمال الهلباوي، **مشاركة الاخوان من أجل الشاطر وليس الثورة**، القدس العربي، 20

أبريـل 2012.

كـمال بـن يونـس، **تونـس: مـن حلـم دولـة الخلافـة إلى واقـع الجمهوريـة الثانيـة**، الـشرق الأوسـط، لنـدن، 29 ينايـر 2014.

محمـد أبـو رمـان، «الإخـوان»: **الأحـلام المهجـورة والجديـدة**، موقـع «العـربي»، 11 يوليـو 2016:

محمد أبو رمان، **إرهاب الإخوان أم أخونة الإرهاب.**

محمـد الحمامـصي، **غـزو إخـواني لأوروبـا تحـت سـتار العمـل الدعـوي**، صحيفـة «العـرب العالميـة»، لنـدن، 7 أكتوبـر 2014.

محمد حبيب، **حقيقة «التنظيم الدولى» للإخوان**، صحيفة الوطن، 5 نوفمبر 2013:

محمـد حصحـاص، **الدولـة المسـتحيلة: الإسـلام، والسياسـة، وأزمـة القيـم الحداثيـة لوائـل بهجـت حـلاق**، موقـع مؤمنـون، 23 ينايـر 2014

محمـد عفـان، **الوهابيـة والإخـوان: الـصراع حـول مفهـوم الدولـة وشرعيـة السـلطة**، دار جسـور للترجمـة والنـشر، بـيروت، الطبعـة الأولى، 2016.

محمد قاياتي، **الإخوان والولايات المتحدة.. التاريخ والمستقبل.**

محمـد مسـعد العـربي، **الإخـوان بـين الوطنيـة والأمميـة: مسـألة التنظيـم العالمـي للجماعـة**، 29 ينايـر 2014:

محمـد مسـعد العـربي، **مـا بعـد الإسـلاموية أو الأوجـه المتغـيرة للإسـلام السـياسي**، قـراءة في كتـاب «مـا بعـد الإسـلاموية: الأوجـه المتغـيرة للإسـلام السـياسي» (تأليـف جماعـي، تحريـر: آصـف بيـات)، موقـع الجزيـرة للدراسـات، 18 نوفمـبر 2014.

محمـد نافـع العشـيري، **الـشرق الأوسـط الكبـير وقضايـا الإصـلاح: هـل سيسـلم الأمريـكان السـلطة إلى الإسـلاميين؟** 21 يوليـو 2005

مصـدق الجليـدي، **العلمانيـة والإسـلام: قـراءة في فتـوى الشـيخ راشـد الغنـوشي**، 22 يوليـو 2016

مصطفـى إمـام، **الشـتات الإخـواني: رحلـة قلـق بـلا نهايـة خبايـا التنظيـم العالمـي وهجـرة الإخـوان للخليـج وأوروبـا**، الأهـرام اليومـي

مصطفى إمام، **الشتات الإخواني: رحلة قلق بلا نهاية خبايا التنظيم العالمي وهجرة الإخوان للخليج وأوروبا**، الأهرام اليومي

مصطفى بوكرن، **مصادر المعرفة عند حركة التوحيد والإصلاح**، موقع «إسلام مغربي»، 9 غشت 2014

مصطفي إمام، **الشتات الإخواني: رحلة قلق بلا نهاية خبايا التنظيم العالمي وهجرة الإخوان للخليج وأوروبا**، صحيفة الأهرام اليومي، القاهرة، 22 نوفمبر 2013.

بداية تفكيك التنظيم العالمي لجماعة الاخوان، 31 يناير 2017.

متابعة لردود الأفعال حول مراجعات الاخوان في مصر، 21 مارس 2017،

منتصر حمادة، **ما بعد الجهاد.. إسلاميون لا يعارضون المصالح الأمريكية:**

منتصر حمادة، **وقفة أولية مع المشروع الإخواني في أوروبا الغربية**، موقع «إسلام مغربي»، 22 مارس 2017

هاني نسيرة، **مخاضات ثورة يونيو: كيف سقطت أخونة الدولة [الجزء الأول: معركة الدستورية ومسار الأخونة]**، الشرق الأوسط، لندن، 21 يوليو 2013.

عمر العمري: **الإخوان وأمريكا، زواج المتعة مستمر**

هشام الهبيشان، **ما بين صعود الإخوان ونظرية نوح فيلدمان**، 28 يوليو 2014

هشام الهبيشان، **نوح فيلدمان وصعود الاخوان ونهاية التاريخ وصراع الحضارات**، 3 **لولبر** 2014:

يحيى الأمير، **الإخوان: من أجل مصر أم الجماعة؟** الوطن السعودية، 10 أبريل 2012.

«**الإخوان في الغرب يستغلون الحرية والديمقراطية**»، 17 مايو 2016.

http://www.islamist-movements.com

جمال حشمت ومراجعات الاخوان، 14 يونيو 2016.

http://www.islamist-movements.com

«**الإخوان المسلمون» و«المجلس العسكري»: الصفقة والصدام**، تقرير موقف، صدر عن

مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 18 أبريل 2012:

«داعش» يعلن دولة الخلافة الإسلامية ويبايع البغدادي، قصاصة إخبارية، موقع «العربية. نت»، 29 يونيو 2014

الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين يحرم على المصريين الاستجابة لنداء السيسي، قصاصة إخبارية، القدس العربي، لندن، 25 يوليو 2013.

أحمد منصور يعتذر للمغاربة بعد وصفهم بـ«القوادة والشواذ»، موقع «فبراير. كوم»، 6 يوليو 2015:

أحمد منصور يفجر فضيحة أخلاقية باصطياد مغربيات بمباركة أعضاء من البيجيدي»، موقع «360»، 2 يوليو 2015

الإخوان المسلمون في مصر يطمئنون إسرائيل بأنهم يفهمون أهمية معاهدة السلام، قصاصة إخبارية، الشرق الأوسط، لندن، 8 ديسمبر 2011.

الإخوان المسلمون: تطور حركة إسلامية، قراءة في كتاب «الإخوان المسلمون: تطور حركة إسلامية، عرض أنجزه: خليل العناني:

الإخوان المسلمون في تونس: «النهضة» على طريق «إخوانهم» في مصر، 7 يونيو 2014.

http://www.islamist-movements.com

رفيقي يفضح «التقسيم الداعشي» لمنتدى «الوسطية» الذي يتزعمه العثماني.

http://qushq.com

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين: النشأة، موقع «"egyptindependent"، 26 أكتوبر 2013:

خبير أمريكي: مرسي أنقذ الديمقراطية من توحش المحكمة الدستورية، قصاصة إخبارية 28 نوفمبر 2012

خُطة التمكين 1992: الشاطر يخطط للهيمنة على مصر، 19 يناير 2015:

www.islamist-movements.com

الدكتور سعيد رمضان.. السكرتير الشخصي للإمام البنا وزوج ابنته، موقع «إخواني

ويـكي» التعريفـي بتاريـخ وقيـادات جماعـة الإخـوان المسـلمين.

العدالـة والتنميـة المغـربي يهنـئ الشـعب الـتركي بنجاحـه في إسـقاط «المؤامـرة الجبانـة»، موقـع حـزب العدالـة والتنميـة، 16 يوليـو 2016

القرضـاوي يبيـح قتـل «الخارجـين» عـلى مـرسي، قصاصـة إخباريـة، موقـع ميـدل ايسـت أونلايـن، لنـدن، 23 يوليـو 2013.

موقف الإمام البنا من القومية والوطنية، ويكي إخوان:

وزارة الأوقـاف والشـؤون الإسـلامية، المجلـس العلمـي الأعـلى، الرابطـة المحمديـة للعلـماء، ودار الحديـث الحسـنية 1983

- حوارات

حوار أجراه موقع «سويس إنفو» السويسري مع نوح فيلدمان:

www.ebnmaryam.com/vb/t191230.html

سأفترض مُكرها، مع جميع المفترضين بسوء نية وقصد، أن إلياس العماري أخطأ في كل شيء.. مع أنه قد لا يكون، بتقدير آخر، قد أخطأ في أى شيء، إلا أنني أراه هنا، باطمئنان كبير على صلة بالمعرفة، مُصيبا في غاية ما يكون عليه الصواب عادة من دقة (وإنه لكذلك معرفة وفضيلة وجرأة) سوف يُخرس جميع المتخرصين على يساره، وهم أصدقاء قدامى، وعلى يمينه، وهم حلفاء جدد، بقول بليغ جاء في ثنايا بحث مختلف ومفيد، كلفه ذوات العدد.

أصاب إذن في البحث والكتابة، وتوفق في المعالجة انطلاقا من موضوع يحمل عنه اليساريون كثيرا من الوهم بدعوى الديمقراطية والمصالحة والاختلاف، وهم الغارقون في غمار المعارضة الوقتية (بدون نظرية) لسلطة نظام الحكم، مثلما يراه أصحاب اليمين من خلال بعض الصور المدمرة لحياتهم الغارقة في الملذات، فيما هم لا يملكون لمواجهته أي موقف ينجيهم من بطش إيديولوجيته.

وأنا في الحقيقة أريد لأدعياء اليسار الطهراني أن يقرأوا هذا الكتاب لأن فيه، على خلاف ما قد يتوقعون، تحديا لأفكارهم الكسولة عن الحركة والتحالف وما فيها من فهم أعوج للعمل وللمارسة الديمقراطية، كما أريد للمطمئنين إلى يمينيتهم البليدة أن يُمعن،ا النظر في خلاصاته، لأن الكتاب يفارق وعيهم البليد المستكين إلى أفكارهم الجاهزة عن الجماعات الإسلامية أيا كان توجهها، وكذا عن استخدام الإسلام من أي طرف كان في الصراع السياسي ضد الأفراد والجماعات.

ولكنني أريد في الوقت نفسه لغيرهم من القراء، وهم الأكثرية الذين يطلبون المعرفة قبل الجهل، أن يروا في هذا الكتاب مرجعا ثقافيا مغديبا، يكرس به أحد السياسيين الحركيين اسمه كباحث في الدور الذي يمكن أن يكون للدين، انطلاقا من التأويل السياسي المرافق للأهواء وللإيديولوجيات في معترك التطور والحياة نفسها.

أقول إنه كتاب مهم في التأريخ لتطور الأفكار الدينية من الوجهة السياسية ضمن الحركة الساعية لتغيير العقائد والوقائع بالقوة (القومة) الدعوية المسنودة بالحاكمية. وهو كتاب، فيما أرى، سوف يعطي للسياسة المنتهجة في المغرب، من بين ما قد تعطيه مصادر أخرى جادة، مضمونا ثقافيا ومعرفيا لا غنى عنه للارتقاء بها إلى مصاف المعنى والهدف والجدوى في حقل صراعي لا يتوقف عن التناقض والحركة.

عبد القادر الشاوي

60 د / 18 €


9 789954 287897

